

الوضع ما بعد الحزني

جان . فرانسوا ليوتار



ترجمة : أحمد حسن

الوضع ما بعد الحزبي

تقرير عن المعرفة

ملحق به مقال: الإجابة على سؤال: ما هي ما بعد الحداثة؟
مع تصدير بقلم: فريدريك چيمسون

جان . فرانسوا ليوتار

ترجمة : أحمد حسان



دار شرقيات

هذه ترجمة كاملة لكتاب:

La condition post-moderne.

Jean-François Lyotard

Minuit, 1979

© جميع حقوق النشر محفوظة ١٩٩٤

الطبعة العربية الأولى ١٩٩٤



دار شرقيات للنشر والتوزيع

٥ شارع محمد صدقي، هدى شعراوي،

باب اللوق/ القاهرة

ت: ٢٩١٢-٣٩ س. ت: ٢٦٩١٩٨

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع



البعثة الفرنسية

للأبحاث والتعاون

قسم الترجمة

القاهرة

غلاف وإخراج: ذات حسين أبوزيد

لوحة الغلاف

تفصيل من لوحة الفنان وفرناند ليجه

(متحف إرميتاج)

تصديير

فريدريك جيمسون

هذا العرض الذي يبدو محايداً لكم هائل من المواد حول العلم المعاصر ومشكلات المعرفة أو المعلومات يتبين عند فحصه عن كُتُب أنه نوعٌ من مفترق الطرق يتقاطع عنده عددٌ من الموضوعات المختلفة - عددٌ من الكُتُب المختلفة - ويُكسب بعضها البعض طابعاً إشكالياً. لأن مناقشة جان-فرانسوا ليوتار للنتائج المترتبة على الآراء الجديدة في البحث العلمي وفادجه، والتي طرحها مُنظِّرون من أمثال توماس كرون Thomas Kuhn وبول فييرابند Paul Feyerabend ، هي أيضاً جدال تحت غلالة رقيقة ضد مفهوم يورجن هابرماس Jürgen Habermas لـ "أزمة مشروعية" ورؤيته لمجتمع تواصلٍ تماماً، وشفاف، و"خالٍ من التشويش". وفي نفس الوقت، فإن عنوان الكتاب، وتيمّة ما بعد الحداثة الرائجة بارزةٌ فيه على نحو استغزائي، يفتح هذا الموضوع، ضمناً على الأقل، باتجاه علمي الجمال والاقتصاد، حيث أن ما بعد الحداثة، كما يجري فهمها بشكل عام، تتضمن قطيعةً جذريةً، مع ثقافة وجناليات سائدة، وكذلك مع لحظة مختلفة نوعاً من التنظيم الاقتصادي-الاجتماعي تُقاسُ في مواجهتها جوانب جدتها وتجديداتها النبوية: لحظة (أو حتى نظام) اجتماعية واقتصادية جديدة، أطلقت عليها تسميات متنوعة مثل مجتمع وسائل الإعلام، و"مجتمع الاستعراض" (جِي ديبور Guy Debord)، والمجتمع الاستهلاكي (أو "مجتمع الاستهلاك Soci-ét de consommation)، و"المجتمع البيروقراطي للاستهلاك المنظم" (هنري لوفيفر

Henri Lefebvre)، أو "المجتمع ما بعد الصناعي" (دانييل بل Daniell Bell). ومن المفترض أيضاً أن هذا المرجع التقني واللا شخصي المزعوم يمثل كذلك نقلة ذات مغزى في تطور آراء ليوتار الفلسفية الخاصة، التي سيدهشنا أن الرنين النزالي والتنبيؤ لها، والمألوف للقراء أعماله الأخرى، صامت نسبياً هنا، وأخيراً، وفي ارتباط وثيق بهذه النقطة الأخيرة، فإن "الوضع ما بعد الحداثي" يواجهنا بعمليات منهجية ذات مغزى، تنسج على منوال تقاليد معاصرة كاملة بالغة الثراء للتحليل الحكائي narrative analysis لكنها رغم ذلك تضرب على نغمة معزولة وغير مألوفة نسبياً ضمن كامل مدى البحث الفلسفي المعاصر.

ربما كان الموضوع الرسمي لليوتار - ألا وهو مكانة العلم والتكنولوجيا، مكانة التكنولوجيا والنسبة والتحكم في المعرفة والمعلومات اليوم - أكثر الموضوعات شيوعاً بالنسبة للقاري الأمريكي، لكنه يؤدي بنا، على الفور وبصورة موحية، إلى كل التيمات التي عدتها لتوي. "ممارسة العلم"، doing science، مثلاً، تتضمن نوعها الخاص من المشروعية (فما السبب في أن طلبتنا لا يقومون بعمل معلمي في السيمياء؟ ولماذا يُعدّوا إيمانويل فلييكوفسكي Immanuel Velikovsky شخصاً غريب الأطوار؟) ومن ثم يمكن بحثها باعتبارها منظومة فرعية للمشكلة السياسية الأوسع المتعلقة بإضفاء المشروعية على نظام اجتماعي كامل (وهي تيمة تكون، إذا صيغت في هذه الشفرة أو المصطلحات الخاصة، مرتبطة بعمل هابرماس). من هنا فإن ممارسة العلم "القياسي" normal والمشاركة في إعادة الانتاج الاجتماعية المباحة والنظامية هما ظاهرتان -أو بالأحرى، لغزتان- يجب أن يكون باستطاعتهما إلقاء الضوء إحداهما على الأخرى.

لكن، وكما يذكّرنا مصطلح "الأزمة" في عنوان هابرماس، وكذلك سابقة «ما بعد» في عنوان ليوتار، فإن المشروعية لا تصبح مرئية كمشكلة وكموضوع للدراسة إلا عند النقطة التي تُطرح فيها للتساؤل. ويقدر ما يتعلق الأمر بالعلم، فإن هذه الأزمة يمكن اعتبار أنها الأزمة التي تُعدّ للنظريات التاريخية لكون Kuhn وفيبييرابند Feyerabend أعراضاً محورية لها: فلن يكون أمراً بالغ الأهمية أن نقرّر ما إذا كانت تلك النظريات تتضمن أننا الآن في وضع يسمح لنا بالتفكير في، أو تكوين مفاهيم، عن البحث العلمي بطريقة شديدة الاختلاف عن الفترة النيوتنية، أم إننا، على العكس من ذلك، نمارس العلم الآن فعلياً بطريقة مختلفة. وعلى أية حال، فإن "القطيعة" تصلنا الآن بالتييمات الأخرى لمقال ليوتار عن طريق حدثٍ يُعدّ عموماً حدثاً جمالياً بالدرجة الأولى، رغم أن له أشباه فلسفية وأيدولوجية مباشرة نسبياً؛ وأنا أشير إلى ما يسمى بأزمة التمثيل representation التي تطرّح فيها ابستمولوجيا واقعية

أساساً، تدرك التمثيل على أنه إعادة إنتاج، بالنسبة للذاتية، لموضوعية تقع خارجها -تطرح نظرية مرآوية للمعرفة والفن، تكون مقولاتها التقييمية الأساسية هي مقولات الملائمة، والدقة، والصدق ذاته. على أساس هذه الأزمة تم وصف الانتقال، في تاريخ الشكل، من «الواقعية» الروائية من النوع اللوكاتشي إلى الحداثات «العليا» المتنوعة التي أصبحت الآن كلاسيكية؛ لكن المهمة الإدراكية للعلم هي التي سيبدو أنها ستُضار على نحو أشد كارثية بسبب الانتقال المناظر من ممارسة تمثيلية إلى أخرى غير تمثيلية. هنا "ينقذ" ليوتار ببراعة تماسك البحث والتجريب العلمي بإعادته صياغة "ابستمولوجيته" التي تبدو الآن غير- مرجعية أو ما بعد مرجعية بعبارات اللغويات، وبالأخص نظريات الأدائي (ج. ل. أوستين J. L. Austin)، التي لا يكون مبرر العمل العلمي بالنسبة لها هو إنتاج نموذج دقيق أو نسخة مطابقة لواقع خارجي ما، بل مجرد إنتاج المزيد من العمل، توليد منطوقات énoncés أو عبارات علمية جديدة وطازجة، إثارة «أفكار جديدة» لديك (پ. ب. ميداوار P.B. Medawar أو، وهذا هو الأفضل (وها نحن نعود إلى الجماليات الأكثر ألفة للحداثة العلية)، "جعل الأمر جديداً" المرة تلو المرة: "إلى قلب المجهول للعثور على جديداً" (*).

"Au fond de L'Inconnu pour trouver du nouveau!

ومهما كان فهمنا أو تقيمنا لهذه الطريقة المبتكرة لإعادة مشروعية العلم المعاصر -رلها تشابهات حميمة عديدة في مواضع أخرى من الفكر المعاصر^(١)- فإنها تتيج لليوتار استرجاعياً أن يرسم خطوط تحليل حكائي للأشكال الأقدم للمشروعية العلمية، التي يُفرض إنهاؤها في عصرنا تلك الحلول البائسة، عمليات انقاذ اللحظة الأخيرة الاستثنائية تلك.

أما "أسطورتا" المشروعية الكبيريان أو النموذجان الحكائيان الأصليان (récits) فتمثلان بدورهما نوعاً من التعقيد، من حيث أنهما تعيدان إنتاج الحجة الإشارية denotative للكتاب في لولب تضميني connotative أو ذاتي المرجعية. لأن الأسطورتين الكبيرين اللتين يُفصلهما ليوتار ويحددهما على أنهما التبريرين المتناوبين للبحث العلمي المؤسس حتى فترتنا الراهنة -وهما أسطورة تحرير البشرية وأسطورة الوحدة التأملية لكل معرفة (بوصفها نسقاً فلسفياً)- هما كذلك أسطورتان قوميتان وتعيدان إنتاج نفس الجدال الذي يود كتاب ليوتار التدخل فيه.

والأولى - السياسية، النضالية، الفاعلة- هي بالطبع تقاليد القرن الثامن عشر

(*) آخر بيت في قصيدة "الرحلة" للشاعر الفرنسي بودلير (١٨٣١-١٨٦٧). ويعتبر بودلير بداية الحداثة العالمية الأدبية-م.

الفرنسي والثورة الفرنسية، وهي تقاليد تُعد الفلسفة فيها سياسة بالفعل ولابد لليوتار نفسه أن يُصنّف ضمنها بوضوح. والثانية هي بالطبع التقاليد الجرمانية واليهودية- وهي تقاليد تأملية، مُنظمة حول قيمة الكلّية totality وليس الالتزام، يظل خصم ليوتار الفلسفي، هابرماس، منتسماً إليها- ولو من بعيد. ويمكن تضخيم النزاع وإضافة طابع عليه إذا استبدلنا هذين الاسمين بأسماء أرفع منزلة تكون خلافاتها الفلسفية منفصلة على نحو أكثر حدة:

قارن، مثلاً، احتفاء جيل ديلوز Gilles Deleuze الواسع النفوذ بالفُصام (في كتب مثل ضد- أوديب Anti Oedipus) بأوجه شجب ت. ف. أدورنو T.W. Adorno التي لا تقل نفوذاً للتشيز الثقافي والصنمية. كذلك يمكن توجيه التعارض باتجاه تحليلي- نفسي، وفي هذه الحالة يوضع تأكيد فرنسي مُميز للذات المنزوعة المركز "decentered" أو وهم الأنا أو الذات المتعاسكة في مواجهة دفاعات مدرسة فرنكفورت الأكثر تقليدية عن "الاستقلال" النفسي.

إلا أن هذين التقليدين ليسا متصلين أو متساوقين تماماً مثلما أشرت لتوي. فليوتار، في نهاية المطاف، يكتب غداة "ما بعد- ماركسية" فرنسية مُعيّنة، أي رد فعل هائل على كل المستويات ضد تقاليد ماركسية وشيوعية متنوعة في فرنسا، هدفها الأول على المستوى الفلسفي هو مفهوم هيجل/ لوكاتش في "الكلية totality" (التي عادةً ما يجري إدراجها بعجلة مفرطة في الستالينية أو حتى في الحزب اللينيني على المستوى السياسي). وقطعية ليوتار الفلسفية الخاصة مع الماركسية (كان عضواً في جماعة الاشتراكية أو الهمجية Socialisms ou barbarie الهامة في الخمسينات وأوائل الستينيات)^(٧) تسبق بدرجة كبيرة هذه اللحظة الأحداث، المكارثية تقريباً في فرنسا (والتي اجتاحتها هي الأخرى منذ ذلك الحين النجاح الاشتراكي الكاسح عام ١٩٨١)؛ لكن من الواضح أنها تتيح موقفاً يظل فيه هابرماس ممثلاً للتقاليد الألمانية الديالكتيكية والكلية النزعة، بينما صارت علاقة ليوتار الفلسفية بالتقاليد الفرنسية المُسيّسة أكثر إشكالية وتعقيداً بكثير. وفي الحقيقة، فإنني أود أن أبين بعد قليل أن أحد النصوص الباطنة subtext "الليبيدية" ذات المغزى للمجلد الحالي متمثل في جهد رمزي لتوضيح هذه الحكمة المعقدة أيضاً. وعلى أية حال، فإن رؤية هابرماس لفكرة اجتماعية تطورية إلى غلط جديد من المجتمع العقلاني، يُعرّفُ باصطلاحات تواصلية على أنه "الجماعة التواصلية لمن يسهم الأمر، الذين بوصفهم مشاركين في خطاب عملي، يختبرون مزاعم صلاحية المعايير، ويقدر ما يقبلونها بناءً على أسبابهم، يصلون إلى إقتناع بأن المعايير المقترحة "صحيحة في الظروف المعطاة"،^(٨) مرفوضة هنا رفضاً

قاطعاً من جانب ليوتار بوصفها بقية غير مقبولة لتقاليد فلسفية "كلية النزعة" وإضافاً للقيمة على مثل إجماع امبتشالية، مالم تكن "إرهابية". (وفي الحقيقة، فإنه بقدر ما سيستحضر هابرماس بلاغة تحررية أيضاً، بقدر ما سيرى ليوتار أن هذا الموقف الفلسفي يوحّد، بمعنى من المعاني، كل ما ليس مقبولاً في كلا تقليدي وأسطورتي المشروعية.)

وقبل فحص الوضع الذي تصدر على أساسه تلك الانتقادات، لابد لنا أن نستدير ولو بشكل اعتراضى إلى المنظور المنهجي الذي يتم تطويره هنا، والذي تتحقق فيه المشروعية على أساس الحكايات -المسيطرة master-narratives من النمطين المذكورين. إن إدخال مقولات لغوية أنجلو-أمريكية إلى فرنسا من قبيل مقولة أوستن فى "الأدائي" performative هو الآن حقيقة واقعة إلى حد بعيد (رغم أنه تطور غير متوقع إلى حد ما). وبصورة أعم، فإن الأبعاد اللغوية لما اعتدنا تسميته بالبنوية الفرنسية والاحتمالات التي تبدو أكثر سكونية لسميوطيقاً سائدة قد جرى تصحيحها وتوسيعها خلال السنوات الأخيرة عن طريق عودة إلى البراجماتيات pragmatics، إلى تحليل مواقف وألعاب اللغة، وتحليل اللغة ذاتها باعتبارها تبادلاً غير مستقر بين متحدثيها، الذين أصبح يُنظر إلى منطوقاتهم ليس على أنها عملية لنقل المعلومات أو الرسائل، أو في علاقتها بشبكة من العلامات أو حتى أنساق الدلالة، بقدر كونها (إذا استخدمنا واحداً من مجازات ليوتار الأثيرة) "ممارسة الحيل"، التفوق على خصم تواصلي، علاقة نزاعية أساساً بين متحايين -وليس "تقريباً" جيد التقنين وخالياً من التشويش "للعلامات من يد ليد" (مالارميه في الكلام الإشاري). ولاحظنا فعلاً ترقية ليوتار "الأدائي" ليصبح هو نفسه المبدأ الأساسي للعلم المعاصر ذاته؛ إلا أن ما هو أكثر إثارة للدهشة في منظورة المنهجي -وفي الحقيقة، فإنه على قدر علمي أحد الفلاسفة المحترفين القلائل ذوي المكانة في أي مكان الذين استخلصوا رسمياً هذه النتيجة الخطيرة (رغم أن بول ريكور Paul Ricoeur واليستير ماكينتاير Alistair McIntyre يردان إلى الذهن أيضاً) - هو الطريقة التي يتم بها اثبات الحكاية، ليس فقط بوصفها حقلاً جديداً هاماً للبحث، بل أبعد من ذلك بوصفها لحظة محورية للعقل البشري ونمطاً للتفكير مشروعاً بقدر مشروعية المنطق الصوري.

والوقف المنهجية المسهبة تزيد هذه الأطروحة، التي تصبح بدورها على الفور نوعاً من الحكاية التاريخية القائمة بذاتها، حيث أن من الواضح، -خصوصاً في سياق مناقشة عن العلم- أن أحد السمات التي تميز فترات التاريخ الأكثر "علمية"، وبالأخص الرأسمالية ذاتها، هي التراجع النسبي لمزاعم المعرفة الحكائية أو القصصية في وجه

مزاعم الإجراءات المجردة، الإشارية، أو المنطقية والإدراكية المرتبطة عموماً بالعلم أو الوضعية. ومرة أخرى، تُعقّد هذه الوقفة حجج الوضع ما بعد الحدائي بقدر ما يصحح هو نفسه، عرضاً للحالة التي يسعى إلى تشخيصها - فعودته إلى حجج حكاية هي مثال ناصع لأزمة مشروعية رؤية العالم العلمية الإدراكية والابستمولوجية قدر نصوع أي من التطورات الأخرى التي يُعدها النص. وليوتار يُحدّد في الحقيقة أحد التجديدات الأخيرة في تحليل العلم على أنه النظرة للتجارب العلمية على أنها عدد كبير من الحكايات أو القصص الأصغر التي يجب العمل عليها. من جهة أخرى، وعلى النقيض من ذلك، فإن هذا الإحياء لنظرة حكاية أساساً "للصدق"، وحيوية وحدات الحكاية الصغرى التي تعمل "موضعيّاً" locally في كل مكان في النظام الاجتماعي الراهن، يترافقان مع ما يشبه "أزمة" أشمل أو أكثر كلبية في الوظيفة الحكائية عموماً، حيث أن الحكايات - المسيطرة الأقدم للمشروعية لم تعد تعمل، كما رأينا، في خدمة البحث العلمي - وضمنياً، فإنها لم تعد تعمل في أي مكان آخر - (فمثلاً، لم نعد نؤمن بالفائتيات السياسية، أو التاريخية، ولا بـ"الفاعلين" و"الذوات" العظيمة للتاريخ -الدولة- الأمة، والبرولتارياء، والحزب، والغرب، إلى آخره).

وأعتقد أن هذا التناقض الظاهري يمكن حله باتخاذ خطوة أبعد لا يبدو ليوتار راغباً في اتخاذها في النص الحالي، بأن نطرح تحديداً، ليس اختفاء الحكايات - المسيطرة الكبرى، بل انتقالها إلى السريّة كما هي الحال، فاعليتها المستمرة التي أصبحت الآن لاواعية كطريقة لـ"التفكير في" والتصرف في وضعنا الراهن. هذه الديمومة للحكايات - المسيطرة الدفينة فيما أسميته في موضع آخر باسم "لا وعينا السياسي" هي ما سأحاول أن أوضحه هو أيضاً بإيجاز بمناسبة النص الحالي.

أما أكثر ما يثير الدهشة في تمييز ليوتار بين حكي الحكايات والتجريد العلمي فهو انتقاله غير المتوقع باتجاه تيمات thematic نيتشوية للتاريخ. وفي الواقع فإن التمييز الأساسي بالنسبة لليوتار بين شكلي المعرفة هذين يكمن فعلاً في علاقتهما بالزمنية temporality وبالأخص في علاقتهما بتثبيت الماضي. فالحكاية التي يجري تضخيم خصائصها الشكلية في العروض وفي السمات الإيقاعية في الحوادث التقليدية، والأمثال، وما شابه، تُشخّص هنا على أنها طريقة لـ استهلاك الماضي، طريقة للنسيان: "كلما اكتسب الوزن meter أسبقية على النبر accent في إنتاج الصوت (المنطوق أو سواه)، كلما كفّ الزمن time عن أن يكون دعامة للذاكرة ليصبح نبضاً beating لا تحيط به الذاكرة، يمنع في غياب فصل ملحوظ بين الفترات الزمنية periods، من تعدادها وتسليمها للنسيان؟ (القسم ٦). ويتذكّر المرء مقال

"المرحلة- الثالثة؟" إن ديمومة مسائل السلطة والسيطرة، خصوصاً في إطار الاحتكار المتزايد للمعلومات من جانب الأعمال الخاصة، يبدو أنها لا تترك مناصاً من أن تكون الإجابة بالإيجاب، وأنها تؤكد المكانة المتميزة للماركسية كنمط لتحليل الرأسمالية بعناها المحدد.

لكن هذا السؤال عادة ما يُفهم منه أيضاً أنه ينطوي على منظومة ثانية من الإجابات أو النتائج، ترتبط بنهاية الرأسمالية، وإمكانية الثورة، وأولاً وقبل كل شيء، الوظيفة المستمرة للطبقة العاملة الصناعية باعتبارها "ذات التاريخ" الثورية الأساسية. وقد أمكن، للمثقفين والمناضلين، تاريخياً على الأقل، أن يقرأوا بالقوة التوضيحية للماركسية بوصفها النمط المتميز لتحليل الرأسمالية (بما في ذلك اللحظة الاجتماعية المحددة التي يمثلها مجتمعنا)، وأن يتخلوا، في نفس الوقت، عن الرؤية الماركسية التقليدية للثورة والاشتراكية، وذلك أساساً بناءً على اقتناع بأن الطبقة العاملة الصناعية (المحددة على أية حال بعلاقتها بالتكنولوجيات الإنتاجية من النمطين الأول والثاني، وليس بالتنوعة الثالثة، السيبرنطيقية أو النووية) لم تعد تحتل الموقع الاستراتيجي للسلطة في هذه التشكيلة الاجتماعية. وثمة شكل نظري أقوى لهذه الأطروحة يمكن استخلاصه من مقولة أن الطبقات الاجتماعية -من النوع الكلاسيكي الذي عرفته الماركسية - لم تعد اليوم تعمل بوصفها كذلك، بل تم استبدالها بتشكيلات لا -طبقية، مختلفة من قبيل البيروقراطية والتكنوقراطية (ويبدو أن هذا موقف ليونار، الذي كان عمله السياسي الأساسي في جماعة الاشتراكية أو الهمجية Socialisme ou barbarie يدور بالضبط حول تحليل البيروقراطية في بلدان الكتلة الشرقية).

إن مسألة الطبقة الاجتماعية، وبالأخص "البروليتاريا" وجودها، تختلط بشكل يدفع إلى اليأس حين تدمج تلك الحجج مشكلة مقولة نظرية للتحليل (هي الطبقة الاجتماعية) مع المسألة الأمبيريقية المتعلقة بمزاج أو تأثير العمال في هذا المجتمع أو ذاك اليوم (أنهم لم يعودوا ثوريين، وتبرجزوا، إلى آخره). وسوف يتفق الماركسيون الأكثر أرثوذكسية مع المواقف الأشد راديكالية ما بعد- الماركسية أو المناهضة- للماركسية في هذه النقطة على الأقل، إن الماركسية كفلسفة متسامكة (أو بالأحرى، بوصفها "وحدة النظرية والممارسة") تصمد أو تسقط مع مسألة الطبقة الاجتماعية.

وما يستطيع المرء أن يقترحه هنا على الأقل هو أن تنظيم إرنست ماندل Ernest Mandel لمرحلة ثالثة للرأسمالية، تتجاوز مرحلة الرأسمالية الكلاسيكية أو رأسمالية السوق التي حللها (رأس المال) نفسه، ومرحلة الاحتكار أو مرحلة "الامبريالية" التي

اقتراحها لينين، يتيح وجود بذبل ماركسي فعلاً للنظريات اللاماركسية وال ضد - ماركسية بصدد المجتمع "الاستهلاكي" أو "مابعد الصناعي" وهي النظريات التي تعدّ نظرية دانييل بل أكثرها نفوذاً دون شك. وفي الحقيقة، يأخذ ماندل على عاتقه توضيح أن كل السمات التي حشدها بل لتوثيق نهاية الرأسمالية بوصفها كذلك - وخصوصاً الأولوية الجديدة للعلم والابتكار التكنولوجي، وللتكنوقراطية الناتجة عن ذلك الوضع المتميز، وكذلك الانتقال من التكنولوجيات الصناعية الأقدم إلى التكنولوجيات المعلوماتية الجديدة - يمكن أخذها في الاعتبار بمصطلحات ماركسية كلاسيكية، كمؤشرات لتوسّع جديد وقوي، أصيل، وعالمي للرأسمالية التي تتغلغل الآن تحديداً في الجيوب التي ظلت قبل - رأسمالية حتى الآن في زراعة العالم الثالث وثقافة العالم الأول، توسّع فيه، بعبارة أخرى، يحقق رأس المال بشكل أكثر حسماً استعمار الطبيعة واللاوعي: "اتسمت هذه الفترة الجديدة (من ١٩٤٠ إلى ١٩٦٥)، بين أشياء أخرى، بحقيقة أنه بمحاذاة السلع الاستهلاكية الصناعية التي تصنعها الآلات (مثلما منذ أوائل القرن التاسع عشر)، فإننا نجد الآن مواداً خاماً ومواداً غذائية تنتجها الآلات. هكذا فإن الرأسمالية المتأخرة، بدل كونها تمثل "مجتمعاً ما بعد صناعي"، تبدو باعتبارها الفترة التي أصبحت فيها كل فروع الاقتصاد مُصنَّعة تماماً للمرة الأولى؛ ويستطيع المرء أن يضيف إلى ذلك الميكنة المتزايدة لمجال التداول (باستثناء خدمات الإصلاح الصرفة) والميكنة المتزايدة للبنية الفوقية".^(٤١)

وهذا الوصف ينسجم تماماً مع مفهوم مدرسة فرنكفورت بصدد "صناعة الثقافة" وتغلغل صنمية السلعة إلى تلك المناطق من الخيال والنفس التي اعتبرت دائماً، منذ الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، معقلاً أخيراً يستحيل اختراقه على المنطق الأدا تي لرأس المال. وما يظل إشكالياً فيما يتعلق بتلك المفاهيم - وبالصياغات التوسّطية mediatory من قبيل صياغة جى ديهورد Guy Debord، الذي بالنسبة له تكون "الصورة هي آخر مراحل صنمية السلعة" - هو بالطبع صعوبة مُفصّلة السلع الثقافية والمعلوماتية ضمن نظرية العمل في القيمة، المشكلة المنهجية للتوفيق بين تحليل على أساس الكم وخصوصاً على أساس وقت العمل (أو على أساس بيع قوة العمل بعدد معين من الوحدات) وبين طبيعة العمل "الذهني" و"السلع" اللافيزيكية وغير القابلة للقياس من طراز الوحدات المعلوماتية أو "منتجات" التسلية أو وسائل الإعلام. ومن جهة أخرى، فإن طرح مقولة "نمط الإنتاج" على أنها المقولة المحورية في التحليل الاجتماعي الماركسي والمصادقة على "إشكالية" تطرح مثل تلك الأسئلة المتعلقة بالنظام حول المجتمع المعاصر، هذا الطرح يبدو أنه سينظر جوهرياً بالنسبة للمهتمين بالسياسة الذين مازالوا ملتزمين بالتغيير والتحوّل الاجتماعيّين الجذريين. وفي الحقيقة، فإن

كتاب ليوتار الصغير. هذا يكتسب قيمته على وجه الدقة من كونه إسهماً في هذه الإشكالية العامة، حتى ولو كان مؤلفه، كما سرى بعد قليل، لا يعدّ نفسه بأية حال بين الثوريين من الطراز التقليدي.

وإذا كان الوضع المتغيّر للعلم والمعرفة (وخبرائهما) يقودنا إلى السؤال حول طبيعة هذا النمط الإنتاجي بوصفه نظاماً وُكلاً وظيفياً، فإن هذا الموضوع الثاني، الأوسع، يقيدنا، بعد دوران طويل، إلى مشكلة الثقافة وخصوصاً وجود أو عدم وجود ثقافة « مابعد حداثية » معينة قائمة بذاتها.

فرغم أن مقولة نمط الإنتاج قد أسيء فهمها أحياناً على أنها مقولة اقتصادية أو "إنتاجية الزرعة" على نحو ضيق، فمن الواضح أن حلها الملائم يتطلب فحصاً وموضّعةً بنويين لمستويات البنية القوقية لتشكيل اجتماعي معطى، ووجه خاص، الوظيفة والمجال المخصصين للثقافة ذاتها: فلا يمكن أن يوجد نموذج مُرضٍ لنمط إنتاج معين بدون نظرية حول الدور الفريد والنوعي تاريخياً وجدلياً للثقافة ضمن إطاره.

هنا نجد تخطيط ليوتار مُعدّباً ومُحبطاً في النهاية؛ لأن التحديد الشكلي لمقاله في حدود مشكلة "المعرفة" قد مال إلى استبعاد حقل -هو الثقافة- كان له أعظم الأهمية بالنسبة له في كتاباته الأخرى، حيث كان من بين المفكرين المعاصرين واحداً من أشدّ الملتزمين بكامل مدى وتنوع الفن الطليعي والتجريبي اليوم. إلا أن نفس هذا الالتزام بالتجريبي والجديد يُحدّد جماليات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالايديولوجيات التقليدية للحداثة العليا بمعناها المحدّد أكثر بكثير من ارتباطها بما بعد الحداثيات الراهنة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً في الحقيقة - على نحو بالغ التناقض - بمفهوم الطبيعة الثورية للحداثة العليا الذي ورثه هابرماس بإخلاص من مدرسة فرنكفورت.

وهكذا، فرغم أن ليوتار قد أيدّ على نحو جدالي شعار "مابعد الحداثة" وانخرط في الدفاع عن بعض إنتاجاتها الأشدّ إثارةً للجدل، فإنه في الحقيقة غير راغب تماماً في مرحلة ما بعد حداثية مختلفة جذرياً عن فترة الحداثة العليا وتتضمن قطيعةً تاريخية وثقافية جوهرية مع هذه الأخيرة.⁽⁵⁾ بل إنه، بنظرته لما بعد الحداثة على أنها سخطٌ على، وتحلّلٌ لهذا الأسلوب الحداثي-الأعلى أو ذاك - لحظة في "الثورة" والتجديد الدائمين للحداثة العليا، ستعقبها فورة جديدة من الابتكار الشكلي - قد وسم بعد الحداثة في صيغة لافتة، ليس على أنها ما يعقّب الحداثة وأزمة مشروعيتها الخاصة، بل على أنها لحظة دورية تعود قبل نشوء حداثيات جديدة دوماً بمعناها المحدّد.

هنا إذن يُعاد إنتاج نوع من الاحتفاء بالحداثة كما طرحه منظروها الأوائل -

كثيرة دائمة ومتزايدة الدينامية أبداً في لغات، وأشكال، وأذواق الفن (لم يتم بعد استيعابها في الثورات التجارية في الموضة وتصميم السلع التي توصلنا منذ ذلك الحين إلى إدراك أنها إيقاع محايث للرأسمالية نفسها)؛ سوف تضيق إليها موجة تالية من الإيديولوجيين والجمالين الأوضح يسارية والماركسيين عادةً بعد الحرب العالمية الثانية بعداً سياسياً واضحاً - بحيث أن الجماليات الثورية لما هو حديث ستدركها أحياناً مدرسة فرنكفورت، لكن ستدركها كذلك أحياناً جماعتا تل كل Tel Quel وسكرين Screen، بالمعنى الأكثر حرقيةً كنفي نقدي إن لم يكن كتحويل اجتماعي وسيكولوجي صريح. وتحفظ جماليات ليوتار الخاصة بقدر كبير من هذا الدافع السياسي-الأولي protopolitical: فما زال التزامه بالتجديد الثقافي والشكلي يُقِيم الثقافة وسلطانها بنفس الروح التي فعلت بها الطليعة الغربية ذلك منذ نهاية القرن.

ومن جهة أخرى، فإن استيعاب ما بعد الحداثة في هذا المفهوم الأقدم للحداثة العليا ومهمتها السلبية، والنقدية، أو الثورية سيبدو أنه ينزع الإشكالية عن وضع أكثر تعقيداً وإثارة للاهتمام. يمثل جزءاً من المأزق الذي تطرحه "الرأسمالية المتأخرة" (أو المجتمع الاستهلاكي أو ما بعد الصناعي، إلى آخره). في تلك المجالات الأخرى للعلم والتكنولوجيا، للإنتاج، والتحول الاجتماعي، وما أشبه. هنا يبدو لي أن هابرماس - الذي يعمل بالتأكيد في المناخ الخائق والمكارثي بدرجة أكبر لجمهورية ألمانيا الفيدرالية - يتمتع بحس أدهف بالرهانات السياسية المتضمنة في هذه المسألة التي تبدو نظرية، ويتمتع بهذا الحس بدرجة أكبر مما يسلم به ليوتار. وفي الحقيقة، فإن ما بعد الحداثة بالنسبة لهابرماس تتضمن النبه الصريح للتقاليد الحداثية - العودة إلى رفض الطبقة المتوسطة المتزمت أو الضيق الأفق Spiessburger للأشكال والقيم الحداثية - وبذلك فإنها بمثابة تعبير عن نزعة محافظة اجتماعية جديدة.^(٦)

هذا التشخيص يؤكد ذلك المجال الذي طرح فيه سؤال ما بعد الحداثة بأشد الطرق حدة، أي العمارة،^(٧) التي كان أنصار الحداثة العليا العظام فيها، معماريو الأسلوب الدولي - لوكوربوزيه Le Corbusier، وفرانك لويد رايت Frank Lloyd Wright - ثوريين علي وجه الدقة بالمعاني التي عدناها أعلاه: أي أنهم دعاءً للتجديد في الشكل ولتحولات في الفراغ المعماري كان يمكن توقعها لديهم ومنهم لتغيير الحياة الاجتماعية ككل، ولتكون بديلاً عن الثورة السياسية بالحلول محلها (كما عبر عن ذلك لوكوربوزيه) (لكن بهذا الشكل، تكون الفكرة قديمة قدم كتاب شيلر Schiller التربية الجمالية للبشرية Aesthetic education of humankind). ومن المؤكد أن ما بعد الحداثة تعني عودة إلى كل التعصبات القديمة المناهضة للحداثة (مثلما في مؤلف

توم وولف Tom Wolf الجديد من البواهرس إلى منزلنا From the Bauhaus to our house)، لكنها كذلك كانت، موضوعياً، إقراراً بإخفاق أساسي بشروط المعمارين أنفسهم: فالمباني الجديدة للكونغرس ورايت لم تغير العالم في النهاية، ولا حتى عدلت الفضاء - المنزل للرأسمالية المتأخرة، بينما بدأت أبراج "درجة الصفر" الملامية الطابع لدي ميس Mies، وبشكل غير متوقع، في توليد ازدحام هائل من أقيع الصناديق الزجاجية في كل المراكز الحضرية في العالم. وهذا هو المعنى الذي يمكن به إصدار شهادة حاسمة باعتبار الحداثة العليا ميتة وشيئا من الماضي: فقد كانت طموحاتها الطوباوية غير قابلة للتحقيق واستنفدت تجديدها الشكلية.

إلا أن هذه ليست على الإطلاق النتيجة التي يستخلصها هابرماس وليوتار مما يعتقدان، كلٌ بطريقته، إنه الحركة ما بعد الحداثية: فبالنسبة لكليهما ما زالت العودة إلى الحداثة العليا النقدية الأقدم ممكنة، مثلما بالنسبة للوكاتش Lukács (على نحو فات وأنه بصورة ماثلة)، كانت العودة إلى نوع من الواقعية قبل-الحداثية مازالت ممكنة، بينما كان يكتب في معجمان فترة الحداثة العليا. لكن، إذا كان المرء مستعداً - كما هو حال كل من هابرماس وليوتار - لطرح نشره حالة جديدة من نوع ما للعلاقات الاجتماعية (حتى لو نحينا جانباً مسألة ما إذا كانت تُعتبر نمطاً إنتاجياً جديداً كاملاً قائماً بذاته أم لا)، فلن يبدو من الجسارة أن تطرح تعديلاً مكافئاً من نوع ما في نفس دور ودنامية الإنتاج الثقافي ذاته، وهو في الحقيقة أمرٌ يجب أن يكون المرء قادراً على عرضه جديلاً، دون أي نزعة أخلاقية لا لزوم لها. فالعمارة ما بعد الحداثية، على سبيل المثال، تطالعنا كمثيل غريب للنزعة الكلاسيكية الجديدة، كتفاعل للوهم ("التاريخي النزعة") والاستشهاد quotation الذي نبذ الصرامة الحداثية العليا ويبدو أنه هو نفسه قد استولى على مجال كامل من الاستراتيجيات الجبالية الغربية التقليدية: من هنا نجد لدينا ما بعد حداثة تنزع إلى المانريزم mannerist (مايكل جريفير Michael Graves)، وما بعد حداثة باروكية (اليابانية)، وما بعد حداثة تنزع إلى الروكوكو (تشارلز مور Charles Moore)، وما بعد حداثة نيو-كلاسيكية (الفرنسية، خصوصاً كريستيان دي بورزامبارك Christian de Portzamparc)، وربما حتى ما بعد حداثة "حداثة عليا" تكون فيها الحداثة هي ذاتها موضوع المقايسة (الباستيش pastiche) ما بعد الحداثية. هذه حركة ثرية وخلقة، تتمتع بأعظم تفاعل وبهجة جماليين، ربما كان بالإمكان سُمها إجمالاً وككل بسمتين هامتين: أولاً، انهيار المهمة السياسية - الأوكية protopolitical والموقف الإرهابي للحداثة الأقدم، وثانياً، أقول كل التعلق الوجداني affect (العمق، والقلق، والرعب، والمشاعر التي تثيرها الصروح) الذي ميز الحداثة العليا واستبداله بما كان يمكن أن يسميه كولريديج

الخيال Coleridge أو يسميه شيلر اللعب الجمالي، إنه التزام بالسطح وبالسطحي بكل معاني الكلمة.

إلا أن هذا السطحي (بكل تلك المعاني) هو، علي وجه الدقة، ما دعنا إليه نزعة ما بعد بنويوية فرنسية معينة، لا نستبعد منها الأعمال الأسبق لليوتار نفسه: إن هذه، رغم ذلك، هي اللحظة التي يفسح فيها علم الجمال المجال أمام علم الأخلاق، التي تصبح فيها مشكلة ما بعد الحداثي (حتى في علاقته بالأشكال الجديدة للعلم والمعرفة) مشكلة موقف المرء الأكثر جوهرية إزاء التشكيل الاجتماعي الجديد - إنها، أخيراً، اللحظة التي يبدو فيها بوضوح للعيان ما سمّيته الحكاية الرمزية الأعماق الدفينة أو المكبوتة للوضع ما بعد الحداثي.

ويبدو أن ليوتار ينتسب هنا إلي كتاب ضد-أوديپ Anti - Oedipus لجيل ديلاز وفيليكس جاتاري Gilles Deleuze & Felix Guattari ، اللذان حذرنا بدورهما، في ختام ذلك العمل، من أن الأخلاق الفصامية التي يقترحانها ليست على الإطلاق أخلاقاً ثورية، بل طريقة للبقاء في ظل الرأسمالية، بينما تُنتج رغبات جديدة داخل الحدود البنوية لمنطق الإنتاج الرأسمالي بوصفه كذلك. ^(٨) واحتفاءً ليوتار بأخلاق مشابهة ينشأ بشكل بالغ الدرامية في سياق ذلك الرفض لمجتمع الإجماع لدى هابرماس والذي ذكرناه آنفاً، وفي هذا الرفض يجري تقييم تنبؤي لتحلل الذات إلى حشد من الشبكات والعلاقات، من الشفرات المتناقضة والرسائل المتداخلة (القسم ٤). من هنا، ليس غريباً أن تتحدّد هذه النظرة رؤية ليوتار النهائية للعلم والمعرفة اليوم بوصفهما سحياً، ليس إلى الإجماع، بل إلى "القلق"، بوصفهما ممارسة للخطاب الهامشي (البارالوجيزم) paralogism، لا يكون القصد منها التوصل إلى اتفاق بل النسف من الداخل لنفس الإطار الذي مؤسس فيه "العلم القياسي" الأسبق. والبلاغة التي يُنقل إلينا بها ذلك كله بالتأكيد بلاغة صراع، ونزاع، بلاغة الألم المبرح بمعنى شبه بطولي؛ كذلك لا يجب أن ننسى رؤية ليوتار المشابهة للفلسفة الإغريقية المناهضة للهيمنة (الرواقيون، والكلبيون، والسفسطائيون)، على أنها حرب عصابات الهامشيين، الأجانب، غير-الإغريق، ضد النظام القمعي والشامل لأرسطو وخلفائه. ^(٩) ومن جهة ثانية، فإن علم الجمال أحياناً ما يقوم بوظيفة مرآة غير سارة؛ وربما كنا بحاجة إلى أن نتأمل، ولو للحظة، التناغم الغريب بين "اللعب الحر" العلمي لدى ليوتار وبين الطريقة التي علمتنا بها العمارة ما بعد الحداثية "التعلم من لاس فيجاس" (روبرت فنتوري Robert Venturi) وأن "نجعل أنفسنا في دارنا في وجودنا المستكبد (ماركس حول مفهوم هيجل للروح المطلق). وهذا، على أية حال، هو أعماق، وأكثر مستويات كتاب ليوتار تناقضاً، لكنه أيضاً أكثرها إلحاحاً: مستوى حكاية لا بد لها - مثل كل

حكاية- أن تُولد وهم "حل خيالي لتناقضات واقعية" (ليفي-ستراوس Lévi-Strauss).

والمشكلة الشكلية المتضمنة هنا يمكن التعبير عنها على النحو التالي: كيف نستغني عن الحكاية بواسطة الحكاية نفسها؟ على المستوى السياسي والاجتماعي، بالفعل، كانت الحكاية، تعني دائماً، بمعنى معين، نفي الرأسمالية: فمن ناحية، نجد أن المعرفة الحكائية، على سبيل المثال، تُقدّم هنا في تعارض مع المعرفة "العلمية" أو المجردة كتنعّاض ما قيل الرأسمالية مع الرأسمالية بمعناها المحدّد. إلا أن الحكاية -كما اتضح حين تم التوسّل بالمشروعات الحكائية للعلم نفسه في لحظة أزمتها وتحللها- تعني أيضاً شيئاً من قبيل الغائية teleology فالحكايات -المسيطرة الكبرى هنا هي تلك توحى بأن شيئاً يتجاوز الرأسمالية ممكن، شيئاً مختلفاً جذرياً؛ كما إنها كذلك تمنح "المشروعية" للممارسة التي يسعى بها المناضلون السياسيون لتحقيق ذلك النظام الاجتماعي المستقبلي المختلف جذرياً. إلا أن كلتا الحكائيتين -المسيطرتين للعلم قد أصبحتا متفترقتين ومزعجتين بوجه خاص بالنسبة لثقفي العالم الأول اليوم: فبلاغة التحرر، مثلاً، قد شجّبتها، بتناقض مشاعر جياش، ميشيل فوكو Michel Foucault في المجلد الأول من كتابه تاريخ الجنس؛ بينما بلاغة الكلية وبلاغة إضفاء النزعة الكلية المستمدة مما سمّيته التقاليد الجرمانية أو الهيكلية هو موضوع نوع من الشجب الغريزي أو التلقائي من جانب الجميع تقريباً.

إن إصرار ليوتار على تحليل الحكاية في وضع تبدو فيه الحكايات نفسها مستحيلة، هو إعلان عن عزمه أن يظل سياسياً ومجادلاً؛ أي أن يتجنب حلّ واحداً ممكناً وحتى منطقياً للمأزق يتمثل في أن يكون، مثل دانييل بل، منظرًا ايديولوجياً للتكنوقراطية ومدافعاً عن النظام ذاته. وطريقته في عمل ذلك هي نقل الايديولوجيات الأقدم للحدائث العليا الجمالية، والاحتفاء بطاقاتها الثورية، إلى العلم والبحث العلمي بالمعنى العلمي المحدّد. بذلك فإن قدرة هذا الأخير اللامتناهية على الابتكار، والتغيير، والقطيعة، والتجديد، هي التي ستُشعّب النظام، الذي لولا ذلك لكان قمعيًا. بالأثرارة النازع للاستلاب للجديد و"المجهول" (آخر كلمة في نص ليوتار)، وكذلك بالمغامرة، برفض الأمتثال، وبتناقضات الرغبة.

ولسوء الحظ، فإن القيمة المتلازمة الأخرى لحاققة الكتاب -أي العدالة- تميل، مثلما في كل الحكايات المثيرة للاهتمام، إلى أن تستدير ضد هذه القيمة وتدمر جوانب بقينها الظاهرية. إن دينامية التغيّر الدائم ليست، كما أوضح ماركس في البيان، ابقاعاً غريباً داخل نطاق رأس المال -وهو إيقاع نوعي لتلك النشاطات غير-الأداتية التي هي الفن والعلم- بل إنها بالأحرى نفس "الثورة الدائمة" للإنتاج الرأسمالي ذاته:

وعند هذه النقطة يكون الجدّل بتلك الدينامية الثورية ملمحاً من ملامح علاوة bonus اللذة ومكافأةً عن إعادة الإنتاج الاجتماعية للنظام ذاته. ولحظة الحقيقة، في هذا الصدد، تحين حين نحدد مسألة ملكية والسيطرة على بنوك المعلومات الجديدة - ربحية الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الجديدة - تعود لتنتقم في هذه الصفحات الأخيرة: فالأفق الويلابي (الطوباوي الفاسد) dystopian لاحتكار ملكية خاصة عالمي للمعلومات يرجّح بثقله في الميزان مقابل لذات الخطابات الهامشية و"العلم الفوضوي" (فييرايند). لكن ذلك الاحتكار، مثله مثل بقية نظام الملكية الخاصة، لا يمكن أن نتوقع أن تُصلحه أي نخبة تكنوقراطية مهما كانت حميدة، بل لا يمكن أن يتحداه إلا فعل سياسي أصيل (وليس رمزياً أو سياسياً - أولياً protopolitical).



(١) أنظر مثلاً مقالات لوى التومير في الاستعمارية أو، في تقاليد قومية أخرى كتاب ريتشارد روتشي Richard Rorty الفلسفة و المرأة الطبيعة (Princeton: PUP, 1979) و Philosophy and the Mirror of Nature (Minneapolis: Univ. of Minnesota Press, 1982) عواقب البراغماتية.

(٢) أنظر ذكرياته المثيرة للاهتمام، "Pierre Souyri, le Marxisme qui n'a pas fini," in Esprit 61 (January, 1982) : 11-31

Jürgen Habermas, Legitimation Crisis, trans. thomas McCarthy (Boston: Beacon Press, 1975), p. 105

Zur Rekonstruktion des Historischen Materialismus : راجع كذلك عمله الأحدث :
(Frankfurt: Suhrkamp Verlag, 1981)

وقبه يُنظر إلى تحول المجتمع على أساس مراحل تطورية من طراز بهاجيه: وبشكل متناقض، فإن المشكلة هنا هي كذلك مشكلة ليونارد حين يراجه احتكار الشركات متعددة - القومية للمعلومات اليوم- هي بالتحديد أنه ما من سبب يدفعنا للاعتقاد بأن مثل هذا الموقف يمكن حله بالتطور السلمي أو بالإقناع العقلاني.

Ernest Mandel, late capitalism (London: New Left book, 1975) pp. 190-1 (٤)

(٥) أنظر عمله: "Reponse à la question: quest-ce que le postmoderne?" in critique, April 1982, pp. 357-67. والمتضمن في الكتاب الحالي كملحق له؛ وكذلك عمله المثير للاهتمام عن مارسيل دوشامب Marcel Duchamp Les Transformateurs Duchamp (Paris, Galilee, 1977)

(٦) أنظر عمله: "Modernity versus Postmodernity", in New German Critique 22 (Winter 1981) : 3-14 (٧) لمناقشة مفيدة للنظريات ما بعد الحداثية الرائعة في العمارة أنظر: Paolo Portoghesi: After Modern: Architecture (NY: Rizzoli, 1982)

Anti-Oedipus: Capitalism and Schizophrenia, Trans. Robert Hurley, Mark Seem, and Helen R.Lane, with preface b Michel Foucault (Minneapolis: Univ. of Minnesota Press, 1983; reprint of 1977 Viking edition) pp. 456-5 (٨)

"De la force des faibles," in special Lyotard issue of L'Arc 64 (1976): 4-12. أنظر (٩)

نيتشه العظيم والذي ما زال واسع النفوذ حول التأثير الموهن لكتابة التاريخ والوفاء للماضي والموتى والذي يبدو أن هوساً بالتاريخ يُشجّع. إن "قوة تسميان الماضي" النيتشرية - استعداداً للتحوّل إلى الإنسان الأعلى القادم - يُعاد استخدامها هنا على نحو متناقض بوصفها خاصيةً لحكي الحكايات نفسه، بالتحديد كخاصية لتلك الحكايات، البطولية أو سواها، التي تُعلّمنا أن نرى فيها شكلاً من تخزين البيانات البدائي أو من إعادة الإنتاج الاجتماعية.

وعلى أية حال، فإن ما تحقّقه هذه الصياغة بشكل بالغ الحدة هو التمييز الجذري بين استهلاك الماضي في الحكايات وبين تخزينه، مراكمته، وتحويله إلى رأس مال في "العلم" والتفكير العلمي؛ إلى غلط من الفهم، مثله مثل فائض القيمة الأولى على المستوى الاقتصادي، سوف يحدث، شيئاً فشيئاً، مجالاً كاملاً من التشيئات المؤسسية التي تزداد تعقيداً واتساعاً باستمرار - في الكتابة أولاً، ثم في المكتبات، والجامعات، والمتاحف؛ مع تجاوز ذلك في حقيقتنا إلى تخزين المعلومات على رقائق متناهية الصغر microstorage والبيانات المبرمجة بالكمبيوتر computerized وبنوك المعلومات الضخمة على نحوٍ كان يتعذّر تصوّره حتى الآن، والتي تعدّ السيطرة عليها أو حتى ملكيتها، كما حذرنا هيربرت شيلر Herbert Schiller وآخرون (وكما يعني ليوتار تماماً)، أحد الموضوعات السياسية الحاسمة لعصرنا.

هكذا نعود إلى تيمات thematics العلم والمعرفة في شكلها الاجتماعي؛ وهو شكل يطرح مسائل الطبقة الاجتماعية - هل التكنولوجيا الناتجة عن أولوية المعرفة تلك بيروقراطية أم أنها طبقة جديدة تماماً؟ - ومسائل التحليل الاقتصادي - الاجتماعي - هل هذه اللحظة من المجتمع الصناعي المتقدم تنويعاً بنيوية للرأسمالية الكلاسيكية أم أنها تحول وبزوغ بنية اجتماعية جديدة تماماً فيها، كما جادل دانيال بل ومُنظّرون آخرون لمفهوم "مجتمع ما بعد صناعي". قائم بذاته، يكون العلم، والمعرفة، والبحث التكنولوجي، وليس الإنتاج الصناعي واستغلال فائض القيمة، هو "اللحظة المحددة النهائية؟ وفي الواقع تشير هاتان المشكلتان النظريتان المترابطتان مسألتين متمايزتين ومتداخلتين في آن واحد، يُحسب لليوتار أنه لا يسعى لحلّهما هنا على نحوٍ بات. المشكلة في النهاية هي مشكلة طبيعة غلط إنتاج، وخصوصاً طبيعة غلط الإنتاج الرأسمالي والتنويعات البنيوية التي يستطيع تشكيلها. ومن ثم يمكن إعادة صياغة السؤال كسؤال بصدد الماركسية: هل لا تزال المقلّات التي طوّرتها لتحليل الرأسمالية الكلاسيكية تحتفظ بصلاحياتها ويقوتها التوضيحية حين نتحول إلى مجتمعات يومنا، مجتمعات الشركات متعددة - القومية ووسائل الإعلام بتكنولوجيات

مقدمة

موضوع هذه الدراسة هو وضع المعرفة في المجتمعات الأكثر تطوراً. وقد قرّرت أن أستخدم كلمة "ما بعد حداثي" لتسمية هذا الوضع. والكلمة شائعة الاستخدام في القارة الأمريكية بين الموسيولوجيين والنقاد. وهي تحدد حالة ثقافتنا في أعقاب التحولات التي غيرت قواعد اللعب منذ نهاية القرن التاسع عشر. وسوف أضع هنا هذه التحولات في سياق أزمة الحكايات *récits*.

ظل العلم، منذ البداية، في تعارض مع الحكايات. ولدى الحكم بمقياس معايير العلم الخاصة، يتضح أن أغلب هذه الحكايات خرافات. لكن، بقدر ما لا يقتصر العلم على مجرد تقرير انتظامات مفيدة ويقدر ما ينشد الحقيقة، فلا بدّ له من إضفاء المشروعية على قواعد لعبته ذاتها. لذا فإنه ينتج خطاب مشروعية يصدده، وهذا الخطاب اسمه الفلسفة. وسوف أستخدم مصطلح "حديث" لوصف أي علم يمنح نفسه المشروعية بالرجوع إلى ميّتا- خطاب من هذا النوع يلجأ صراحةً إلى هذه الحكاية الكبرى أو تلك، من قبيل جدل الروح، أو تأويل المعنى، أو تحرير الذات العاقلة أو العاملة، أو خلق الثروة. من هنا، مثلاً، فإن قاعدة الإجماع بين المرسل والمخاطب لمنطوق له قيمة الصدق، ستعدّ مقبولة إذا صيغت على أساس إجماع إتفاقي. محتتمل بين أذهان عاقلة: كانت هذه هي حكاية التنوير، التي عمل فيها بطل المعرفة لبلوغ غاية أخلاقية-سياسية جيدة، هي السلام الشامل. ويتبين من هذا المثال أنه إذا استخدمت

ميتا- حكاية تتضمن فلسفة للتاريخ لإضفاء المشروعية على المعرفة، فإنها تقودنا إلى التساؤل حول صلاحية المؤسسات التي تحكم الرابطة الاجتماعية: فهذه المؤسسات لابد من إكسابها المشروعية هي أيضاً. ومن هنا تُحال العدالة إلى الحكاية الكبرى، مثلها مثل الحقيقة.

ومع التبسيط إلى آخر مدى، فإنني أعرف "ما بعد الحداثي" بأنه التشكيك إذاً الميتا- حكايات. هذا التشكيك هو بلا شك نتاج التقدم في العلوم؛ لكن هذا التقدم بدوره يفترضه سلفاً. وأبرز ما يناظر قدم جهاز إضفاء المشروعية الميتا - حكايتي، هو أزمة الفلسفة الميتافيزيقية ومؤسسة الجامعة التي كانت تعتمد عليها في الماضي. إن الوظيفة الحكائية تفقد عناصرها الوظيفية *foncteurs*، وبطلها العظيم، ومخاطرها العظيمة، وهدفها العظيم. إنها تتبعثر في سحب من عناصر لغوية حكاية - عناصر حكاية، لكن أيضاً إشارية، *dénotatifs* وتعديدية *prescriptifs*، ووصفية *descriptifs*، وما إلى ذلك. وتحمل كل سحابة في داخلها تكافؤات (*) *valences* برجماتية قائمة بذاتها *sui generis* خاصة بنوعها *specific to its kind* وكل واحد منها يحيا عند تقاطع عدد كبير منها. لكننا لا نقيم بالضرورة تراكيب لغوية مستقرة، وخصائص تلك التي نقيمها ليست قابلة للتوصيل بالضرورة.

من هنا فإن مجتمع المستقبل لا يندرج داخل مجال أنثروبولوجيا نيوتنية (***) (من قبيل البنيوية أو نظرية الأنساق) بقدر ما يندرج داخل برجماتية *une pragmatique* لجزيئات لغوية. وثمة العديد من ألعاب اللغة المختلفة، وهذا تنافر للعناصر. وهي لا تسبب في ظهور المؤسسات إلا في بقع، وهذه حتمية مرضوعية.

إلا أن صانعي القرار يحاولون إدارة سحب النشاطية الاجتماعية هذه وفقاً لمصفوفات المدخل/المخرج *input/output* متبیین منطقاً يتضمن أن عناصرها قابلة للقياس وأن المجموع قابل للتحديد. إنهم يُكرسون حيواتنا من أجل نمو السلطة. ومشروعية هذه السلطة، سواء في أمور العدالة الاجتماعية أو الصديق العلمي، تقوم على أساس جعل أداء النظام أداءً أمثل، أي الكفاءة. وتطبيق هذا المعيار على كل العاين يستتبعه بالضرورة مستوى معين من الإرهاب، سواء إرهاب ناعم أو إرهاب صلب: كونوا جاهزين للعمل، أي قابلين للقياس، أو اختلفوا.

(*) التكافؤات: هنا بالمعنى المستخدم في العلوم. مثلاً، عدد ذرات الهيدروجين التي يمكن أن تجتمع معها ذرة معينة (في الكيمياء) أو شحنة أيون معين، أو الترتيب العددي للكروموسومات (في البيولوجيا) - م

(**) نيوتنية: نسبة إلى نيوتن - م

ولا ريب أن منطق أقصى أداء هذا منهافت من زوايا عديدة، خصوصاً من زاوية التناقض في المجال الاجتماعي الاقتصادي؛ إذ يتطلب، في نفس الوقت، عملاً أقل (لخفض نفقات الإنتاج) وكذلك عملاً أكثر (لتخفيف العبء الاجتماعي للسكان العاطلين). لكن تشككنا قد بلغ الآن حداً يجعلنا لا نعود نتوقع أن ينشأ الخلاص من تلك التهاافتات، كما فعل ماركس.

إلا أن الوضع ما بعد الحداثي غريب عن التخلص من الأوهام قدر غريته عن الوضعية العمياء لنزع المشروعية. فأين يمكن، بعد الميتا- حكايات، أن تستقر المشروعية؟ إن معيار التشغيل هو معيار تكنولوجي، وليس له علاقة بالحكم على ما هو صادق وما هو عادل. هل تكمن المشروعية في الإجماع الذي يتم التوصل إليه من خلال الحوار، كما يعتقد هابرماس؟ إن مثل هذا الإجماع يوقع العنف بتناثر ألعاب اللغة. ودائماً ما يولد الابتكار من الانشقاق. ليست المعرفة ما بعد الحداثية مجرد أداة للسلطات؛ فهي تشعذ حساسيتنا للاختلافات وتدعم قدرتنا على تحمل ما لا يقبل القياس l'incommensurable، وميدوها لا يكمن في التماثل الذي يخص الخبراء، بل في الخطاب الهامشي (البارالوجيا) (*) paralogie الذي يخص المبتكرين.

والسؤال هنا هو التالي: هل تكون مشروعية الرابطة الاجتماعية، هل يكون المجتمع العادل، ممكناً عملياً على أساس تناقض ماثل للتناقض في النشاط العلمي؟ وماذا يمكن أن يكون هذا التناقض؟



النص التالي نصٌ مناسب. إنه تقرير عن المعرفة في المجتمعات الأكثر تطوراً ثم تقديمه إلى مجلس الجامعات Conseil des Universités التابع لحكومة كيبك، بناءً على طلب رئيسه. وأرد أن أشكره على تكّرمه بالسماح بطبعه في فرنسا.

يبقى أن كاتب التقرير فيلسوف، وليس خبيراً. الخبير يعرف ماذا يعرف وماذا لا يعرف، أما الفيلسوف فلا. أحدهما يستنتج، بينما الآخر يتساءل، وهاتان لعبتان مختلفتان من ألعاب اللغة. فجهدهما هنا ممتزجتين، والنتيجة هي أنه لا هذه ولا تلك تنجح تماماً.

على الأقل يمكن للفيلسوف أن يُعزّي نفسه بالقول بأن التحليل الشكلي

(*) paralogisme: كان المصطلح يعني في الأصل الخلط في البرهان. لكن لربّما يستخدمه للدلالة على الانشقاق أو الخطاب الهامشي الذي يسبب الغلل في وضع العلوم أو المعرفة المستقلة - أنظر القسم الأخير ١٤ - م.

والبرجماتي لخطابات مشروعية معينة، فلسفية وأخلاقية - سياسية، تكمن وراء هذا التقرير، سوف ترى النور يوماً. وسوف يكون هذا التقرير قد قدّم ذلك التحليل، عن طريق ميلر ذي رطانة اجتماعية نوعاً، قد يقتضيه لكنه يحدد موضوعه في نفس الوقت.

ومهما كان حال هذا التقرير، فإنني أهديه إلى المعهد البوليتكنيكي L'Institut polytechnique للفلسفة بجامعة باريس الثامنة (فانسين)، في هذه اللحظة ما بعد الحداثيّة جدّاً، التي قد تُقارب فيها هذه الجامعة على الموت بينما يُشرفُ المعهد على الميلاد.



الوضع ما بعد الحداثي

[١]

المجال: المعرفة في المجتمعات المعلوماتية

فرضية العمل لدينا هي أن وضع المعرفة يتغير بينما تدخل المجتمعات ما يُعرف بالعصر ما بعد الصناعي والثقافات ما يُعرف بالعصر ما بعد الحداثي^(١). وقد بدأ هذا الانتقال على الأقل منذ نهاية الخمسينات، التي تُحدّد بالنسبة لأوروبا نهاية إعادة التعمير. ويكون الإيقاع أسرع أو أبطأ حسب البلد، وفي داخل البلد حسب قطاع النشاط؛ ومن هنا التفاوت الزمني العام، الذي يجعل من الصعب رسم لوحة كلية^(٢) ولا بد أن يكون جزء من الوصف تخمينياً بالضرورة. لكننا نعرف، على أية حال، أنه ليس من الحكمة أن نبالغ في قيمة علم المستقبليات^(٣).

وبدلاً من رسم لوحة ستظل ناقصة بالضرورة، فإنني سأأخذ نقطة انطلاقي ملمحاً واحداً يحدّد على الفور موضوع دراستنا. المعرفة العلمية هي نوع من الخطاب. ويمكن القول بأن علوم وتكنولوجيا الصدارة ترتبط منذ أربعين عاماً باللغة: الفونولوجيا والنظريات اللغوية^(٤). مشكلات الاتصال والسيرنطيقا،^(٥) نظريات الجبر والمعلوماتية الحديثة،^(٦) الكمبيوترات وإفغاتها،^(٧) مشكلات الترجمة والبحث عن تساقق بين لغات الكمبيوتر،^(٨) مشكلات تخزين المعلومات وبنوك المعلومات،^(٩) علوم الإتصال عن بعد^(*) télématique وتحسين أطراف إرسال وإستقبال "ذكية"^(١٠)، علم التناقض paradoxologie^(١١)؛ الحقائق تتحدث عن نفسها، وهذه القائمة ليست حصرية.

يمكن توقع أن يكون تأثير هذه التحولات التكنولوجية على المعرفة ملحوظاً. وقد بدأت

(*) télématique : telematics: منسبها فيما يلي باسم "التليماطيقا" قياساً على السيرنطيقا، والفونطيقا، والاستطيقا وغيرها - م

وظيفتها الأساسية - البحث ونقل المعارف المكتسبة - تتأثران فعلاً، أو سوف تتأثران في المستقبل. وبالنسبة للوظيفة الأولى، فإن علم الوراثة يقدم مثلاً يسهل إدراكه على الشخص العادي؛ إذ أنه يدين بنموذجه النظري للسيبرنطيقا. وهناك أمثلة أخرى عديدة. أما بالنسبة للوظيفة الثانية، فمن المعروف أن تصغير وتسيق الأجهزة قد بدأ يغيّر بالفعل طريقة اكتساب، وتصنيف، واستغلال المعارف (١٢) ومن المعقول أن نفترض أن انتشار آلات تجهيز المعلومات يؤثر، وسوف يظل يؤثر، على تداول المعارف بقدر ما فعل التقدم في وسائل نقل البشر (شبكات المواصلات)، وبعبارة أخرى وسائل تداول الأصوات والصور المرئية (وسائل الإعلام) (١٣).

في هذا السياق من التحول العام، لا يمكن أن تظل طبيعة المعرفة دون تغيير. فلا يمكن أن نكلم القنوات الجديدة، وتصيح وظيفية، إلا إذا أمكن ترجمة المعارف إلى كميات من المعلومات. (١٤) ويمكننا التنبؤ بأن كل ما لا يقبل الترجمة على هذا النحو في كيان المعرفة المستقر سيتم التخلي عنه وأن اتجاه الأبحاث الجديدة ستمليه قابلية نتائجها المحتملة للترجمة إلى لغات الكمبيوتر. ولابد الآن "لنتجى" ومستخدومي المعرفة، وسيكون عليهم في المستقبل، أن يملكوا وسائل ترجمة أي شيء يريدون ابتكاره أو تعلمه إلى هذه اللغات. وقد بلغت الأبحاث حول آلات الترجمة درجة متقدمة فعلاً. (١٥) ومع هيمنة الكمبيوتر يتم فرض منطق معين، ومن ثم فرض منظومة معينة من القواعد التي تحدد المنظومات المقبولة بوصفها منظومات "معرفية".

هكذا يمكننا توقع أن تصبح المعرفة خارجية تماماً بالنسبة "للعارف"، عند أي نقطة قد يشغلها في عملية المعرفة. والمبدأ القديم القائل بأن اكتساب المعرفة لا يتفصل عن تأهيل (Bildung) العقول، أو حتى الأفراد، هذا المبدأ أخذ يصبح الآن عتيقاً، وسيصبح كذلك بدرجة أكبر في المستقبل. وعلاقة مُوردي ومستخدومي المعرفة بالمعرفة التي يورّدونها ويستخدمونها قبل الآن، وسوف قبل بشكل متزايد، إلى إكتساب الشكل الذي اتخذته بالفعل علاقة منتج ومستهلكي السلع بالسلع التي ينتجونها ويستهلكونها - أي، شكل القيمة. المعرفة تُنتج، وسوف تُنتج لكي تُباع، وتُستهلك وسوف تُستهلك لكي يجري تقييمها في إنتاج جديد؛ وفي كلتا الحالتين، فإن الهدف هو التبادل. تُكفّ المعرفة عن أن تكون غاية في حد ذاتها، إنها تفقد "قيمتها" الاستيعابية. (١٦)

ومن المقبول على نطاق واسع أن المعرفة قد صارت القوة الرئيسية للإنتاج خلال العقود القليلة الماضية. (١٧) وقد كان لذلك تأثير ملحوظ على تكوين قوة العمل في البلدان الأشد تطوراً. (١٨) كما أنه يمثل عائق الزجاجة الرئيسي أمام البلدان النامية. وفي العصر ما بعد الصناعي وما بعد الحداثي، سيحافظ العلم على، بل وسيدعم بلا شك، وضعه البارز في ترسانة الطاقات الانتاجية للدول القومية. وفي الحقيقة، فإن هذا الوضع هو أحد الأسباب التي تدفعنا إلى استنتاج أن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ستتسع أكثر في المستقبل. (١٩)

لكن هذا الجانب من المشكلة لا يجب أن نسمح له بإخفاء جانبها الآخر، المُكثّل له. فالمعرفة في شكل سلعة معلوماتية لا غنى عنها للقوة الانتاجية، أصبحت قتل بالفعل، وستظل تَقتل رهناً رئيسياً - ان لم يكن الرهان الرئيسي - في المنافسة العالمية على السلطة. فمن المتصور أن الدول القومية ستحارب بعضها يوماً من أجل السيطرة على المعلومات، مثلما تقاتلت في الماضي من أجل

السيطرة على الأراضي، وبعدها من أجل التمكن في الوصول إلى واستغلال الموارد الخام وقوة العمل الرخيصة. لقد تم فتح مجال جديد أمام الاستراتيجيات الصناعية والتجارية من جهة، والاستراتيجيات السياسية والعسكرية من جهة ثانية. (٢٠)

إلا أن المنظور الذي رسمت خطوطه العريضة فيما سبق ليس بالسهولة التي وسعته بها. لأن تجارة المعرفة لا بد لها أن تؤثر على الامتياز الذي تتمتع به الدول القومية، وما زالت تفعل، بالنسبة لإنتاج وتوزيع المعارف. ستتقدم مقولة أن المعارف تقع ضمن نطاق سلطات الدولة، بوصفها ذهن أو عقل المجتمع، وذلك مع تزايد قوة المبدأ المقابل، الذي طبقاً له لا يوجد المجتمع ويتقدم إلا إذا كانت الرسائل المتداولة في نطاقه غنية بالمعلومات ويسهل حل شفرتها. ستبدأ أيديولوجية "شفافية" الإتصال، التي تقضي بدأ بيد مع تجارة المعرفة، ستبدأ في النظر إلى الدولة بوصفها عامل قنامة و"تشويش". ومن وجهة النظر هذه، تهدد مشكلة العلاقة بين سلطات الدولة والسلطات الاقتصادية بأن تطرح نفسها بإلحاح جديد.

خلال العقود القليلة الماضية بلغت القوى الاقتصادية بالفعل حد تهديد استقرار الدولة من خلال أشكال جديدة من دورة رأس المال يطلق عليها عموماً اسم الشركات متعددة القومية. هذه الأشكال الجديدة لدورة رأس المال تتضمن أن قرارات الاستثمار قد تجاوزت، جزئياً على الأقل، نطاق سيطرة الدول القومية. (٢١) وهناك خطر أن تزداد المشكلة حدةً مع تطور تكنولوجيا الكمبيوتر وعلوم الاتصال عن بعد (telematics). لنفترض: مثلاً، أن شركة مثل أي بي إم قد حصلت على ترخيص بأن تحتل حزاماً في مجال دوران الأرض وتطلق أقمار اتصالات أو أقمار تخزين معلومات. من سيملك حق الوصول إليها؟ ومن سيقدر حظر قنوات أو بيانات معينة؟ هل هي الدولة؟ أم أن الدولة ستكون أحد مستعبلها بين آخرين؟ سوف تثار مسائل قانونية، ومعها سيثار سؤال: "من الذي سيعرف؟"

من هنا، فإن التحول في طبيعة المعرفة يمكن أن تكون له آثاره على السلطات العامة القائمة بحيث يجبرها على إعادة دراسة علاقتها (القانونية والفعلية) مع الشركات الكبرى، وبوجه أعم، مع المجتمع المدني. إن إعادة فتح السوق الدولية، والعودة إلى المنافسة الاقتصادية النشيطة، وانهايار هيمنة الرأسمالية الأمريكية، وأقول البديل الاشتراكي، والفتح المحتمل للسوق الصينية - هذه العوامل وغيرها كثير، قد أخذت تُعدّ الدول لإعادة تقييم جادة للدور الذي اعتادت أن تلعبه منذ الثلاثينات؛ دور إرشاد، أو حتى توجيه الاستشارات. (٢٢) على ضوء ذلك، لا يمكن للتكنولوجيات الجديدة إلا أن تزيد من إلحاح إعادة الفحص تلك، حيث أنها تجعل المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرار (ومن ثم وسائل السيطرة) أكثر حركية وعرضة للقرصنة.

وليس من الصعب تخيل أن يتم تداول المعارف عبر نفس شبكات النقود، بدل أن يكون على أساس قيمتها "التربوية" أو أهميتها السياسية (أو الإدارية، أو الدبلوماسية، أو العسكرية)؛ ولن يكون التمييز في هذه الحالة بين المعرفة وبين الجهل، بل، مثلما في حالة النقود، بين "معرفة الدفع" و"معرفة الاستثمار" - وبعبارة أخرى، بين وحدات معرفية يتم تبادلها في إطار الاستمرار اليومي (إعادة بناء قوة العمل، "البقاء") في مقابل انتمانات معرفية مكرسة لتحسين أداء مشروع ما.

إذا كانت هذه هي الحالة، فإن شفافية الاتصال تكون عاثلة لليبرالية. فالليبرالية لا تستبعد

تنظيماً لتدفق النقود تكون فيه بعض القنوات مُستخدمة في صنع القرار بينما لا تصلح القنوات الأخرى سوى لدفع الديون. ويمكن للمرء، على نحو مماثل، أن يتصور تدفقات من المعرفة تتحرك عبر قنوات ماثلة ذات طبيعة ماثلة، سيكون بعضها مقصوراً على "صانعي القرار"، بينما تستخدم الأخرى لتسديد الدين الدائم لكل فرد تجاه الرابطة الاجتماعية.

[٣]

المشكلة: المشروعية

هذه هي فرضية العمل التي تحدد المجال الذي أنتوي فيه بحث مسألة وضع المعرفة. وهذا السيناريو، المشابه للسيناريو الذي يحمل اسم "جعل المجتمع معلوماتياً"، رغم أنه مقترح بروح مختلفة تماماً، لا يزعم أنه أصيل أو حتى صادق. فالمطلوب من فرضية عمل هو أن تتمتع بقدرة كبيرة على التمييز. وسيناريو جعل أكثر المجتمعات تقدماً معلوماتياً يتيح لنا إلقاء الضـر (مع خفوة المبالغة في التضخيم) على جوانب معينة من تحول المعرفة وتأثيراته على السلطات العامة والمؤسسات المدنية - وهي تأثيرات سيكون من الصعب إدراكها من وجهات نظر أخرى. ومن ثم، فلا يجب أن نضفي على فرضيتنا قيمة تنبؤية بالنسبة للواقع، بل قيمة استراتيجية بالنسبة للمسألة المطروحة.

ورغم ذلك فإن لها مصداقية قوية، وبهذا المعنى، فإن اختيارنا لهذه الفرضية ليس تعسفياً. فقد وصفها الخبراء بأسهاب (٧٣) وهي توجه الآن بالفعل قرارات معينة تتخذها الوكالات الحكومية والشركات الخاصة المعنية أكثر من غيرها، مثل تلك التي تدبر صناعة الاتصالات عن بعد T&E communications. إنها، إذن، تمثل إلى حد معين، جزءاً من واقع يمكن ملاحظته. وأخيراً، فإن أمام هذا السيناريو فرصة تلبية للتحقق لأنه يمنع الركود الاقتصادي أو الكساد العام (الناشئ، مثلاً، عن استمرار الفشل في حل مشكلات الطاقة العالمية): من الصعب رؤية اتجاه آخر يمكن أن تتخذه التكنولوجيا المعاصرة كيبدل لجعل المجتمع معلوماتياً.

وبعادل هذا القول بأن الفرضية مبتذلة. لكنها كذلك فقط إلى المدى الذي تخفف عنده في أن تأخذ في اعتبارها النموذج العام للتقدم في العلم والتكنولوجيا، الذي يبدو أن النمو الاقتصادي وتوسع السلطة الاجتماعية السياسية يكملانه بشكل طبيعي. ولا يطرح هنا للتساؤل على الإطلاق حقيقة أن المعرفة العلمية والتقنية تراكمية. بل إن ما يناقش هنا هو، على الأكثر، الشكل الذي يأخذه هذا التراكم - فالبعض يصورونه على أنه منتظم، ومتصل، واجتماعي، والبعض يصورونه على

أنه دوري، وانقطاعي، ونزاعي (٢٤).

لكن هذه الدلائل مغلوبة. ففي المقام الأول، لا تقل المعرفة العلمية مجموع المعرفة، وقد وُجدت على الدوام بالإضافة إلى، وفي تنافس ونزاع مع، نوع آخر من المعرفة، أساسية حكائياً بهدف التبسيط (وسوف أصف خصائصه فيما بعد). ولا أقصد القول بأن المعرفة الحكائية يمكن أن تتقلب على العلم، لكن نموذجها مرتبط بأفكار عن الاتزان الداخلي والتعايش (٢٥) تبدو بجوارها المعرفة العلمية المعاصرة بائسة، وخصوصاً إذا كان عليها أن تكون خارجية بالنسبة "للعارف" ومستقلة عن مستخدميها بدرجة أكبر مما كانت عليه حتى الآن. والتبسيط الناشئ عن ذلك لدى الباحثين والمعلمين لا يمكن إغفاله على الإطلاق؛ فمن المعروف جيداً أنه خلال الستينات، وفي كل المجتمعات الأكثر تطوراً، قد بلغ أبعاداً متفجرة بين من يعدون أنفسهم لممارسة تلك المهنة - أي الطلاب - بحيث طرأ انخفاض ملحوظ في الانتاجية في المختبرات والجامعات العاجزة عن حماية نفسها من عدوا (٢٦). وليس مطروحاً توقع أن يؤدي هذا، بأمل أو بخوف، إلى ثورة (مثلما كان الحال عندئذ)؛ فلن يغير هذا نظام الأشياء في المجتمع ما بعد الصناعي ما بين عشية وضحاها. لكن هذا التشكك من جانب العلماء يجب أن يؤخذ في الاعتبار كعامل رئيسي في تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للمعرفة العلمية.

وما يزيد من ضرورة أخذ ذلك في الاعتبار - وهذه هي النقطة الثانية - أن فتور معنويات العلماء له أثره على مشكلة المشروعية التي هي المشكلة المحورية. وأنا هنا أستخدم الكلمة بمعنى أوسع مما يقصده المنظرون الألمان المعاصرون في مناقشتهم لمسألة السلطة (٢٧). خذ مثلاً أي قانون مدني؛ إنه ينص على أن فئة معينة من المواطنين لابد أن تقوم بنوع محدد من الفعل. والمشروعية هي العملية التي يكون فيها من سلطة المشرع أن يصدر مثل هذا القانون بوصفه معياراً. ولنتظر الآن الي مثال المنطوق العلمي؛ إنه خاضع لقاعدة أن أي منطوق يجب أن يلبي منظومة معطاة من الشروط لكي ينال القبول بوصفه علمياً. وفي هذه الحالة، تكون المشروعية هي العملية التي يكون بها "المشرع" الذي يتناول الخطاب العلمي مخولاً سلطة تحديد الشروط المقررة سلفاً (وهي عموماً، شروط التجانس الداخلي وإمكانية التحقق بالتجربة) والتي تحدد ما إذا كان يمكن إدراج منطوق ما في هذا الخطاب لكي تخصصه الجماعة العلمية.

قد يبدو التوازي قسرياً، لكنه ليس كذلك، كما سنرى. فقد ظلت مسألة مشروعية العلم مرتبطة بهيما لا ينفصم بمسألة مشروعية المشرع منذ زمن أفلاطون. ومن هذه الزاوية، ليس الحق في تقرير ما هو صادق مستقلاً عن الحق في تقرير ما هو عادل، حتى ولو كانت المنطوقات الخاصة بهاتين السلطتين مختلفتين في طبيعتهما. فالنقطة المقصودة هي أن ثمة ترابط وثيق بين نوع اللغة المسمي علماً وبين النوع المسمي أخلاقاً وسياسة؛ كلاهما ينبثق من نفس المنظور، نفس "الاختيار" إذا شئت - الاختيار الذي أسسه الغرب.

وحين نفحص الوضع الراهن للمعرفة العلمية - في وقت يبدو فيه أن العلم خاضع تماماً للسلطات السائدة أكثر من أي وقت مضى، وأنه، مع التكنولوجيات الجديدة، يخاطر بأن يصير الرهان الأساسي في نزاعاتها - فإن سؤال المشروعية المزدوج لا يتراجع إلى الخلفية، بل يتقدم بالضرورة إلى مكان الصدارة. إذ يظهر في أكمل أشكاله، شكل العود على يد Reversion، الذي

يكشف أن المعرفة والسلطة هما مجرد وجهين لنفس المشكلة: مَنْ الذي يقرر ما هي المعرفة، وَمَنْ الذي يعرف ما يجب تقريره؟ في عصر الكمبيوتر، يكون سؤال المعرفة سؤالاً عن شكل الحكم أكثر من أي وقت مضى.

[٣]

المنهج: ألعاب اللغة

لا بد أن القارئ قد لاحظ أنني عند تحليل هذه المشكلة ضمن الإطار الذي حدّدته قد فضلت طريقة بعينها: هي التشديد على حقائق اللغة وخصوصاً جانبها البراجماتي^(٢٨). ولتوضيح ما سيلي سيكون من المفيد أن ألخص، ولو بإيجاز، ما يعنيه هنا مصطلح براجماتي.

إن عبارة إشارية^(٢٩) dénotatif مثل "الجامعة مريضة"، إذا قبلت في سياق محادثة أو حوار، تتحدّد موضع مرسلها (الشخص الذي ينطق العبارة)، والمخاطب بها (الشخص الذي يستقبلها)، وصرّحها (ما تتعلق به العبارة) بطريقة نوعيّة محدّدة؛ فالعبارة تضع (وتكشف) مرسلها في وضع "العارف" (أنه يعرف ما هو حال الجامعة)، ويوضع المخاطب في وضع من عليه أن يمتنع أو يمنع موافقته، كما أن المرجع نفسه يوصّل بطريقة تميّز العبارات الإشارية، أي كشيء يُتطلب أن يجري تمديدّه والتعبير عنه بطريقة صحيحة بواسطة العبارة التي تشير إليه.

أما إذا أخذنا تصريحاً من قبيل "الجامعة مفتوحة"، ينطق به عميد كلية أو رئيس جامعة في اجتماع، فمن الواضح أن الموصفات السابقة لا تنطبق على هذه الحالة. بالطبع، يجب أن يفهم معنى العبارة، لكن هذا شرط عام للتواصل ولا يساعدنا على التمييز بين الأنواع المختلفة من العبارات أو بين تأثيراتها النوعية. والسمة المميّزة لهذه العبارة الثانية، "الأدائية"^(٣٠)، هي أن تأثيرها على المرجع يتطابق مع نطقها. فالجامعة مفتوحة لأنه قد جرى إعلان أنها مفتوحة في الظروف المذكورة أعلاه، وكونها كذلك ليس أمراً يخضع للنقاش أو التحقق من جانب المخاطب، الذي يحدّد موضعه على الفور ضمن الإطار الجديد الذي تخلقه العبارة. أما المرسل، فيجب أن يكون متمتعاً بسلطة القيام بمثل تلك التصريحات. وفي الواقع، يمكن أن نقول ذلك بالطريقة المعاكسة: أن المرسل هو عميد كلية أو رئيس جامعة - أي أنه يتمتع بسلطة الإدلاء بمثل هذه العبارة - فقط بقدر ما يستطيع التأثير مباشرة على كل من المرجع، (الجامعة) والمخاطب (طاقم الجامعة) بالطريقة التي أشرت إليها.

ثمة حالة أخرى تندرج فيها عبارات من نوع، "أعطوا الجامعة نقوداً"؛ فهذه عبارات

تقعيدية prescriptions. ويمكن صياغتها على أنها طلبات أو أوامر، أو تعليمات، أو توصيات، أو مطالب، أو سلوات، أو تضرعات، وما إلى ذلك. هنا، يكون المرسل بوضوح في وضع السلطة، بالمعنى الواسع للكلمة (بما في ذلك سلطة الخطيئة على رب يزعم أنه رحيم): أي أنه يتوقع أن يؤدي المخاطب العمل المشار إليه. وتستتبع برأجماتيات التقعيد تغييرات مصاحبة في مواقع المخاطب والمرجع (٣١).

ومرة أخرى، تندرج في فئة مختلفة كفاءة أي سؤال، أو وعد، أو وصف أدبي، أو سرد، الخ. ولنوجز. فإن فيمتجنشتين Wittgenstein، وهو يعيد دراسة اللغة من الصفر، يركز انتباهه على تأثيرات مختلف أنماط الخطاب؛ ويسمي الأنماط المختلفة لل عبارات والتي يحددها في طريقه (وقد أوردت بعضاً منها) باسم ألعاب اللغة (٣٢) Language games. وما يعنيه بهذا المصطلح هو أنه يمكن تعريف كل واحدة من فئات العبارات على أساس القواعد التي تحدد خصائصها والاستخدامات التي يمكن استخدامها فيها - بنفس الطريقة التي تُعرف بها لعبة الشطرنج بواسطة منظومة من القواعد التي تحدد خصائص كل واحدة من القطع، وبعبارة أخرى، الطريقة المناسبة لتحركها.

ومن المفيد أن نؤدي الملاحظات الثلاث التالية على ألعاب اللغة. الأولى هي أن قواعدها لا تحصل داخلها مشروعيتها الخاصة، لكنها موضوع تعاقب، صريح أو مُستتر، بين اللاعبين (بما لا يعني القول أن اللاعبين يخترعون القواعد). والثانية هي أنه لو لم توجد قواعد، فليس ثمة لعبة، (٣٣) أن أي تعديل ولو متناهي الصغر في قاعدة واحدة يغير طبيعة اللعبة، أن أي "نقلة" move coup (٣٤) أو منطق لا يتفق مع القواعد لا ينتمي إلى اللعبة التي يُعرّفونها. والملاحظة الثالثة يوحى بها ما قلناه لتونا: إن كل منطق يجب التفكير فيه على أنه "نقلة" في لعبة.

هذه الملاحظة الأخيرة تتودنا إلى المبدأ الأول الذي يمكن رواه منهجنا ككل: أن تتكلم بمعنى أن تقاتل، بمعنى اللعب، وأفعال الكلام تندرج تحت تَنَاهِيَّات agonistique عامة (٣٥). ولا يعني هنا بالضرورة أن المرء يلعب، لكي يكسب إذ يمكن بنقله ليجرد لذة ابتكارها؛ وهل هناك شيء آخر في جهد ملاحقة اللغة الذي يتولاه الكلام الشعبي والأدب؟ تنشأ بهجة فائقة من الابتكار اللاتهامي لانعظافات الجملة، والكلمات والمعاني لتلك العملية التي تكمن خلف تطور اللغة على مستوى الكلام parole، لكن لا شك أن هذه اللذة نفسها تتوقف على إحساس بالنجاح الذي أحرزَ على حساب خصم - خصم واحد على الأقل، وخصم خطير: هو اللغة المقبولة، أو التضمين. (٣٦)

هذه الفكرة عن تَنَاهِيَّات agonistique اللغة لا يجب أن تحجب عن بصرنا المبدأ الثاني، الذي يُعدُّ مكملاً لها ويحكم تحليلنا: أن الرابطة الاجتماعية القابلة للملاحظة تتكون من "نقلات" لغوية. وتوضيح هذه الأطروحة سيقودنا إلى قلب المشكلة التي بين أيدينا.

(*) move: coup: نقلة بمعنى تحريك قطعة شطرنج مثلاً - م.

طبيعة الرابطة الاجتماعية: البديل الحديث

إذا أردنا مناقشة المعرفة في المجتمع المعاصر الأكثر تطوراً، فلا بد لنا من الإجابة على السؤال التمهيدي المتعلق بأي تمثيل منهجي نطبق على هذا المجتمع. بالتبسيط. إلى آخر مدى، يمكننا القول بأنه من ناحية المبدأ وجد خلال نصف القرن المنصرم على الأقل، نموذجان تمثليان أساسيان للمجتمع: إما أن المجتمع يُشكّل كلاً وظيفياً، وإما أنه مُنقسم إلى قسمين. والمثال على النموذج الأول هو تالكوت بارسونز Talcott Parsons (على الأقل بارسونز ما بعد الحرب) وعلى النموذج الثاني، التيار الماركسي (الذي تقبل جميع مدارسه، مهما كانت اختلافاتها، كلاً من مبدأ الصراع الطبقي والديالكتيك بوصفهما ثنائية تعمل داخل المجتمع).^(١٧٧)

هذا الانقسام المنهجي، الذي يحدّد نوعين رئيسيين من الخطاب حول المجتمع، قد وصلنا من القرن التاسع عشر. وقد سيطرت على عقول مؤسسي المدرسة الفرنسية فكرة أن المجتمع يشكّل كلاً عضوياً، في غيابها يكتف عن كونه مجتمعاً (وتُحرّم السوسيولوجيا من موضوع دراستها)، وقد قدّمت النزعة الوظيفية تفاصيل إضافية؛ فقد أخذت منعطفاً آخر في الخمسينات مع مفهوم بارسونز عن المجتمع بوصفه نسقاً - الضبط *auto - réglé* لم يعد النموذج النظري وحتى المادي هو الجهاز العضوي الحي، بل أصبحت تقدّمه السيبرنطيقا، التي وسّعت تطبيقات النموذج خلال وبعد الحرب العالمية الثانية.

في عمل بارسونز، نجد أن المبدأ الكامن من وراء النظام ما زال، إذا جاز لي القول، متغافلاً؛ فهو يناظر استقرار اقتصاديات النمو ومجتمعات الوفرة في ظل دولة رفاهية معتدلة.^(١٧٨) أما في عمل المنظرين الألمان المعاصرين، فنجد أن نظرية الأنساق *systemtheorie* تُعدّ تكنوقراطية، وحتى كاجية، ناهيك عن كونها تبهت اليأس؛ فالتعاضد بين حاجات ومطامح الأفراد أو المجموعات والوظائف التي يضمّنها النظام ليست الآن سوى مكونٍ ثانوي من مكونات أدائه. والهدف الحقيقي للنظام السبب في أنه يبرز نفسه مثل كمبيوتر، هو الوصول بالعلاقة الكلية بين المدخلات *input* والمخرجات *output* إلى الحد الأمثل - أي أنها، بعبارة أخرى، الأدائية. وحتى حين تُعرّق أواعدة بعملية تغيّر وتحدث تهيّجات، وحتى حين تبهت أعطالها (مثل الإضرابات، والأزمات، والبطالة، أو الثورات السياسية) الأمل وتؤدي إلى الإيمان ببديل، حتى حين يحدث ذلك فإن ما يحدث فعلاً هو مجرد عملية إعادة - توافق داخلية، ولا يمكن أن تكون نتيجتها سوى مجرد زيادة في "صلاحية" النظام. والبديل الوحيد لهذا النوع من الأداء هو الإنتروپيا^(*) *entropie* أو التدهور.^(١٧٩)

(*) تعبير مأخوذ من الديناميكا الحرارية، ويشير إلى الطاقة المفقودة خلال عملية - م.

هنا أيضاً، ومع تجنب التبسيطات الكامنة في سوسيولوجية للنظرية الاجتماعية، فإن من الصعب وجود توازن على الأقل بين هذه النسخة التكنوقراطية "القوية" للمجتمع وبين الجهد التقني الذي كان مطلوباً من المجتمعات الصناعية الأكثر تطوراً (وحقيقة أن هذا قد جرى باسم "الليبرالية المتقدمة" هو أمر خارج الموضوع) لجمعها تنافسية - بذلك تبليغ "عقائبيتها" الحد الأمثل - في إطار استئناف الحرب الاقتصادية العالمية في الستينات .

إذا أخذنا في الاعتبار الإزاحة الضخمة التي جرت بين فكر رجل مثل كومت Comte وبين فكر لومان Luhmann ، فإن بإمكاننا أن نتبين مفهوماً مشتركاً لما هو اجتماعي: فالمجتمع كلٌ موحدٌ، "وحدة واحدة" unicity ويصوغ بارسونز هذا بوضوح: "الشروط الأكثر جوهرية للتحليل الدينامي الناتج هو الإحالة المستمرة والمنهجية لكل مشكلة إلى حالة النظام ككل ... بأي عملية أو مجموعة شروط إما أن "تسهم" في الحفاظ على النظام (أو تطويره) فإما أنها تسبب "الأعطال" من حيث أنها تقتطع من تكامل النظام، وناعليته، وما إلى ذلك.^(٤٠) "التكنوقراطيون" أيضاً يشاركون في هذه الفكرة. أما عن مصداقيتها؛ فإن لديها الوسائل لكي تصير واقعاً، وهذا هو كل الريهان التي تحتاجه. هذا ما سماه بيركهايمر "بارانويا" العقل.^(٤٢)

لكن واقعية الضغط - الذاتي للنظام هذه، وهذه الدائرة المحكمة الإغلاق من الحقائق والتفسيرات، لا يمكن الحكم عليها بأنها مريضة بجنون القطعة إلا إذا كان المرء يملك، أو يزعم أنه يملك، تحت يده وجهة نظر تستعصي على غواية هذين العنصرين، وهذه هي وظيفة مبدأ الصراع الطبقي في النظريات الاجتماعية القائمة على أساس عمل ماركس.

تعرض النظرية "التقليدية" على الدوام لخطر استيعابها في برمجة الكل الاجتماعي بوصفها أداة بسيطة لجعل النظام أداءً أمثل؛ والسبب في هذا أن رغبتها في حقيقة موحدة وذات صيغة كلية، تتفق نفسها في خدمة الممارسة الموحدة وذات الصيغة الكلية لمديري النظام. أما النظرية "النقدية"،^(٤٣) القائمة على أساس مبدأ الثنائية والمحادثة من التهييجات، والمصالحات، فيجب أن تكون في موضع يمكنها من تجنب هذا المصير. إن ما يوجه الماركسية، إذن، هو نموذج مختلف للمجتمع، ومفهوم مختلف لوظيفة المعرفة التي يمكن إنتاجها بواسطة المجتمع واكتسابها منه. وقد وكّد هذا النموذج من الصراعات المصاحبة لعملية تعدّي الرأسمالية على المجتمعات المدنية التقليدية. ولا يتسع المجال هنا لتتبع تقلبات هذه الصراعات، التي قلأ أكثر من قرن من التاريخ الاجتماعي، والسياسي، والإيدولوجي. وسيكون علينا أن نتفق بإلقاء نظرة - على الحساب الحتمائي، الذي أصبح بإمكاننا تسجيله اليوم لأن مصير هذه الصراعات قد تحدد: ففي البلدان ذات الإدارة الليبرالية المتقدمة، تحوكت الصراعات وأدواتها إلى منظمات للنظام؛ وفي البلدان الشيوعية، عاد النموذج ذو الصيغة الكلية وتأثيرات الشمولية تحت اسم الماركسية ذاتها، وحُرمت الصراعات موضوع البحث ببساطة من الحق في الوجود.^(٤٤) في كل مكان، نجد أن نقد الاقتصاد السياسي (العنوان الفرعي لكتاب ماركس رأس المال) ونظرية ، نقد المجتمع المستقلب، يُستخدمان بطريقة أو بأخرى كمعادين في برمجة النظام.^(٤٥)

بالطبع، فإن أقلّيات معينة، مثل مدرسة فرنكفورت أو جماعة الاشتراكية أو الهمجية،^(٤٦) قد

حافظت على، وحسنت النموذج النقدي في تضاد مع هذه. لكن الأساس الاجتماعي لبدأ التقسيم، أو الصراع الطبقي، قد جرى طمسه إلى درجة فقدانه لكل جذريته؛ ولا يمكننا إخفاء حقيقة أن النموذج النقدي قد فقد في النهاية مكانته النظرية وانحدر إلى مرتبة "يوتوبيا" أو "أمل" (٤٧). مرتبة احتجاج رمزي يُشار باسم الإنسان أو العقل أو الإبداعية، أو حتى باسم مقولة اجتماعية معينة -مثل العالم الثالث أو الطلبة (٤٨)- توكل، إليها بصورة مفرطة الوظيفة غير المحتملة، من ثم، للذات النقدية.

كان الفرض الوحيد من هذا العرض التخطيطي (والأعرج) هو تحديد الإشكالية التي أنتوي أن أجعلها إطاراً لمسألة المعرفة في المجتمعات الصناعية المتقدمة. فمن المستحيل معرفة حالة المعرفة -وبعبارة أخرى، المشكلات التي يواجهها اليوم تطورها وتوزيعها- بدون معرفة شيء عن المجتمع الذي تقع ضمن إطاره. واليوم أكثر من أي وقت مضى، تتضمن المعرفة بذلك المجتمع بالدرجة الأولى اختيار المقاربة التي سيأخذها البحث، والتي تعني بالضرورة اختيار كيف يمكن للمجتمع أن يجيب، إذ لا يمكن للمرء أن يقرّر أن الدور الأساسي للمعرفة هو أنها عنصر لاغنى عنه في أداء المجتمع، وأن يتصرف بناءً على هذا القرار، إلا إذا كان المرء قد قرّر بالفعل أن المجتمع هو آلة عملاقة. (٤٩)

وبالعكس، لا يمكن للمرء أن يعتمد على وظيفتها النقدية، وأن يوجّه تطورها وتوزيعها في ذلك الاتجاه، إلا بعد تقرير أن المجتمع لا يشكّل كلاً متكاملاً، بل ما زال يطارده مبدأ التعارض (٥٠) يبدو البديل واضحاً: انه خيار بين التجانس وبين الثنائية الكامنة في الاجتماعي، بين المعرفة الوظيفية والنقدية. لكن القرار يبدو صعباً، أو تعسفياً.

ومن المفري أن نتجنب القرار تماماً وذلك بالتمييز بين نوعين من المعرفة. الأول، النوع الوضعي، سيقبل التطبيق مباشرة على التكنولوجيات التي تعتمد على البشر والمواد، وسيكرس نفسه للعمل كفئة منتجة لا غنى عنها داخل النظام. والآخر - النوع النقدي، التأملي، أو التأويلي - سيقاوم أي "استعادة" من هذا القبيل عن طريق التساؤل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن القيم والأهداف.

[٥]

طبيعة الرابطة الاجتماعية: المنظور ما بعد الحداثي

وأنا أجد أن هذا الحل على أساس الانقسام غير مقبول. وأقترح أن البديل الذي يحاول حله، لكنه يفيد إنتاجه، لم يعد صالحاً للمجتمعات موضع البحث وأن ذلك الحل نفسه ما زال مشتبكاً في أحولة نوع من التفكير التعارض الذي أصبح متخلفاً عن أكثر المعرفة ما بعد الحداثية حيوية، وكما قلت، فإن "إعادة الانتشار" الاقتصادية في المرحلة الراهنة للرأسمالية، بمساعدة من التحول في

التقنيات والتكنولوجيا، تقضي يداً بيد مع تحول في وظيفة الدولة: وصورة المجتمع التي توحى بها هذه الأمراض المترامنة تتطلب مراجعة جادة للمقاربات البديلة المطروحة. وللإيجاز، يكفي القول أن وظائف الضغط، ومن ثم إعادة الإنتاج، تُسحب وسوف يجري سحبها من المديرين لتوكل إلى الآلات. وبصورة متزايدة، يصبح السؤال المحوري هو من سيكون له حق الوصول إلى المعلومات التي لا بد أن تدخرها لضمان اتخاذ القرارات الصحيحة. إن الوصول إلى البيانات هو الآن، وسوف يظل، الشرط اللازم للخبراء من كل نوع. والطبقة الحاكمة هي الآن، وسوف تظل، طبقة صانعي القرار. وحتى الآن فإنها لم تعد تتكون من الطبقة السياسية التقليدية، بل من شريحة مركبة رؤساء الشركات، والمديرين رفيعي المستوى، ورؤساء المنظمات الكبرى المهنية، والعمانية، والسياسية، والدينية. (٥٢)

والجديد في هذا كله هو أن أقطاب الجذب القديمة المتمثلة في الدول القومية، والأحزاب، والمهن، والمؤسسات، والتقاليد التاريخية، قد أخذت تفقد جاذبيتها. ولا يبدو أنه سيجري استبدالها، على الأقل على النطاق الأسبق. اللجنة الثلاثية (*) Trilateral commission ليست قطب جاذبية شعبية. و"التماهي" مع الأسماء العظيمة، مع أبطال التاريخ المعاصر، يزداد صعوبة كل يوم. (٥٣) والانتكباب على "الحاق بالمانيا"، هدف الحياة الذي يبدو أن الرئيس الفرنسي (جيكار ديستان وقت صدور هذا الكتاب في فرنسا) يقدمه لمواطنيه، ليس مشيراً بوجود خاص. لكنه في النهاية، ليس هدف حياة. إنه يعتمد على اجتهد كل فرد. يُحال كل فرد إلى نفسه. وكل واحد منا يعرف أن ذاتنا لا تساوي الكثير. (٥٤)

هذا التفتت للحكايات الكبرى (الذي سيناقش فيما يلي، الأقسام ٩ و ١٠) يؤدي إلى ما يحلله بعض المؤلفين على أساس انحلال الرابطة الاجتماعية وتفكك التجمعات الاجتماعية إلى كتلة من الذرات المفردة الملقاة في فوضى حركة براونية (***) لاشيء من هذا يحدث: يبدو لي أن وجهة النظر هذه يطاردها شبح التمثيل الفردوسي لمجتمع "عضوي" مفقود.

أي ذات لا تساوي الكثير، لكن ما من ذات هي جزيرة! فكل واحد منا يوجد داخل نسيج من العلاقات هي الآن أكثر تعقيداً وحركة من أي وقت مضى. ومهما كان الشخص يافعاً أو عجوزاً، رجلاً أو امرأة، غنياً أو فقيراً، فإن موضوعه محدد دائماً "عند نقاط عقدية" لدوائر اتصال نوعية، مهما كانت دقيقة (٥٦) أو بالأحرى: الإنسان متموضع دائماً في موضع تمر خلاله أنواع متعددة من الرسائل. ولا أحد، حتى أقلنا امتيازاً، يكون لا حول له قامة على الرسائل التي تعبره وتوضعه في موضع المرسل، أو المخاطب، أو المرجع. وحركة المرء إزاء تأثيرات لعبة اللغة هذه (ألباب اللغة، بالطبع هي كل ما في الأمر) محتلة، على الأقل ضمن حدود معينة (والحدود غامضة)؛ بل وتطالب بها آليات الضغط، وخصوصاً التكييفات - الذاتية التي يقوم النظام لتحسين أدائه. ويمكن حتى القول

(*) لجنة أنشأها عام ١٩٧٣ ديفيد روكفلر رئيس مجلس إدارة بنك تشيز مانهاتن يضم رجال أعمال ومصرفيين ورجال حكومة ورسائل إعلام الخ. من أمريكا الشمالية. واليابان والصين.

(**) الحركة البراونية: اكتشفها عام ١٨٢٧ عالم النبات والمستكشف الاسكتلندي روبرت براون (١٧٧٣-١٨٥٨). وهي الحركة غير المنتظمة للجزيئات في سائل أو غاز يُسخن بالحرارة.

بأن النظام يستطيع، ولابد أن، يشجع مثل هذه الحركة إلى الحد الذي تقاوم عنده انثروبيا النظام الخاصة؛ إذ أن جدّة "ثقل" غير متوقعة، بالإزاحة المناظرة لها لثريك في اللعب أو مجموعة شركاء، يمكن أن تزود النظام بالأدائية المتزايدة التي يطالب بها ويستهلكها على الدوام.^(٥٧)

لا بد أن يكون قد اتضح الآن من أي منظور اخترت ألعاب اللغة لتكون مقارنتي المذهبية العامة. ولست أزعّم أن مجمل العلاقات الاجتماعية لها هذه الطبيعة - فسوف يظل هذا سؤالاً مفترضاً. لكن ما من حاجة للجوء إلى قصة ما عن الأصول الاجتماعية لنقرر أن ألعاب اللغة هي الحد الأدنى من العلاقة التي يتطلبها وجود المجتمع؛ فالطفل، حتى قبل أن يولد، ولو بفضل الاسم الذي يطلق عليه فحسب، يكون موضوعاً في موضوع المرجع في الحكاية التي يرويها من حوله، والتي من المحتوم له أن يرسم مساره بالنسبة لها.^(٥٨) وبطريقة أبسط، فإن سؤال الرابطة الاجتماعية، بقدر كونه سؤالاً، هو نفسه لهيه لغة، لهيه استقصاء، وهو موضوع على القوار الشخص الذي يسأل، وكذلك المخاطب والمرجع الذي يسأل عنه؛ إنه هو فعلاً الرابطة الاجتماعية.

ومن جهة أخرى، فإنه في مجتمع يتزايد فيه التّكُون التواصلي بروزاً يوماً بعد يوم، بوصفه واقعاً وكذلك موضوعاً للنقاش،^(٥٩) يكون من الواضح أن اللغة تكسب أهمية جديدة. ويكون من السطحية أن تختزل مزاها في الخيار التقليدي بين الحديث التلاعبى والإرسال الأحادي الجانب للرسائل من ناحية، وبين التعبير والحوار الحر من ناحية أخرى.

كلمة حول هذه النقطة الأخيرة: إذا وصفنا المشكلة ببساطة على أساس نظرية الاتصال، نكون قد اغفلنا شيئين: أولاً، أن للوسائل أشكالاً وتأثيرات شديدة الاختلاف تعتمد على ما إذا كانت، مثلاً، رسائل إشارية، أو تعليمية، أو تقييمية، أو أدائية، إلى آخره. وواضح أن المهم ليس حقيقة أنها توصّل المعلومات. واختزالها إلى هذه الوظيفة يعني قبني نظرية تفهيد، دون مبرر، مصالح النظام ووجهة نظره. فالآلة السيبرنطيقية تعمل فعلاً بالمعلومات، لكن الأهداف المبرمجة داخلها، مثلاً، تتبع من منظورات تفهيدية وتقييمية ليس لدى الآلة طريقة لتصحيحها أثناء أدائها - خذ مثلاً، الوصول بأدائها إلى الحد الأقصى. كيف، يمكن للمرء ضمان أن الوصول بالأداء إلى الحد الأقصى هو الهدف الأفضل للنظام الاجتماعي في كل حالة؟ على أية حال، فإن "الذرات" التي تشكل مادته قادرة على التعامل مع منظورات من هذا النوع - ومع هذا السؤال على وجه الخصوص.

ثانياً، تفغل الطبيعة السيبرنطيقية المبتللة لنظرية المعلومات شيئاً ذا أهمية حاسمة، وحيثُ الاهتمام إليه من قبل؛ هو الجانب التناحري للمجتمع. فالذرات موضوعة في مفترق طرق علاقات براجماتية، لكنها كذلك تزاح بواسطة الرسائل التي تخترقها، في حركة دائمة وكل شريك لغوي، حين تُشجّد "ثقل" تتعلق به، يعاني من "إزاحة"، من تغيير من نوع ما لا يؤثر فيه فحسب بوصفه مغاطباً أو موضوعاً، بل كذلك بوصفه مرسلًا. وهذه "النفقات" تثير بالضرورة "نفقات معاكسة" - وبعلم الجميع أن النفلة المعاكسة التي تكون مجرد رد فعل ليست نفلة "جيدة". فالنفقات المعاكسة التي تكون رد فعل ليست سوى تأثيرات مبرمجة في استراتيجية الخصم؛ إنها تكون في ضالعه وبالتالي لا تؤثر على ميزان القوى. لهذا فإن من الأهمية زيادة الإزاحة في الألعاب، وحتى إفقادهما الانجها، بحيث يتيح القيام "بنفلة" غير متوقعة (منطوق جديد).

وما نحتاجه لكي نفهم العلاقات الاجتماعية على هذا النحو، علي أي مقياس نشاء، ليس مجرد نظرية للاتصال، بل نظرية للألعاب تقبل التناحر كمبدأ مؤسّس. وفي هذا السياق، من السهل أن نرى أن عنصر الجليدة الأساسي ليس مجرد "التجديد". ويمكن العثور على ما يؤيد هذه المقاربة في عمل عدد من السوسيولوجيين المعاصرين،^(٦٠) إضافة إلى اللغويين وفلاسفة اللغة.

هذا "التدري" لما هو اجتماعي إلى شبكات مرنّة من ألعاب اللغة قد يبدو قليل الشبه بالواقع الحديث، الذي يُصوّر، على النقيض، على أنه مصاب بداء الشلل البيروقراطي^(٦١). قد يشار، على الأقل، اعتراضاً بأن وزن بعض المؤسسات المعنية يفرض حدوداً علي الألعاب، وبذلك يحدّ من ابتكارية اللاعبين في القيام بتقلاتهم. لكنني أعتقد أنه يمكن وضع ذلك في الحسبان دون أن يسبب ذلك صعوبة خاصة.

ففي الاستخدام العادي للخطاب - في مناقشة بين صديقين، على سبيل المثال - يستخدم المتحدثون أي تواصل مُتاح، مُتبرّين الألعاب من منظور إلى الذي يليه: أسئلة، وطلبات، وتأكيّادات، وحكايات تخوض المعركة شار. مذر. والحرب ليست دون قواعد،^(٦٢) لكن القواعد تسمح وتشجّع أقصى مرونة ممكنة للمنطوقات.

من هذه الزاوية، تختلف أي مؤسسة عن المناقشة في أنها تتطلب دوماً قيوداً إضافية على المنطوقات لتصبح مقبولة ضمن إطارها. وتقوم هذه القيود (الكوابح) بوظيفة مصفاة للإمكانات الخطائية، وتعطل الارتباطات المحتملة في شبكات الاتصال: ثمة أشياء لا يجب أن تُقال. كذلك فإنها تمنح امتيازاً لأنواع معينة من المنطوقات (ولنوع واحد أحياناً) تُسمّى سيادتها نوع خطاب المؤسسة المعنية: ثمة أشياء يجب أن تُقال، وثمة طرق لقولها. ومن هنا: الصلوات في الكنيسة، والإشارات في المدرسة، والحكاية في الأسرة، والأسئلة في الفلسفة، والأدائية في الأعمال التجارية. والبيروقراطية Bureaucratization هي الحد النهائي لهذا الميل.

إلا أن هذه الفرضية بصدد المؤسسة مازالت مفرطة "الثقل": ونقطة انطلاقها هي نظرية "تشبيبية" واضحة لما يتأسس. فنحن نعرف اليوم أن الحدود التي تفرضها المؤسسة على "نقلات" اللغة المحتملة لا تتقرر مرة واحدة وإلى الأبد (حتى إذا تم تعريفها رسمياً)^(٦٣). بل إن الحدود هي نفسها موضوعات الرهان والنتائج المؤقتة للاستراتيجيات اللغوية، داخل المؤسسة وخارجها. وإليك أمثلة: هل في الجامعة مكان لتجارب اللغة (اليوبيقا)؟ هل يمكنك أن تحكي قصصاً في اجتماع وزاري؟ أو أن تدافع عن قضية في الشكّات؟ والإجابات واضحة: نعم، إذا فتحت الجامعة مجموعات عمل إبداعية؛ نعم، إذا كانت الوزارة تعمل بسيناريوهات مستقبلية؛ نعم، إذا تمت زحجة حدود المؤسسة القديمة^(٦٤). وبالمعنى، يمكن القول أن الحدود لا تستقر إلا عندما تكف عن كونها موضوعات للرهان في اللعبة.

هذه هي اعتقادي، هي المقاربة الثمانية لمؤسسات المعرفة المعاصرة.

براهماتيات المعرفة الحكائية

في القسم ١، أثرت اعتراضين ضد القبول دون تمحيص لمفهوم أدائهم للمعرفة في المجتمعات الأكثر تطوراً. المعرفة ليست هي العلم، خصوصاً في شكله المعاصر؛ والعلم، فضلاً عن إخفاقه في طمس مشكلة مشروعيتها، لا يمكنه تجنب طرحها بكل عواقبها، التي هي اجتماعية - سياسية بقدر كونها إبستمولوجية. فلنبدأ بتحليل لطبيعة المعرفة "الحكائية"؛ حيث أن تقديم نقطة للمقارنة يتيح لفحصنا أن يوضّح على الأقل بعض خصائص الشكل الذي تكتسبه المعرفة العلمية في المجتمع المعاصر. وإضافة إلى ذلك فإنه سيساعدنا على فهم كيف يُطرح سؤال المشروع أو لا يُطرح اليوم.

المعرفة *Savoir* عموماً لا يمكن اختزالها إلى علم، ولا حتى إلى المعارف *connaissance* فالمعارف هي منظومة المنطوقات التي، باستبعاد أي منظوقات أخرى، تشير إلى، أو تصف الأشياء، ويمكن إعلان أنها صادقة أو زائفة^(٦٥). والعلم هو منظومة فرعية من المعارف، كما أنه يتكون من منظوقات إشارية، لكنه يفرض شرطين إضافيين على إمكانية قبولها: إن الموضوعات التي تشير إليها هذه المنظوقات يجب أن تكون متاحة أمام الوصول إليها مراراً، وبعبارة أخرى، يجب أن تكون متاحة في شروط ملاحظة صريحة؛ وأنه يجب أن يكون بالإمكان تقرير ما إذا كان منطقاً معطى ينتمي أم لا للغة التي يحدّد الخبراء أنها مناسبة^(٦٦).

لكن لفظ "المعرفة" لا يعني مجرد منظومة من المنطوقات الإشارية، بل على العكس. إذ يتضمن كذلك مقولات "معرفة فنية"، "معرفة كيف تعيش"، "كيف تنصت" (*savoir-faire, savoir-vivre, savoir-écouter*) إلى آخره. المعرفة، إذن، مسألة كفاءة تتجاوز التحديد والتطبيق البسيطين لمعيار الصدق، لتستند لتحديد وتطبيق معايير الفعالية (توصيف تقني)، والعدل و/أو السعادة (حكمة أخلاقية)، وجمال صوت أو لون (جسدية سمعية وبصرية)، وما إلى ذلك. وإذا فهمناها على هذا النحو، تكون المعرفة هي ما يجعل المرء قادراً على تكوين منظوقات إشارية "جيدة"، لكن أيضاً منظوقات تقييمية "جيدة"، ومنظوقات تقييمية "جيدة" ... وليست كفاءة منسوبة إلى نوع معين من المنطوقات (الإدراكية، مثلاً) مع استبعاد كل ما عداها. إنها على العكس، تتيح أدابات "جيدة" فيما يتعلق بتنوع كبير من موضوعات الخطاب: أشياء يجب أن نعرف، ونُخذ القرار بشأنها، ونُقيم، ويجري تغييرها ... من هذا يستمدُّ أحد الملامح الأساسية للمعرفة: أنها تتطابق مع مدى واسع من إجراءات بناء - الكفاءة وتُمثل الشكل الوحيد المتجسد في ذات تؤسسها المجالات المتنوعة للكفاءة التي تكونها.

الملح الآخر الذي يستحق اهتماماً خاصاً هو العلاقة بين هذا النوع من المعرفة وبين العادة. فما هو المنطق التقديري أو التقييمي "الجيد"، وما هو الأداء "الجيد" في الأمر الإشاري أو التقديري؟ إنها جميعاً تُعدُّ "جيدة" لأنها تتماشى مع المعايير المتصلة بها (معايير العدالة، والجمال، والصدق،

والفعالية، على الترتيب) والمقبولة في الدائرة الاجتماعية للمتحدثين "المعارفين". وقد أطلق الفلاسفة المبكرون على هذا النوع من منظومات إضفاء المشروعية اسم الرأي *Opinion* (٧٧). والإجماع الذي يسمح لتلك المعرفة بأن تتحدد ويجعل من الممكن التمييز بين شخص يعرف وآخر لا يعرف (الأجنبي، الطفل)، هو ما يشكل ثقافة شعب ما (٧٨).

هذا العرض الموجز لما يمكن أن تكونه المعرفة في التدريب وفي الثقافة يستند على وصف إثنولوجي يبرره (٧٩). إلا أن الدراسات الأنثروبولوجية والأدب اللذين يتخذان موضوعاً لهما المجتمعات سريعة التطور، يشهدان على استمرار بقاء هذا النمط من المعرفة داخل تلك المجتمعات، على الأقل في بعض قطاعاتها (٨٠). وحتى فكرة التطور نفترض سلفاً أفقاً من عدم التطور، تظل فيه مختلف مجالات الكفاءة، فيما يُفترض، مُغلقةً بوحدة تقاليد معينة، ولا تتمايز بناءً على مواصفات منفصلة خاضعة لتجديدات ومناظرات، واستقصاءات نوعية. هذا التعارض لا يتضمن بالضرورة اختلافاً في الطبيعة بين الإنسان "البدائي" والإنسان "المتحضر" (٨١)، لكنه يتماشى مع فرضية وجود تماهي شكلي بين "العقل الهمجي" والتفكير العملي (٨٢)؛ بل إنه يتماشى مع الفرضية (الناقضة ظاهرياً) والقائلة بتفوق المعرفة المرتبطة بالعادات على التبعثر المعاصر للكفاءة (٨٣).

ويمكن القول أن ثمة نقطة واحدة تتفق عليها كل البحوث، بصرف النظر عن السيناريو الذي تقترح التشديد عليه وفهم المسافة التي تفصل حالة المعرفة المرتبطة بالعادات عن حالتها في العصر العلمي؛ هذه النقطة هي الدور البارز للشكل الحكائي في تشكيل المعرفة التقليدية. ويدرس البعض هذا الشكل لذاته (٨٤)؛ بينما يرى فيه آخرون الرداء التعاقبي en diachronie للمواضع الفاعلة البنوية التي تمثل، في وأهم بشكل مناسب، المعرفة موضوع البحث (٨٥)؛ بينما يفسره آخرون تفسيراً "اقتصادياً" بالمعنى الفرويدي للكلمة (٨٦). وكل ما يهنا هنا هو حقيقة أن شكله «كائني» فالحكي هو الشكل الجوهري للمعرفة التقليدية، وهو كذلك؛ ههنا عديدة.

فأولاً، تحكي القصص الشعبية ما يمكن تسميته أنواع التاهيل (Bildungen) الإيجابية أو السلبية؛ وبمعبر آخر، النجاحات أو الإخفاقات التي تلاقيها جهود البطل. وهذه النجاحات أو الإخفاقات إما أنها تضفي المشروعية على المؤسسات الاجتماعية (وظيفة الأساطير)، أو تمثل نماذج إيجابية أو سلبية (البطل الناجح أو الفاشل) للتكامل في المؤسسات القائمة (الحرفات والحكايات). بهذه الطريقة تتيح الحكايات للمجتمع التي تُحكى فيه، من جهة، أن يُحدد معاييرها للكفاءة، ومن جهة أخرى، أن يُقيم على أساس تلك المعايير ما يؤدي أو يمكن أن يؤدي فيه.

وثانياً، يستخدم الشكل الحكائي، على خلاف الأشكال المتطورة من خطاب المعرفة، تنوعاً كبيراً من ألعاب اللغة. إذ تتسلل إليه بسهولة المنظومات الإشارية المتعلّقة، مثلاً، بحالة السماء والنات والحرب؛ وكذلك تفعل منظومات الواجبات *déontiques* التي تحدّد ما يجب عمله بالنسبة لتلك المراجع نفسها، أو بالنسبة لعلاقات القرابة، والاختلاف بين الجنسين، والأطفال، والجيران، والأجانب، وما إلى ذلك. كما تكون المنظومات الاستفهامية متضمنة، مثلاً، في المقاطع التي تنطوي على تحديات (أجب على سؤال، اختر شيئاً واحداً بين أشياء عديدة)؛ كذلك تدخل المنظومات التقييمية، إلى آخره. هكذا تكون مجالات الكفاءة التي تقدم الحكاية أو تطبق معاييرها منسوجة معاً بإحكام في نسيج العنكبوت الذي تشكله، وتحدّد ترتيبها وجهة النظر الموحدة المميزة لهذا النوع

وسنفحص ببعض التفصيل خاصية ثالثة تتعلق بنقل الحكايات. فعادة ما يخضع الحكوي لقواعد تُحدّد براجماتيات نقل الحكايات. ولا أقصد بذلك القول بأن مجتمعاً معيناً يوكل مؤسساً دور الراوي إلى فئات معينة على أساس العمر، أو الجنس، أو العائلة، أو الجماعة المهنية. فما أقصده هو براجماتيات الحكايات الشعبية التي تكون، إذا جاز القول، كامنة فيها. فمثلاً، يبدأ راوي القصص من هنود الكاشيناهوا^(٧٧) بحكيه دائماً بصيغة ثابتة هي: "هذه قصة فلان، كما سمعتها تُروي دائماً. وسأرويها لكم بدوري. فأنصتوا". ويختتم بصيغة أخرى، لا تتغير، هي: "هنا تنتهي قصة فلان. والرجل الذي رواها لكم هو (اسم من أسماء الكاشيناهوا)، أو للبيض (اسم إسباني أو برتغالي)^(٧٨)."

والتمهيد السريع لهذه التعليمات البراجماتية المزدوجة يكشف ما يلي: أن ادعاء الراوي الوحيد للكفاءة على حكي القصة هو حقيقة أنه سمعها بنفسه. والمروي له الخالي Narrataire يكتسب حق الوصول الممكن إلى نفس السلطة بمجرد الاستماع. ويجري الزعم بأن السرد هو نقل أمين (حتى لو كان الأداء الحكائي شديد الابتكارية) وأنه قد قيل "إلى الأبد": ومن ثم فإن البطل، وهو من الكاشيناهوا، كان هو نفسه مرويّاً له ذات مرة، وربما راوياً، لنفس القصة ذاتها. ويتبع هذا التماثل في الظروف احتمال أن الراوي الخالي يمكن أن يكون بطلاً في حكاية، مثلما كان السكّك. وفي الحقيقة، فإنه هو هذا البطل بالضرورة لأنه يحمل اسماً، مُثبتاً في نهاية سرده. وهذا الاسم قد أعطي له وفق الحكاية المعيارية التي تبيح مشروعية تخصيص أسماء تدل على النسب بين: هنود الكاشيناهوا.

بالطبع، لا يمكن تعميم القاعدة البراجماتية التي يوضحها هذا المثال^(٧٩). لكنها تفتح أعيننا على ما يُعدّ خاصية مُعتقداً بها بشكل عام للمعرفة التقليدية و"المواقع" السردية (المرسل، والمخاطب، والبطل) منظمّة بحيث أن الحق في احتلال موقع المرسل يفرم على الأساس المزدوج التالي: أنه يقوم على أساس حقيقة أنه قد احتل من قبل موقع المخاطب، وكذلك على أساس أنه قد سمعها بنفسه، بفضل الاسم الذي يحمله، عن طريق حكاية سابقة - ويعبراً أخرى، أن موضعه قد تحدّد بوصفه مرجعاً سردياً diégétique لأحداث حكاية أخرى^(٨٠). ولا تقتصر المعرفة التي تنقلها هذه الحكايات، بأية حال، على وظائف النطق؛ فهي تحدّد بضرورة واحدة ما يجب أن يقوله المرء كي يُستَمتع إليه، وما يجب أن يستمتع إليه المرء لكي يتكلم، والدور الذي يجب على المرء أن يلعبه (في مشهد الواقع السردى) لكي يكون موضوعاً لحكاية.

من هنا فإن أفعال الكلام^(٨١) المتعلقة بهذا الشكل من المعرفة لا يؤديها المتحدث فحسب، بل يؤديها كذلك المستمع، وكذلك الطرف الثالث المشار إليه. وقد تبدو المعرفة الناشئة عن ذلك الجهاز "مركزة" بالمقارنة مع ما أسسبه المعرفة "المتطورة". ومثالنا يوضح بجلالة أن التقاليد الحكائية هي أيضاً تقاليد المعايير التي تُحدّد كفاءة ثلاثية - هي "المعرفة-الفنية"، و"معرفة كيف تتكلم"، و"معرفة كيف تسمع" (savior-faire, savior-dire, savoir-entendre). تدور بمقتضاها علاقة الجماعة بنفسها وبالوسط المحيط. فما يتم نقله من خلال هذه الحكايات هو منظومة من القواعد البراجماتية التي

والباناب الرابع الذي يستحق الفحص الدقيق للمعرفة الحكائية هو تأثيرها على الزمن. فالشكل الحكائي يتبع إيقاعاً؛ هو المركب من وزن meter يوقع الزمن في فترات منتظمة ونهر accent يعدل طول أو مدى بعض الفترات (٨٧). هذه السمة التذنبية، الموسيقية للحكاية تتكشف بوضوح في الأداء الطقسي لحكايات معينة لدى الكاشيناهوا؛ إذ يتم نقلها، في الاحتفالات الطقسية بضم الشباب إلى الجماعة، في شكل ثابت تماماً، بلغة تظمّن معناها الاستخدامات غير المألوفة للكلمات والتركيب اللغوية، وتُغنى كأغنيات رتيبة، لا نهاية لها (٨٨). قد تقول أنها ضرب غريب من المعرفة لا تحاول حتى أن تجعل نفسها مفهومة للشباب الذين تغاطبهم.

لكن هذا النوع من المعرفة شائع جداً؛ فأغنيات المهد من هذا النوع، والأشكال التكرارية من الموسيقى المعاصرة حاولت أن تستعيد ذلك أو حتى أن تقترب منه. وهذا النوع يتميز بسمة مذهشة: كلما اكتسب الوزن meter أسبقية علي النهر accent في إنتاج الصوت (المنطوق أو سواء)، كلما كفّ الزمن عن أن يكون دعاءً للذاكرة ليصبح نبضاً beating لا تحيط به الذاكرة، يمنع، في غياب فصل ملحوظ بين الفترات الزمنية periods، من تعددها ويصلحها إلى النسيان (٨٩). خذ شكل الأقوال الشعبية السائرة، والأمثال، والحكم؛ إنها مثل شظايا صغيرة من حكايات محتملة، أو قوالب لحكايات قديمة، وأصابت تداولها في مستويات معينة من البناء الاجتماعي المعاصر، ويمكن التعرف، في عروضها على أثر ذلك التوقيع الغريب للزمن والذي يتناظر مع القاعدة الذهبية لمعرفتنا؛ ألا وهي "لا تنس أبداً".

والآن، لا بد من وجود نقطة تطابق بين هذه الوظيفة المهيمنة للمعرفة الحكائية وبين الوظائف المذكورة أعلاه، لتشكيل المعايير، وتوحيد مجالات الكفاءة، والاضبط الاجتماعي. عن طريق تغيل تبسيطي، يمكننا أن نفترض، منذ كل التوقعات، أن الجماعة البشرية التي تتخذ من الحكاية الشكل الرئيسي للكفاءة ليست بحاجة إلى تذكر ماضيها. وهي لا تعثر على المادة الخام لارتباطها الاجتماعية في معني الحكايات التي ترويها فقط، بل تعثر عليها كذلك في فعل تلاوتها. وقد يبدو أن مرجع الحكايات ينتمي إلى الماضي، لكنه في الحقيقة معاصر ذوقاً للفعل التلاوة. والفعل الحاضر هو الذي يتقدم في كل مرة في الفترة الزمنية القصيرة التي تحتل الفراغ بين "سمعت" و"ستمعون".

والشيء الأهم في البروتوكول البراجماتي لهذا النوع من الحكمي هو أنه يُحدّد قماها نظرياً بين كل مرة من مرات تلاوة الحكاية. وقد لا يكون الأمر كذلك في الحقيقة، وعادة ما لا يكون كذلك، ولا يجب أن يغيب عن أعيننا عنصر الدعاية أو القلق الذي نلاحظه في الاحترام الذي تشيّر آداب السلوك هذه. وتظل هناك حقيقة أن ما يجري التشديد عليه هو الإيقاع المنتظم metrical beat لاحتفالات الترتيل، وليس الاختلافات في النهر بين كل أداء. وبهذا المعنى يمكن القول أن هذا النوع من الزمنية هو، في آن واحد، سريع الزوال وغابر (٩٠).

وأخيراً، فإن الثقافة التي تعطي الأولوية للشكل الحكائي لا شك أنها ليست بحاجة لإجراءات خاصة للتريخيص بحكاياته مثلما ليست بحاجة إلى تذكر ماضيها؛ ومن الصعب تغيل هذه الثقافة وهي تمزّل أولاً موقع الراوي عن الآخرين لتعطيه منزلة متميزة في البرجماتيات الحكائية، ثم

وهي تتسائل عن الحق الذي يجعل الراوي (المنفصل على هذا النحو عن المروي له وعن السرد) يقص ما يقصده، وأخيراً وهي تقوم بتحليل أو إعادة تذكر مشروعيتهما. وأصبح من ذلك أن نتخيل أنها تمنح سلطة الحكمي فيها لذات سرد تكون غير واضحة المعالم. فهذه السلطة تتمتع بها الحكايات ذاتها. إن الناس، بمعنى من المعاني، هم مجرد ما يجعل الحكايات راهنة؛ مرة أخرى، فإنهم لا يفعلون ذلك فقط عن طريق حكاياتها، بل كذلك بالاستماع إليها وحكي أنفسهم من خلالها؛ وبعبارة أخرى، يجعلها "تلعب" داخل مؤسساتهم - بإكساب أنفسهم مراقبة المروي له والسرد علادة على موقع الراوي.

ثمة إذن، عدم تكافؤ بين برجماتيات الحكاية الشعبية، التي تقدم مشروعية قورية، وبين لعبة اللغة التي يعرفها الغرب باسم سؤال المشروعية - أو بالأحرى، المشروعية باعتبارها مرجعاً في لعبة الاستقصاء. الحكايات، كما رأينا، تحدد معايير الكفاءة و/ أو توضح كيفية تطبيقها. وبذلك فإنها تحدد ما يتمتع بالحق في أن يقال أو يؤدي في الثقافة موضوع البحث، ولما كانت الحكايات نفسها جزءاً من هذه الثقافة، فإنها تكتسب مشروعيتهما من الحقيقة البسيطة لكونها تفعل ما تفعله.

[٧]

برجماتيات المعرفة العلمية

لنحاول، ولو بصورة مرجزة، أن نحدد خصائص المفهوم الكلاسيكي عن برجماتيات المعرفة العلمية. وخلال هذه العملية، سوف نميز بين لعبة البحث ولعبة التعلیم.

يقود كوبرنيكوس أن مسار الكواكب دائري^(٨١) وسواء كانت هذه الفرضية صحيحة أو زائفة، فإنها تحصل في طبيعتها منظومة من التوترات، تؤثر جميعها على كل واحد من المواقع البرجماتية التي تدخلها إلى اللعب: أي المرسل، والمخاطب، والمرجع. وهذه التوترات هي أنواع من التعتيدات تنظم إمكانية السماح للمنطوق بأن يكون منظوقاً "علمياً".

أولاً، يجب على المرسل أن يقول الصدق عن المرجع، الذي هو مسار الكواكب. فماذا يعني هذا؟ يعني، من جهة أن من المفترض فيه أن يستطيع تقديم البرهان على ما يقول ومن جهة ثانية، يفترض فيه أن يستطيع دحض أي منظوقات معارضة أو مناقضة تتعلق بنفس المرجع.

ثانياً، يجب أن يكون بإمكان المخاطب أن يمتنع (أو يحجب) موافقته على المنطوق الذي يسمعه. وهذا يتضمن أنه هو نفسه مرسل محتمل، حيث أنه حين يصوغ موافقته أو عدم موافقته سيكون خاضعاً لنفس الشرط المزدوج (أو البرهان أو الدحض) الذي كان كوبرنيكوس خاضعاً له. ومن

ثم، فإن من المفترض فيه أن يتدفع افتراضياً، بنفس ميزات كوبرنيكوس: أي أنه نُد له، لكننا لن نعرف هذا حتى يتكلم تحت نفس الشروط. وقبل ذلك، سيكون من المستحيل أن نقول هل هو ياحث علمي أم لا.

ثالثاً، يفترض في المرجع الذي يتحدث عنه كوبرنيكوس أن "همبر" عنه منظوقه بما يتضمن مع ما هو عليه فعلاً. لكن حيث أن ما هو عليه لا يمكن معرفته إلا من خلال منظوقات من نفس نوع منظوق كوبرنيكوس، فإن قاعدة التكافؤ هذه ستصبح إشكالية. ما أقوله صادق لأنني أبرهن على أنه صادق... لكن ما البرهان على أن برهاني صحيح؟

يشتمل الحل العلمي لهذه الصعوبة في مراعاة قاعدتين. أولاًها جدلية أو حتى بلاغية بالمعنى الخطابي (٨٧) المرجح هو ما يقبل البرهان ويمكن استخدامه كدليل في النقاش. ليس الأمر هو: أنا أستطيع الخروج ببرهان، فمن المسموح به الاعتقاد بأن الواقع هو على النحو الذي أقوله. (٨٨) والقاعدة الثانية ميتافيزيقية؛ وهي أن المرجع الواحد لا يمكن أن يقدم تنويعاً من البراهين المتناقضة أو غير المتسقة. أو بتعبير آخر، أن "الرب" ليس خادعاً. (٨٩)

تكمّن هاتان القاعدتان وراء ما يسميه علم القرن التاسع عشر بالتحقق وعلم القرن العشرين بالتزريب. (٩٠) وتسبحان بتحقيق أفق من الإجماع في النقاش بين شريكين (المرسل والمخاطب). وليس كل إجماع علامة على الصدق؛ لكن من المفترض أن صدق المنظوق يحقق إجماعاً بالضرورة.

هذا عن البحث. ويجب أن يكون واضحاً أن البحث يلجأ إلى التعليم بوصفه تكلمته الضرورية؛ فالعالم بحاجة إلى مخاطب يمكن أن يصبح مرسلأ بدوره؛ إنه بحاجة إلى شريك. ولولا ذلك لكان التحقق من منظوقاته مستحيلاً. حيث أن عدم تجدد المهارات المطلوبة سيضع في حينه نهاية للنقاش الضروري، المتناقض. وموضوع الرهان في هذا النقاش ليس صدق منظوق العالم فحسب بل كفايته كذلك. فكفاءة المرء ليست أبداً حقيقةً منتهية، إنها تعتمد على ما إذا كان المنظوق الذي يقترحه يُعتبر من جانب أقرانه أولاً يُعتبر، جديراً بالمناقشة في سياق من الحجج والدحض. هكذا نجد أن صدق المنظوق وكفاءة مرسله خاضعان للموافقة الجماعية. لمجموعة من الأشخاص أكفاء، على قدم المساواة. الأنثاد مطلوبون ولابد من خلقهم.

وعلم التعليم didactique هو ما يضمن حدوث إعادة الإنتاج هذه، وهو مختلف عن لعبة البحث الجدلية dialectique. وباختصار، فإن أول افتراضاته المسبقة هو أن المخاطب، أي الطالب، لا يعلم ما يعلمه المرسل؛ ويدهي أن هذا هو السبب في أن أمامه ما يتعلمه. وافتراضه المسبق الثاني هو أن الطالب يمكنه أن يتعلم ما يعرفه المرسل ويصبح خبيراً تعادل كفاءته استأذه. (٩١) وهذا الشرط المزدوج يفترض وجود افتراض مسبق ثالث: أن ثمة منظوقات تبادل الحجج والإدلاء بالبراهين التي تكون برامجيات البحث، قد أصبح يُعدّ كافياً بالنسبة لها، ومن ثم يمكن نقل هذه المنظوقات من خلال التعليم كما هي، تحت قناع حقائق لا تقبل الجدل.

وبعبارة أخرى، فإنك تعلم ما تعرف؛ وهذا هو الخبر، لكن كلما حسن الطالب (المخاطب) في العملية التعليمية (مهاراته، يمكن للخبير أن يعهد إليه بما لا يعرفه لكنه يحاول أن يتعلمه) على

الأقل إذا كان الخيار منوطاً كذلك في البحث). بهذه الطريقة يدخل الطالب إلى جدليات البحث، أو لعبة إنتاج المعرفة العلمية.

وإذا قارنًا برجماتيات العلم ببرجماتيات المعرفة الحكائية، فإننا نلاحظ السمات التالية:

(١) تتطلب المعرفة العلمية الإبقاء على لعبة لفوية واحدة، هي الإشارةية، واستبعاد جميع ما عداها - وقيمة - الصديق في منطق هي الحكّة الذي يحدد مقبوليته. وبالطبع، نجد أنواعاً أخرى من المنطوقات، مثل المنطوقات الاستفهامية "كيف يمكننا شرح ذلك..." والتقصيدية "خذ مثلاً سلسلة متناهية من العناصر...". لكنها لا توجد إلا كنقاط انعطاف في الحجاج الجدلي، الذي لابد أن ينتهي بمنطوق إشاري.^(٩٢) في هذا السياق، إذن، يكون المرء "متعلماً" إذا كان باستطاعته الإدلاء بمنطوق صادق عن مرجع، ويكون المرء عالماً إذا استطاع الإدلاء بمنطوقات قابلة للتحقق أو التبريف حول المراجع التي تكون في متناول الخبراء.

(٢) على هذا النحو تكون المعرفة العلمية منفصلة على حدة عن ألعاب اللغة التي تشارك معاً في تشكيل الرابطة الاجتماعية. فهي، على خلاف المعرفة الحكائية، لم تعد مكوناً مباشراً ومشاركاً في الرابطة. لكنها أحد مكوناتها بطريقة غير مباشرة، لأنها تتطور إلى مهنة وتنشأ عنها مؤسسات، وفي المجتمعات الحديثة تدعم ألعاب اللغة ذاتها على شكل مؤسسات يديرها شركاء مؤهلون (طبقة الأساتذة). تصبح العلاقة بين المعرفة والمجتمع (أي المجموع الكلي للشركاء في التناهرات العامة، مع استبعاد العلماء، وبصفتهم المهنية) علاقة خارجية متبادلة. وتظهر مشكلة جديدة - مشكلة العلاقة بين المؤسسة العلمية والمجتمع، فهل يمكن حل هذه المشكلة بواسطة علم التعليم، مثلاً، بافتراض أن أي ذرة اجتماعية يمكنها اكتساب الكفاءة العلمية؟

(٣) ضمن حدود لعبة البحث، لا تتعلق الكفاءة المطلوبة إلا بموقع المرسل وحده. ولا تُطلب كفاءة خاصة من المخاطب (لا تكون مطلوبة إلا في التعليم - فلابد أن يكون الطالب ذكياً). ولا تُطلب أي كفاءة من المرجع. وحتى في حالة العلوم الإنسانية، حيث تكون جانباً من السلوك الإنساني، يكون المربع من حيث المبدأ خارجياً عن الشركاء المتخطين في الجدل العلمي. هنا، على نقيض اللبنة الحكائية، لا يكون على المرء أن يعرف كيف يكون على النحو الذي تنصف به المعرفة.

(٤) لا يكتسب أي منطوق علمي أي صلاحية من حقيقة تقريره. وحتى في حالة البيرواجوجيا، لا يجري تعليم هذا المنطوق إلا إذا كان لا يزال يقبل التحقق في الحاضر من خلال التدليل والبرهان. والمنطوق في ذاته ليس بأمر أبداً عن "التزيف"^(٩٣). ويمكن على الدوام تحدي المعرفة التي تراكت في شكل منطوقات مقبولة فعلاً. لكن على العكس، فإن أي منطوق جديد يناقض منطقاً معتمداً من قبل بالنسبة لنفس المرجع، لا يمكن قبول صحته إلا إذا دحض المنطوق الأسبق عن طريق الإدلاء بهجج وبراهين.

(٥) ومن ثم تتضمن لعبة العلم زمناً تعاقبياً، أي ذاكرة ومشروعاً. فالمرسل الحالي لمنطوق علمي يفترض فيه أن يكون مظلماً على المنطوقات السابقة المتعلقة بمرجعه (بجيوغرافيا) ولا يطرح منطقاً جديداً عن موضوعه إلا إذا كان هذا المنطوق الجديد مختلفاً عن المنطوقات السابقة. هنا، نجد

أن ماسميته "نبرة" كل أداء، ومن ثم الوظيفة الجدالية للعبة، ينال الأولوية على "الوزن". هذه التعاقبية، التي تفترض ذاكرةً وسعياً إلى الجديده، تمثل عملية تراكمية بالأساس. وإيقاعها، أو العلاقة بين النبر والوزن، هو إيقاع متغير.^(٩٤)

هذه السمات معروفة جيداً. لكنها تستحق التنويه لسببين. أولاً، إن رسم توازن بين المعرفة العلمية وغير العلمية (الحكاية) يساعدنا على فهم، أو على الأقل استشعار، أن وجود الأولى ليس أكثر - ولا أقل - ضرورية من الثانية. فكلتاها تتكون من منظومات من المنطوقات، والمنطوقات هي "نقالات" يقوم بها اللاعبون ضمن إطار القواعد السارية عموماً؛ وهذه القواعد نوعية خاصة بكل نوع محدد من المعرفة، و"النقلات" التي تُعتبر "جيدة" في إحداها لا يمكن أن تكون من نفس النوع الذي يُعتبر "جيداً" في الأخرى، إلا إذا حدث ذلك بالصدفة.

من المستحيل، إذن، الحكم على وجود أو صلاحية المعرفة الحكائية على أساس المعرفة العلمية أو العكس؛ فالمعايير المتعلقة بكل واحدة مختلفة. وكل ما نستطيع عمله هو أن نحدّق في ذهول إزاء تنوع الأنواع الخطابية، مثلما نفعل إزاء تنوع الأنواع النباتية أو الحيوانية. والتجسّر على "فقدان المعنى" في ما يحدّ الحدائق لا يمثل سوى الأسى إزاء حقيقة أن المعرفة لم تعد حكاية بالأساس. ورد الفعل هذا لا يحدث بالضرورة. كما لا تحدث بالضرورة محاولة استنباط أو توليد (باستخدام مُحدّدات من قبيل التنمية) المعرفة العلمية من المعرفة الحكائية، كما لو كانت الأولى موجودة داخل الثانية في حالة جنينية.

ورغم ذلك فالأنواع اللغوية، مثل الأنواع الحية، متصلة فيما بينها، وعلاقتها ليست متناحضة. أما النقطة الثانية التي تبرز هذا الاستعراض السريع للخصائص أهمية اللغة الخاصة بالعلم فهي، على وجه الدقة، علاقتها بالمعرفة الحكائية. قلتُ إن المعرفة الحكائية لا تمنح الأولوية للسؤال عن مشروعيتها الخاصة وإنها ترحّص لنفسها في برامجيات نقلها دون اللجوء إلى التذليل والبرهان. لهذا نجد أن عدم فهمها لمشكلات الخطاب العلمي يصاحبه تسامح معين؛ فهي تعالج ذلك الخطاب أساساً على أنه نوع مختلف في عائلة الثقافات الحكائية.^(٩٥) والعكس ليس صحيحاً. فالعالم يتساءل عن صلاحية المنطوقات الحكائية ويستنتج أنها لا تخضع مطلقاً للحجاج أو البرهان.^(٩٦) ويصنّفها على أنها تنتمي إلى عقلية مختلفة: هسجية، بدائية، متخلفة، متأخرة، مستلبة، مكونة من آراء، وعادات، وساطة، وتعصب، وجهل، وإيديولوجيا، الحكايات هي أساطير، خرافات، أساطير، لا تصلح إلا للنساء والأطفال. وفي أحسن الأحوال، تجري محاولات لإلقاء بعض أشعة الضوء على هذه الظلامية، للتمدين، للتربية، للتطوير.

هذه العلاقة غير المتكافئة هي أثر كامن للقواعد الخاصة بكل لعبة. ونحن بصيحاً نعرف أعراضها. إنها كل تاريخ الإمبريالية الثقافية منذ فجر الحضارة الغربية. ومن المهم أن نتبين نغمتها الخاصة، التي تضعها مجزّل عن كل الأشكال الأخرى للإمبريالية؛ إذ يحكمها مطلب المشروعية.

الوظيفة الحكائية ومشروعية المعرفة

اليوم، لا تُعد مشكلة المشروعية عيباً في لعبة اللغة الخاصة بالعلم. وسيكون من الأدق أن نقول إنها هي نفسها قد اكتسبت المشروعية بوصفها مشكلة، أي بوصفها قوة كشف دافعة. لكن هذه الطريقة للتعامل معها بقلب الموقف هي طريقة حديثة العهد. فقبل أن تبلغ المعرفة العلمية هذه النقطة (التي يسميها البعض الوضعية)، بحثت عن حلول أخرى. والشئ البارز هو أنها لم تستطع لزمن طويل سوى اللجوء في حلولها إلى إجراءات تنتمي إلى المعرفة الحكائية، سواء بشكل صريح أم لا.

هذه العودة للحكائي في قلب ما هو غير حكائي، بشكل أو بآخر، لا يجب الظن أنها قد أبطلت إلى غير عودة. وهاك برهاناً فظاً على هذا: ماذا يفعل العلماء حين يظهرون في التلفزيون أو يحاورون في الصحف بعد تحقيقهم "اكتشافاً"؟ إنهم يروون ملحمة للمعرفة غير ملحمة بالمرة. إنهم يلعبون وفق قواعد اللعبة الحكائية؛ فتأثيرها مازال كبيراً. ليس على مستخدمي وسائل الإعلام فحسب، بل كذلك على مشاعر العلماء. هذه الحقيقة ليست تافهة ولا إضافية؛ فهي تخص علاقة المعرفة العلمية بالمعرفة "الشعبية"، أو ما ينهى منها. وتنفذ الدولة كميات ضخمة من النقود لتسكن العلم من أن يتزين بزي ملحمة؛ فمصادقية الدولة ذاتها تقوم على هذه الملحمة، التي تستخدمها للحصول على الموافقة العامة التي يحتاجها صانعو القرار. (٩٧)

ليس من المستبعد إذن أن يكون اللجوء إلى الحكاية حتمياً، على الأقل إلى المدى الذي ترغب فيه لعبة اللغة الخاصة بالعلم في جعل منطوقاتها صادقة لكنها لا تقلل الموارد اللازمة لكي تُكسب صدق تلك المنطوقات المشروعية بجهدا الخاص. وإذا كانت هذه هي الحال، فمن الضروري أن نُقر بوجود حاجة ملحمة للتاريخ، ومفهوماً، كما أوضحت أعلاه، ليس بوصفه حاجة للتذكر أو مشروع (حاجة للزعة التاريخية، حاجة للتبرة)، بل على العكس بوصفه حاجة للنسيان (حاجة للوزن (metrum) (أنظر القسم ٦).

إننا نستحق أنفسنا، لكن يجب أن يظل في أذهاننا ونحن نواصل طريقنا أن الحلول العتيقة ظاهرياً والتي وُجدت لمشكلة المشروعية ليست عتيقة من حيث المبدأ، لكنها عتيقة في تعبيرها فقط؛ ولا يجب أن يدهشنا أن نجد أنها قد واصلت وجودها في أشكال أخرى إلى يومنا هذا. إلا نحس نحن أنفسنا، في هذه اللحظة، أننا مضطرون لإقامة حكاية عن المعرفة العلمية في القرب لكي نوضح وضعها؟

وقد طرحت لعبة اللغة الجديدة الخاصة بالعلم مشكلة مشروعية منذ البداية -لدى أفلاطون. وليس هذا هو المكان المناسب لتفسير مقاطع المحاورات التي تبدأ فيها براجماتيات العلم في العمل، سواء بشكل صريح بوصفها تيمة أو بشكل ضمني بوصفها افتراضاً مسبقاً. ولعبة المحاور، بتطلبتها

النوعية، تكثف تلك البراجماتيات، وتضم في داخلها وتطبقها البعثية والتعليمية. هنا تصادف بعض القواعد التي عدّناها فيما سبق: المجادلة بهدف الإجماع فقط (الهومولوجيا homologia)، وواحدة المرجع كضمان لإمكانية الاتفاق؛ النذية بين الشركاء؛ وحتى إقراراً غير مباشر بأن الأمر أمر لنية وليس مصيراً، حيث أنه يتم استبعاد من يرفضون قبول القواعد، بسبب ضعفهم أو جلافتهم (٩٨).

وتبقى حقيقة أنه بناءً على الطبيعة العلمية المثارة في المحاورات. والمثال الشهير على ذلك، والذي تتزايد أهميته لأنه يربط بين هذه المسألة ومسألة السلطة الاجتماعية - السياسية منذ البداية، يمكن العثور عليه في الكتابين ٧٠٦ من الجمهورية. وكما نعلم، فإن الإجابة، أو على الأقل جزءاً منها، تأتي على شكل حكاية - مجاز الكهف، الذي يروي كيف ولماذا يتوق البشر إلى الحكايات ويخفقون في التعرف على المعرفة. هكذا تقوم المعرفة على أساس حكاية استشهادهما.

وهناك المزيد. فجهد اضفاء المشروعية، محاورات أفلاطون، يقدم زائداً للحكاية بفضل شكله ذاته: فكل محاورات تأخذ شكل حكاية لمناقشة علمية. وليس مهماً هنا أن قصة المناظرة تُعرض ولا توصف، أي تدار على المسرح ولا تُروى، (٩٩) وهي بذلك أوثق صلة بالتراخيديا منها بالملحدة. فالحقيقة هي أن الخطاب الأفلاطوني الذي يفتتح العلم ليس علمياً، بالضبط إلى الحد الذي يحاول عنده أن يضفي المشروعية على العلم. فالمعرفة العلمية لا يمكنها أن تعرف، وأن تُعلن أنها هي المعرفة الصادقة دون اللجوء إلى النوع الآخر، الحكائي من المعرفة، الذي لا يُعدُّ معرفةً على الإطلاق من وجهة نظر المعرفة العلمية. ويدون هذا اللجوء ستكون مضطرة لافتراض صلاحيتها مسبقاً. وبذلك تخضع لما تدنيه: استجداء المبدأ، التعصب. لكن ألا تنفع في نفس الفخ عن طريق استخدام الحكاية على أنها سلطتها؟

ليس هذا مكان تتبع تواتر الحكاية فيما هو علمي عن طريق خطابات المشروعية لهذا الأخير والتي تتضمن، لكنها لا تقتصر على الفلسفات العظيمة العتيقة، والبسيطة والكلاسيكية. عذاب لا ينتهي، فنلسفة صارمة مثل فلسفة ديكرت لا تستطيع أن توضح مشروعية العلم إلا من خلال ماوصفه فاليري Valéry بأنه قصة عقل، (١٠٠) أو حتى رواية تُعلم Bildungsroman وهذا ما يعنيه فضلاً المقال في المنهج. ولا شك أن أرسطو كان واحداً من أشد الجميع حداثة في فصله للقواعد التي لابد أن تتفق معها المنطوقات التي نعلن أنها علمية (الأورجانون Organon) عن البحث عن مشروعيتها في خطاب. عن الوجود (اليتافيزيقا). والأكثر حداثة من ذلك هو اقتراحه بأن المعرفة العلمية، بما في ذلك تظاهرها بأنها تعبر عن وجود المرجع، لا تتكون الأمن حجج وبراهين - ومعبارة أخرى، جذل. (١٠١)

ومع العلم الحديث، يظهر ملصحان جديان في مشكلة المشروعية. إنه، في البداية، يترك وراء ظهره البحث الميتافيزيقي عن برهان أول أو سلطة متعالية (ترنسندنتالية) كإجابة على سؤال: "كيف تبرهن على البرهان؟" أو، على نحو أعم، "من الذي يقر شروط الصدق؟". فمن المتعارف عليه أن شروط الصدق، وبمعبر آخر، قواعد لعبة العلم، محايثة لتلك اللعبة، وأنها لا يمكن تأسيسها إلا داخل إطار روايات المناظرة التي تكون بالفعل علمية في طبيعتها، وإنه ما من برهان آخر على أن

القواعد جيدة سوى الإجماع الذي يوليها إياه الخبراء.

بصاحب النزوع الحديث لتعريف شروط خطاب ما بخطاب عن تلك الشروط انتعاش جديد للثقافات الحكائية (الشعبية)، نلاحظه بالفعل في النزعة الإنسانية لدى النهضة، كما يوجد بشكل متفاوت في التنوير، وحركة العاصفة والاندفاع Sturm und Drang، والفلسفة المثالية الألمانية، والمدرسة التاريخية في فرنسا. لم تعد المشروعية هفوة لإرادة في عملية إضفاء المشروعية. فاللجوء الصريح إلى الحكاية في إشكالية المعرفة يترافق مع تحرر الطبقات البورجوازية من السلطات التقليدية. كما تنشأ المعرفة الحكائية من جديد في الغرب كطريقة لحل مشكلة تحقيق المشروعية للسلطات الجديدة. وطبيعي في إشكالية حكائية أن يتوقع مثل هذا السؤال اسماً لبطل كجواب عليه: من له الحق أن يقرر للمجتمع؟ من هو الشخص الذي تكون توصياته معايير أن تُلزمهم هذه الترسيمات.

تُشدد هذه الطريقة للاستقصاء عن المشروعية الاجتماعية - السياسية مع الموقف العلمي الجديد: اسم البطل هو الشعب، وعلامة المشروعية هي إجماع الشعب، وطريقة خلق المعايير هي المداولة. ومقولة التقدم نتاج ضروري لذلك. فهي لا تمثل شيئاً سوى الحركة التي يُفترض أن المعرفة تتراكم عن طريقها - لكن هذه الحركة تتسع لتشمل الذات الاجتماعية - السياسية الجديدة. والشعب يتجادل فيما بينه حول ما هو عادل أو غير عادل بنفس الطريقة التي تتجادل بها الجماعة العلمية حول ما هو صادق أو زائف؛ الشعب يُراكم القوانين المدنية مثلما يُراكم العلماء القوانين العلمية؛ والشعب يبلغ بقواعد الإجماع حد الكمال مثلما ينتج العلماء "نماذج paradigmes" جديدة لمراجعة قواعدهم على ضوء ما تعلموه. (١٠٢)

وواضح أن ما نعنيه هنا بكلمة "الشعب" يختلف تماماً عما تنضمته المعرفة الحكائية التقليدية التي لا تتطلب، كما رأينا، أي تأمل تأسيسى، ولا أي تقدم تراكمي، ولا أي ادعاء بالشمولية؛ وهذه هي محدّدات المعرفة العلمية. ومن ثم ليس من المدهش، على الإطلاق أن يكون ممثلو عملية المشروعية الجديدة بواسطة "الشعب" منخرطين، في نفس الآن، بنشاط في تدمير المعرفة التقليدية للشعوب، التي يُنظر إليها من الآن فصاعداً على أنها أقلّيات أو حركات انفصالية محتملة لا يكون مقدراً لها سوى أن تشر الظلامية. (١٠٣)

يمكننا أن نرى أيضاً أن الوجود الواقعي لهذه الذات المجرّدة بالضرورة (وهي مجردة لأنها موضوعية بشكل فريد في قالب فوزج ذات المعرفة - أي الذات التي ترسل - تستقبل منظورات اشارية لها قيمة - الصدق وتستبعد ألغاب اللغة الأخرى) يعتمد على المؤسسات التي يُفترض أن هذه الذات تتأمل وتقرر في إطارها، والتي تشكل كل الدولة أو جزءاً منها. يصبح سؤال الدولة مقترناً على الفور بسؤال المعرفة العلمية.

لكن من الواضح أيضاً أن هذا التضافر متعدد الوجوه "الشعب" (أو الأمة، أو حتى البشرية)، وخصوصاً مؤسساته السياسية، لا تقع بأن تعرف - بل إنها تُشرع. أي أنها تصوغ تعديدات لها منزلة المعايير. (١٠٤) ومن ثم فإنها تمارس كفاءتها ليس فقط بالنسبة للمنطوقات الإشارية المتعلقة بما هو صادق، بل كذلك بالنسبة للمنطوقات التعديدية التي تزعم العدل. وكما قلنا،

فإن ما يميز المعرفة الحكائية، ما يشكل أساس مفهومنا عنها، هو على وجه الدقة جمعها لكل من هذين النوعين من الكفاءة، ناهيك عن الأنواع الأخرى جميعاً.

من هنا، فإن غط المشروعات الذي تناقش، والذي يتعد تقديم الحكاية على أنها أساس صلاحية المعرفة، يمكن أن يتخذ طريقتين، اعتماداً على كونه يمثل ذات الحكاية بوصفها إدراكية أو عملية، بوصفها بطلاً للمعرفة أو بطلاً للحرية. ويسبب هذا البديل، لا يتغير معنى المشروعات فحسب، بل يبدو بالفعل أن الحكاية ذاتها غير قادرة على وصف هذا المعنى بدقة.

[٩]

حكايات مشروعية المعرفة

سوف نناقش نسختين رئيسيتين لحكاية المشروعية. إحداها أكثر سياسية، والأخرى أكثر فلسفية؛ وكلتاها ذات أهمية كبرى في التاريخ الحديث، وخصوصاً تاريخ المعرفة ومؤسساتها.

وذاً أولى هاتين النسختين هي البشرية بوصفها بطل الحرية. لكل الشعوب الحق في العلم. وإذا كانت الذات الاجتماعية لم تصبح بعد ذات المعرفة العلمية، فذلك لأن الكهنة والطاقة متعوقها من ذلك. ويجب أحراز الحق في العلم من جديد. ومن المفهوم أن تكون هذه الحكاية موجهة بشكل أكبر باتجاه سياسة للتعليم الأوكري، وليس الجامعات والمدارس العليا. (١٠٥) والسياسة التعليمية للجمهورية الثالثة الفرنسية تكشف بجملاء عن هذه الافتراضات المسبقة.

ويبدو أن هذه الحكاية تمجد من الضروري أن تلغي التشديد على التعليم العالي. وطبقاً لذلك، فإن الإجراءات التي اتخذها نابليون بشأن التعليم العالي تعتبر صموماً مدفوعة بالرغبة في انتاج المهارات الإدارية والمهنية الضرورية لاستقرار الدولة. (١٠٦) لكن هذا يغفل حقيقة أن الدولة، في سياق حكاية الحرية، لا تكتسب مشروعيتها من نفسها بل من الشعب. لذلك فحتى لو حددت السياسة الإمبريالية أن مؤسسات التعليم العالي هي معمل تفريغ لضباط الدولة، ثم لمديرى المجتمع المدني، فقد فعلت ذلك لأن الأمة ككل كان من المفترض أن تنال حريتها من خلال انتشار مجالات جديدة للمعرفة بين السكان. وهذه عملية يجب تحقيقها من خلال الوزارات والمهن التي ستؤدي تلك الكوادر وظائفها ضمن إطارها. ونفس الحجة صالحة، من باب أولى، لإنشاء مؤسسات علمية بالمعنى الصحيح. وتلجأ الدولة إلى حكاية الحرية في كل مرة تتولى فيها السيطرة المباشرة على تأهيل "الشعب"، تحت إسم "الأمة" لكي ترشده إلى طريق التقدم. (١٠٧)

أما في حكاية المشروعية الثانية، فإن العلاقة بين العلم، والأمة، والدولة تتطور بطريقة مختلفة تماماً. وتظهر هذه الحكاية أول ما تظهر عند إنشاء جامعة برلين، فيما بين ١٨٠٧ و ١٨١٠، تلك الجامعة التي تتمتع بتأثير كبير علي تنظيم التعليم العالي في بلدان العالم الفتية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

في وقت إنشاء الجامعة، كان أمام الوزارة البروسية مشروع تصوّره فيشت Ficht ومتحركات مضادة قدمها شلايرماخر Schleiermacher. وكان علي فيلهلم فون همبولت Wilhelm von Humboldt أن يبت في الأمر فانهاز إلى جانب خيار شلاير ماخر الأكثر "ليبرالية".

قد تغري قراءة تقرير همبولت المرء باختزال مجمل مقارنته لسياسة المؤسسة العلمية إلى العبارة الشهيرة: "العلم من أجل العلم". لكننا بذلك نكون قد أسأنا فهم الهدف النهائي لسياساته، الذي يعدوه مبدأ المشروعية الذي نناقشه، والثيق الصلة بالهدف الذي يوضحه شلاير ماخر على نحو أكثر شمولاً.

وبالفعل يعلن همبولت أن العلم يخضع لقواعده، وأن المؤسسة العلمية "تجها وتجدد نفسها باستمرار بذاتها، دون أي كايح أو هدف محدد من أي نوع". لكنه يردف أن الجامعة يجب أن توجه عنصرها المكون، أي العلم، صوب "التأهيل الروحي والأخلاقي للأمة"^(١٠٩). فكيف يمكن أن ينتج تأثير - التأهيل Bildung - effect ذلك من السعي التزهد إلى التعلم؟ أليست الدولة، أو الأمة، أو البشرية بأسرها لا مبالية بالمعرفة لذاتها؟ إن ما يهمها، كما يعترف همبولت، ليس التعلم، بل "الأخلاق والفعل".

هكذا يواجه مستشار الوزير نزاعاً كبيراً، يذكّرنا من بعض الوجوه بالانقسام الذي أدخله نقد كانط Kant بين المعرفة والإرادة؛ إنه نزاع بين لعبة لغة مكونة من إشارات لا يمكن أن يجيب عليها سوى مقياس الصدق، وبين لعبة لغة تحكم الممارسة الأخلاقية، والاجتماعية، والسياسية التي تتضمن بالضرورة قرارات والتزامات، وتعبير آخر، منظومات يتوقع منها أن تكون عادلة وأليست صادقة وتقع في التحليل الأخير خارج مجال المعرفة العلمية.

ورغم ذلك فإن التوحيد بين هاتين المنظومتين من الخطاب هو أمر لا غنى عنه بالنسبة للتأهيل Bildung الذي يستهدفه مشروع همبولت، الذي لا يتكون فقط من اكتساب المعارف من جانب الأفراد، بل كذلك تأهيل ذات معرفية واجتماعية مكتملة المشروعية. يستحضر همبولت، إذن، روحاً (هي ما يسميه فيشت هنية)، تحجزها ثلاثة طموحات، أو بالأحرى، طموح واحد ثلاثي: طموح "استنباط كل شيء من مبدأ أصلي" (الذي يناظر النشاط العلمي)، وطموح "ربط كل شيء بمثل أعلى" (ويحكم الممارسة الأخلاقية والاجتماعية)، طموح "توحيد هذا المبدأ وهذا المثل الأعلى في فكرة واحدة، (مؤكداً بذلك أن البحث العلمي عن أسباب صادقة يتطابق دائماً مع السعي إلى غايات عادلة في الحياة الأخلاقية والسياسية). وهذا المركب الأخير يؤسس الذات المشروعية.

ويضيف همبولت بطريقة عريضة أن هذا الطموح الثلاثي يمكن بالطبع في "الطابع العقلي للأمة الألمانية"^(١١٠). وهذا تنازل، لكنه تنازل متحفظ، للحكاية الأخرى، لفكرة أن ذات المعرفة هي

الشعب. لكن الحقيقة أن هذه الفكرة بعيدة جداً عن حكاية مشروعية المعرفة التي أدخلتها المثالية الألمانية. والشك الذي يُكثّر رجال من أمثال شلايرماخر، وهوبولت، وحتى هيجل Hegel تجاه الدولة هو مؤثر على ذلك. وإذا كان شلايرماخر يخشى القومية، والجماعية، والنفعية، والوضعنة الضيقة التي توجه السلطات العامة في شئون العلم، فذلك لأن مبدأ العلم لا يمكنه في تلك السلطات، حتى ولو بشكل غير مباشر. ذات المعرفة ليست الشعب، بل الروح التأملية. وهي لا تتجسد، مثلما في فرنسا بعد الثورة، في دولة، بل في نظام. ولعبة اللغة الخاصة بالمشروعية ليست سياسية - دُولَية، بل فلسفية.

والوظيفة العظيمة التي يجب أن تؤديها الجامعات هي أن "تعرض كل جماع المعارف وتبين كلاً من أسس وأصول كل معرفة". إذ أنه "ما من قدرة علمية خلاقة بدون الروح التأملية" (١١١). و"التأمل" هنا هو الاسم الذي يحملته الخطاب الخاص بمشروعية الخطاب العلمي. المدارس وظيفية؛ لكن الجامعة تأملية، أي فلسفية (١١٢). والفلسفة يجب أن تعيد الوحدة إلى المعارف، التي تناثرت في علوم منفصلة في المعامل وفي التعليم قبل-الجامعي؛ ولا يمكنها تحقيق ذلك إلا في لعبة لغة تربط العلوم معاً بوصفها لحظات في تحول الروح، أي أنها، بهارة أخرى، تربطها معاً في حكاية عقلانية، أو ميتا-حكاية. وتحاول موسوعة Encyclopédie هيجل (١٨١٧ - ١٨٢٧) تحقيق مشروع إضفاء الكلية هذا، الذي كان موجوداً بالفعل لدى فيشته وشيللينج Schelling في شكل فكرة النظام.

هنا، في آلية تطوير حياة تكون في نفس الوقت ذاتاً، تشهد عودة المعرفة الحكائية. فحصة "تاريخ" شامل للروح، والروح هي "الحياة"، و"الحياة" هي التقديم والصياغة الذاتية لنفسها في المعرفة المرتبة لكل أشكالها المتضمنة في العالم الإمبريقية. وموسوعة المثالية الألمانية هي قصص "تاريخ" (*) هذه الذات - الحياة. لكن ما تنتج هو ميتا - حكاية، لأن راوي القصة يجب ألا يكون الشعب الذي يتمرغ في الوضعنة المعززة لمعرفته التقليدية، ولا حتى العلماء في مجموعهم، حيث أنهم متمزلون داخل أطر مهنية تناظر تخصصاتهم النوعية.

الراوي يجب أن يكون ميتا - ذات في عملية صياغة مشروعية كل من خطابات العلوم الإمبريقية والمؤسسات المباشرة للثقافات الشعبية. هذه الميتا - ذات، بتعبيرها عن الأساس المشترك لكليهما، تحقق هدفهما الضمني. وهي تجد مستقرها في الجامعة التأملية. والعلم الوضعي والشعب هما مجرد طبعين فظتين منها. والطريقة الوحيدة الصالحة أمام الدولة القومية للتعبير عن الشعب هي من خلال توسط المعرفة التأملية.

كان من الضروري توضيح الفلسفة التي أرست مشروعية إنشاء جامعة برلين وكان الهدف منها أن تكون القوة المحركة لتطور الجامعة ولتطوير المعرفة المعاصرة. وكما ذكرت، تبنت بلدان عديدة في القرنين التاسع عشر والعشرين هذا التنظيم الجامعي ليكون نموذجاً لإنشاء أو إصلاح نظامها الخاص للتعليم العالي، بدءاً من الولايات المتحدة (١١٣). لكن هذه الفلسفة - التي لم تمت علي الإطلاق، خصوصاً في الدوائر الجامعية (١١٤) - تقدم، في المقام الأول، تمهيداً حياً بوجه خاص لأحد الحلول

(١١١) : histoire، الكلمة تعني "تاريخ"، وفي نفس الوقت "قصة" - م

لا يجد البحث وانتشار المعارف تبريرها في استحضار مبدأ النفع. فليست الفكرة على الإطلاق أن العلم يجب أن يخدم مصالح الدولة و/أو المجتمع المدني. وقد ترك على جانب الطريق المبدأ الإنساني القائل بأن البشرية تنهض بكبرياء وحرية من خلال المعرفة. فقد لجأت المثالية الألمانية إلى ميتا - مبدأ يضع في وقت واحد أساس تطور التعلم، والمجتمع، والدولة في تحقيق "حياة" الذات، التي سماها فريشته "الحياة المقدسة" وسماها هيجل "حياة الروح". من خلال هذا المنظور، تجد المعرفة مشروعيتها داخل ذاتها أولاً، والمعرفة هي المؤهلة لقول ما هي الدولة وما هو المجتمع^(١١٥). لكنها لا يمكن أن تلعب هذا الدور إلا بتغيير المستويات، بالكف عن أن تكون مجرد المعرفة الوضعية برمجها (الطبيعية، المجتمع، الدولة، إلى آخره)، لتصبح إضافة إلى ذلك معرفة معرفة المربع - أي بأن تصبح تأملية. و"الحياة" و"الروح" هي أسماء تسمي بها المعرفة نفسها.

والنتيجة الجديرة بالملاحظة للجهاز التأملي هي أن كل خطابات التعلم حول كل مرجع يمكن لا يتم تناولها من وجهة نظر قيمة - الصديق المباشرة فيها، بل على أساس القيمة التي تكتسبها بفضل احتلالها، لحيز معين في مسار الروح أو الحياة - أو، إذا شئت، احتلالها لموقع معين في الموسوعة التي يروبوها الخطاب التأملي. وهذا الخطاب يوردها أثناء عملية عرضه ما يعرفه لنفسه، أي خلال عملية عرضه لذاته. والمعرفة الحقة، من هذا المنظور، هي دائماً معرفة غير مباشرة؛ وتتكون من منطوقات مقررّة تندرج في ميتا-حكاية ذات تضمن هي مشروعيتها.

ونفس الشيء ينطبق على كل أنواع الخطاب، حتى لو لم يكن خطاب تعلم؛ والأمثلة هي خطاب القانون وخطاب الدولة. والخطاب التأملي المعاصر وليد هذا الفرض المسبق، الذي يضمن أنه ثمة معنى يمكن معرفته وبذلك يضيء المشروعية على التاريخ (وخصوصاً تاريخ التعلم). تعامل المنطوقات أسماء حقيقية لذاتها وجري تشبيلها بطريقة يفترض أنها تجعلها تولد بعضها؛ هذه هي قواعد اللغة التأملية. والجامعة، كما يشير اسمها، هي مؤسستها الوحيدة.

لكن، وكما قلت، يمكن كذلك حل مشكلة المشروعية باستخدام الخطوات الأخرى. ويجب أن يظل في ذهننا الفرق بين الاثنين؛ واليوم، مع عدم ائزان وضع المعرفة وتحطم وحدتها التأملية، يكتسب النوع الأول من المشروعية قوة جديدة.

وطبقاً لهذا النوع، لا تجد المعرفة صلاحيتها داخل ذاتها، ولا داخل ذات تتطور بتجديد امكانيات تعلمها، بل تجدها في ذات عملية - هي البشرية. ومبدأ الحركة التي تحفز الشعب ليس إضافة المشروعية-الذاتي على المعرفة، بل الإرساء-الذاتي للحرية، أو إذا شئت، لادارتها-الذاتية. الذات هنا متعينة، أو يفترض أنها كذلك، وملحقتها هي قصة تحررها من كل ما يمنعا من إدارة نفسها ذاتياً. ومن المفترض أن القوانين التي تضعها قوانين عادلة، ليس لأنها تنص على مع طبيعة خارجية، بل لأن المشرعين هم، دستورياً، نفس المواطنين الخاضعين للقوانين. ونتيجة لذلك، فإن إرادة المشرع-الرغبة في أن تكون القوانين عادلة - سوف تتطابق دائماً مع إرادة المواطن، الذي يرغب في القانون ومن ثم سوف يطيعه.

وواضح أن هذا النمط من المشروعية من خلال استقلال الإرادة^(١١٨) يمنح الأولوية للعبة لغة

مختلفة تماماً، وصفها كانط بأنها الزامية وتُعرف اليوم بأنها تعقيدية. والأمر الهام ليس، أو ليس فقط، إضفاء المشروعية على المنطوقات الإشارية المتعلقة بالصدق، مثل "الأرض تدور حول الشمس"، بل هو بالأحرى إضفاء المشروعية على المنطوقات التعقيدية المتعلقة بالعدل، مثل "يجب تدمير قرطاجة" أو "يجب تحديد الحد الأدنى للأجر بكذا دولار". في هذا السياق، يكون الدور الوحيد الذي يمكن أن تلعبه المعرفة الوضعية هو اطلاع الذات العلمية على الواقع الذي يندرج ضمن إطاره تنفيذ المنطوق التعقيدي. إنها تتيح للذات أن تحيط بما يمكن تنفيذه، أو بما يمكن عمله. لكن ما يُنفَّذ، ما يجب عمله، يقع خارج نطاق المعرفة الوضعية. وكون مهمة ما ممكنة هو أمر يختلف عن كونها عادلة. لم تمد المعرفة هي الذات، بل هي في خدمة الذات؛ ومشروعيتها الوحيدة (رغم أنها مشروعية ضخمة) هي حقيقة أنها تسمح للأخلاق بأن تصبح واقعة.

يقدم هذا علاقة بين المعرفة وبين المجتمع والدولة هي في الأساس علاقة بالوسائل بالغاية. لكن لا يجب على العلماء أن يتعاونوا ما لم يحكموا بأن سياسات الدولة، وبعبارة أخرى مجموع تعميدها، عادلة. وإذا شعروا بأن المجتمع المدني الذي هم أعضاء فيه يمثل الدولة بشكل سيء، فعليهم أن يرفضوا تعميدها. هذا النوع من المشروعية يمنحهم السلطة، بوصفهم كائنات بشرية عملية، في حجب مساندتهم الأكاديمية عن سلطة سياسية يحكمون بأنها جائرة، أي أنها، بعبارة أخرى، لا تقوم على أساس استقلال حقيقي. بل يمكنهم حتى الذهاب إلى حد استخدام خبرتهم الفنية لإظهار أن ذلك الاستقلال في الحقيقة غير متحقق في المجتمع وفي الدولة. وهذا يعيد من جديد الوظيفة النقدية للمعرفة، لكن تبقى حقيقة أن المعرفة ليس لها مشروعية نهائية خارج إطار خدمة الأهداف التي استشعرتها الذات العملية، أي الجساعة البشرية المستقلة^(١١٩).

هذا التوزيع للأدوار في مهمة المشروعية هو أمر مثير للاهتمام من وجهة نظرنا لأنه يفترض، في مقابل نظرية النظام-الذات، أن من غير الممكن توحيد أو إضفاء الكليّة على ألعاب اللغة في أي ميّتا-خطاب. بل على العكس تماماً، فالأولوية الممنوعة هنا للمنطوقات التعقيدية - التي تنطقها الذات العملية-تجعلها مستقلة من حيث المبدأ عن منطوقات العلم، التي تكون وظيفتها الوحيدة الباقية هي إمداد هذه الذات بالمعلومات.

ملاحظات:

(١) سيكون من السهل إيهام أن الماركسية قد تراوحت بين هذين النموذجين للمشروعية الحكائيّة اللذين ذكرتهما لتوي. الحزب يأخذ مكان الجماعة، والبروليتاريا تأخذ مكان الشعب أو البشرية، وتأخذ المادية الجدلية مكان المثالية التأملية، إلى آخره. وقد تكون النتيجة هي الستالينية، بعلاقتها النوعية بالعلوم: ففي الستالينية، نبذوا العلوم كسجرد استشهادات من ميّتا-حكاية المسيرة صوب الاشتراكية، التي تتبادل حياة الروح. لكن بإمكان الماركسية، من الجهة الأخرى، أن تتطور، طبعاً للنوع الثاني، إلى شكل من المعرفة النقدية بإعلان أن الاشتراكية ليست سوى تأسيس الذات المستقلة وأن المبرر الوحيد للعلم هو أن تمنح الذات الإمبريقية (البروليتاريا) وسائل تحرير نفسها من الاستلاب والاضطهاد: وهذا كان، باختصار، موقف مدرسة فرانكفورت.

(٢) يمكن قراءة الخطاب الذي ألقاه هايدجر Heidegger يوم ٢٧ مايو عام ١٩٣٣، عند تولية

رئاسة جامعة فرايبورج-إن-بريسجاو Freiburg-in-Breisgau (١٧٠)، بوصفه فصلاً تمييزاً في تاريخ المشروعية. هنا، أصبح العلم التأملية هو التساؤل حول الوجود. وهذا التساؤل هو "مصير" الشعب الألماني، الموصوف بأنه "شعب تاريخي-روحي". ولهذه الذات ندين بالخدمات الثلاث التي هي العمل، والدفاع، والمعرفة. والجامعة تضمن ميّتا-معرفة بالخدمات الثلاث، هي العلم، هنا، مثلما لدي المثالية، تتحقق المشروعية من خلال ميّتا-خطاب اسمه العلم، يحمل مزاعم أنطولوجية. لكن الميّتا-خطاب هنا هو التساؤل، وليس إضفاء الكليّة. والجامعة، مقر هذا الميّتا-خطاب، تدين بمعرفة الشعب "مهمته التاريخية" هي جعل هذا الميّتا-خطاب مشيراً عن طريق العمل، والقتال، والمعرفة. والنداء الموجه لهذه الذات - الشعب ليس أن تُحرّر البشرية، بل أن تحقّق لنفسها "عالم الروح الحقيقي"، الذي هو "أعنى قوة للحفاظ على البقاء يمكن أن تجمدها ضمن قوى الأرض والدم". هذا الإتحام بحكاية العرق والعمل في حكاية الروح كطريقة لإضفاء المشروعية على المعرفة ومؤسساتها هو إتحام تمس مرتين: فلأنه متباينات نظرياً، كان مقدراً له أن يجد أصدقاء كارثية في مجال السياسة.

[٨٠]

نزاع المشروعية

في المجتمع والثقافة المعاصرين - مجتمع ما بعد صناعي، ثقافة ما بعد حداثة (١٧١) - يصاغ سؤال مشروعية المعرفة بفردات مختلفة. فقد فقدت الحكاية الكبرى مصداقيتها، بصرف النظر عن نمط التوحيد الذي تستخدمه، وبصرف النظر عما إذا كانت حكاية تأملية أم حكاية تحرر.

ويمكن النظر إلى أقول الحكاية على أنه أحد آثار ازدهار التقنيات والتكنولوجيات منذ الحرب العالمية الثانية، ذلك الازدهار الذي حول الإهتمام من غايات الفعل إلى وسائله؛ كما يمكن النظر إليه على أنه أحد آثار إعادة نشر الرأسمالية الليبرالية المتقدمة بعد أن تراجعها تحت ضمانة الكينزية خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٦٠، وهو تجديد ألقى البديل الشيوعي ومنح قيعةً للتمتع الفردي بالسلع والخدمات.

ومهما بحثنا عن أسباب على هذا النحو فسوف تكون الخيبة من نصيبنا، وحتى لو تبيّنت هذه الفرضية أو تلك، فسوف يكون علينا أن نُفصّل الارتباط بين الميول المذكورة وبين أقول القوة الموحدة والمُضَيِّقة للمشروعية للحكائيتين الكبيرتين التأملية والتحرورية.

ومن المفهوم، طبعاً، أن يكون لكل من التجدد والرفاهية الرأسماليين، والصعود المحير للتكنولوجيا، أثرهما على وضع المعرفة. لكننا، لكي نفهم كيف كان العلم المعاصر قابلاً لتلك

التأثيرات قبل حدوثها بزمان طويل، لا بد لنا أولاً أن نحدد بذور "نزع المشروعية" (delegitimation) والعدمية التي كانت كامنة في الحكايات الكبرى للقرن التاسع عشر. في المقام الأول، يحافظ الجهاز التأملي على علاقة ملتبسة بالمعرفة - أنه يبين أن المعرفة لا تستحق هذا الاسم إلا إلى المدى الذي تنسج نفسها فيه ('ترتفع بنفسها' hebt sich auf : تتسامى) بأن تورد منظوماتها في خطاب من المستوى-الثاني (تسمية ذاتية autonymic) يمنحها المشروعية. وبمعادل هذا القول بأن الخطاب الاشاري، في حالته الباشرة، ذلك الخطاب الذي يستند على مرجع معين (كيان عضوي حي، أو خاصية كيميائية، أو ظاهرة فيزيائية، أو ما إلى ذلك) لا يعرف فعلاً ما يظن أنه يعرفه. العلم الوضعي ليس شكلاً من أشكال المعرفة. والتأمل يقتنذ على كبته. هكذا تُضَيَّر الحكاية التأملية الهيكلية تشكُّكاً معيناً تجاه المعارف الوضعية، كما يعترف هيجل نفسه (١٧٣).

إن العلم الذي لم يُكسب نفسه المشروعية ليس علماً حقيقياً؛ وإذا بدا أن الخطاب الذي كان المقصود منه إضفاء المشروعية على هذا العلم، ينتمي إلى شكل قبل-علمي من المعرفة، مثل حكاية "مبتدلة"، عندها يتم تبسيطه إلى أدنى مرتبة، إلى مرتبة أيديولوجيا أو أداة سلطة. ويحدث هذا دائماً إذا كانت قواعد لعبة العلم التي يشجبها ذلك الخطاب بوصفها إمبريقية تُطبَّق على العلم ذاته. فخذ مثلاً العبارة التأملية: "إن عبارة علمية ما تُعدُّ معرفة إذا، وفقط إذا، استطاعت أن تأخذ مكانها في عملية توليد شاملة".

والسؤال هو: هل هذه العبارة معرفة كما تُعرَّف هي نفسها المعرفة؟ فقط إذا استطاعت أن تأخذ مكانها في عملية توليد شاملة. وهو أمرٌ تستطيعه. فكل ما عليها أن تفعله هو أن تفترض سلفاً أن مثل هذه العملية موجودة (حياة الروح) وأنها هي نفسها تعبيرٌ عن تلك العملية. وفي الحقيقة، فإن هذا الافتراض المسبق لا غنى عنه بالنسبة للعبة اللغة التأملية، ويدونه؛ لن تكون لغة إضفاء المشروعية مشروعة؛ وستصاحب العلم في السقوط من حاله إلى الهراء، على الأقل إذا صدقنا كلمة المثالية بهذا الشأن.

لكن هذا الافتراض المسبق يمكن كذلك فهمه بمعنى مختلف، تماماً، معني بأخذنا في اتجاه الثقافة ما بعد الحداثية؛ يمكننا القول، تشبهاً مع المنظور الذي تبينناه آنفاً، أن هذا الافتراض المسبق يحدد منظومة القواعد التي يجب أن يقبلها المرء لكي يلعب اللعبة التأملية (١٧٤). مثل هذا التقييم يفترض، أولاً، أننا نقبل أن العلوم "الوضعية" تقل النمط العام للمعرفة، وثانياً، أننا نفهم أن هذه اللغة تتضمن افتراضاتٍ مسوقة شكلياً وبديهية معنية لا بد أن تجعلها واضحة دائماً. وهذا هو بالضبط ما يفعله نيتشه Nietzsche ولو بمصطلحات مختلفة، حين يبين أن "العدمية الأوروبية" تنبعت عن توجيه متطلبات صدق العلم ضد نفسها. (١٧٥)

من هنا، إذن، تنشأ فكرة عن المنظور ليست بعيدة تماماً، على الأقل في هذا الصدد، عن فكرة ألعاب اللغة. فما لدينا هنا هو عملية نزع مشروعية يغذيها نفس مطلب إضفاء المشروعية. إن "أزمة" المعرفة العلمية، التي ظلت الدلائل عليها تتراكم منذ نهاية القرن التاسع عشر، ليست وليدة انتشار عشوائي للعلوم، يُعدُّ هو نفسه أحد تأثيرات التقدم في التكنولوجيا وتوسع الرأسمالية. بل إنها تُشكِّل بالأحرى، تآكلاً داخلياً لبدأ مشروعية المعرفة. ثمة تآكل يعمل داخل اللعبة التأملية، وعن

طريق مختلفة نسج الشبكة الموسوعية التي كان كل علم يجد مكانه فيها، فإنه يطلق بالتالي سراح هذه العلوم.

هكذا تطرح للتساؤل الخطوط الفاصلة الكلاسيكية بين مختلف حقول العلم - تختفي المذاهب، وينشأ التداخل عند الحدود بين العلوم، وتولد من هذا مناطق جديدة. تُفسح مراتبية المعارف التأملية المجال لشبكة محيطة، و"مسطحة" من مجالات البحث، تكون الحدود فيما بينها في حالة سيولة دائمة. تتفتت "الكليات الجامعية" القديمة إلى معاهد ومؤسسات من كل نوع، وتقتل الجامعات، وتطفتها في إضفاء المشروع التأملي. ونتيجة تجريدها من مسؤولية البحث (الذي خنقته الحكاية التأملية)، فإنها تكتفي بنقل ما يُعد معرفة مستقرة، وتضمن من خلال التألق إعادة إنتاج المعلمين وليس إنتاج الباحثين. وهذه هي الحالة التي يجدها عليها نبشها ويدونها. (١٢٦)

أما إمكانية التآكل الكامنة في عملية إضفاء المشروع الأخرى، التي هي جهاز التعور المتشقق عن التثوير Aufklärung، فلا تقل اتساعاً عن تلك التي تعمل داخل الخطاب التأملي. لكنها تمس جانباً مختلفاً. إذ أن خاصيتها المميزة تتمثل في أنها تُرسي مشروع العلم والصدق على أساس استقلال المتحاورين المنخرطين في الممارسة الأخلاقية، والاجتماعية، والسياسية وكما رأينا، فإن شمة مشكلات مباشرة في هذا الشكل من المشروع؛ فالاختلاف بين عبارة إشارية ذات قيمة إدراكية وبين عبارة تعميديّة ذات قيمة علمية هو اختلاف علاقة بالموضوع، ومن ثم اختلاف كفاءة. وليس شمة ما يُثبت أنه إذا كانت عبارة تصف موقفاً واقعياً صادقة، فإنه ينتج من ذلك أن عبارة تعميديّة تقوم على أساسها (سيكون تأثيرها بالضرورة هو تعديل ذلك الواقع) ستكون عادلة.

خذ، على سبيل المثال، باباً مغلقاً، بين عبارتي "الباب مغلق" و "افتح الباب" ليس شمة علاقة استنتاج كما تُفكر، في منطق القضايا. إذ تنتمي العبارتان إلى منظومتين مستقلتين من القواعد تُعرفان نوعين مختلفين من العلاقة بالموضوع، ومن ثم الكفاءة. هنا، نجد أن تأثير تقسيم العقل إلى عقل إدراكي أو نظري من جهة، وعقل عملي من جهة أخرى، هو مهاجمة مشروع خطاب العلم، ليس على نحو مباشر، بل على نحو غير مباشر، يكشف أنه لعبة لغة لها قواعدها الخاصة (التي تقدم الشروط الأولية للمعرفة عند كائنة لمحة أولى منها) وليس لديها مبرر خاص للإشراف على لعبة الممارسة (ولا لعبة الإصاليات، أيضاً). هكذا توضع لعبة العلم على قدم المساواة مع الأخريات.

إذا تم تبني "نوع المشروع" هذا لأدنى درجة وإذا جرى توسيع مداه (كما يفعل فلتجنشتاين وWittgenstein على طريقتيه، وكما يفعل على طريقتهم مفكرون مثل مارتين بوبر Martin Buber وإيمانويل ليفيناس Emmanuel Lévinas) (١٢٧) عندها يصبح الطريق مفتوحاً أمام تيار هام من ما بعد الحداثة: العلم يلعب لعبته الخاصة؛ وليس قادراً على إضفاء المشروع على ألعاب اللغة الأخرى. فلعبة التعميّد، مثلاً، تفلت منه. لكنه في المقام الأول، ليس قادراً على إضفاء المشروع على نفسه، كما افترض التأمل أن بإمكانه أن يفعل.

ويبدو أن الذات الاجتماعية نفسها تتحلل في هذا التناثر لألعاب اللغة. إن الرابطة الاجتماعية لغوية، لكنها ليست منسوجة بخيوط واحد. إنها نسج يتكون من تداخل اثنتين على الأقل (ومن عدد غير محدد في الواقع) من ألعاب اللغة، تخضعان لقواعد مختلفة. يكتب فلتجنشتاين قائلاً:

"يمكن النظر إلى لغتنا على أنها مدينة عتيقة؛ متاهة من الشوارع والميادين الصغيرة، من المنازل القديمة والجديدة، ومن منازل ذات إضافات من فترات متعددة؛ ويحيط بذلك حشد من الأحياء الجديدة بشوارع مستقيمة منتظمة ومنازل متجانسة" (١٢٨) ولكي يوضح أن مبدأ الكل المتجانس unitotalité - أو المركب synthèse تحت سطوة ميتا- خطاب معرفي- غير قابل للتطبيق، فإنه يُضخّم "بلدة" اللغة لتناقض القياس المركب (التسلسل) sôrite القديم، بأن يسأل: "كم منزلاً أو شارعاً يتطلب الأمر قبل أن تبدأ بلدة ما في أن تكون بلدة؟" (١٢٩)

تُضاف لغات جديدة إلى اللغات القديمة، مُكوّنة ضواحي للبلدة القديمة: "رمزة الكمياء وتدوين notation حساب التفاضل التناهي الصغير". (١٣٠) وبعد خمس وثلاثين سنة يمكننا أن نضيف إلى القائمة: لغات الآلات، ومصنفونات نظرية اللعب، والنظم الجديدة للتدوين الموسيقي، ونظم تدوين الأشكال غير - الإشارية للمنطق (علم المنطق الزمني du temps ومنطق الواجبات déontiques، والمنطق الشرطي modales)، ولغة الشفرة الوراثية، والخطوط البيانية للبيانات الفوتولوجية، وهلم جرا.

وقد يتشكل لدينا انطباع متشائم عن هذا التفتت: فلا أحد يتحدث كل تلك اللغات، وليس لها ميتا- لغة عامة، ومشروع النظام - الذات فاشل، وهدف التحرير ليس له علاقة بالعلم، وبمعيننا منغرسون في وضعية هذا القرع أو ذاك من فروع المعارف الخاصة، وقد تحول الدارسون العارفون إلى علماء، وأصبحت مهام البحث المنكشة مقسمة إلى تخصصات صغيرة ولا يمكن لأحد أن يجيدها جميعاً. (١٣١) والفلسفة التاملية أو الإنسانية النزعة مُجترَبة على التخلي عن واجبات إضفاء الموضوعية، (١٣٢) مما يُفسّر لماذا تواجه الفلسفة أزمة حيثما أصرت على انتحال تلك الوظائف، أمّا حيث تكون من الواقعية بحيث تتخلى عنها، فإن الفلسفة تُختزل إلى دراسة أنساق المنطق أو تاريخ الأفكار. (١٣٣)

هذا التشاؤم هو الذي غذى جيل بداية القرن في فرنسا، ليس فقط الفنانين من أمثال موزيل Musil، وكراوس Kraus، وهوفمانستال Hofmannsthal، ولوز Loos، وشونبرج Schönberg، وبروخ Broch، بل كذلك الفيلسوفين ماخ Mach وفيتجنشتاين. (١٣٤) وقد حملوا الوعي بنزع المشروعية والمسؤولية النظرية والفنية عنه إلى أبعد مدى ممكن. وبإمكاننا اليوم أن نقول أن عملية الحداد قد اكتملت. وما من حاجة لبده كل شيء من جديد. وقوة فيتجنشتاين تكمن في أنه لم يخبر الوضعية التي كانت تُطوّراً حلقة فيينا، (١٣٥) لكنه وضع في بحثه حول ألعاب اللغة خطوطاً عريضة لنزع من المشروعية لا يقوم على أساس الأدائية، وهذه هي الشغل الشاغل للمجتمع ما بعد الحديثي. فقد فقد معظم الناس الحنين للحكاية المفقودة. ولا يستتبع ذلك بآية حال أنهم قد اختزلوا إلى الهمجية. وما ينقذهم منها هو معرفتهم بأن المشروعية لا يمكن أن تنبثق إلا من نفس ممارستهم اللغوية وتفاعلهم التواصلي. إن العلم الذي "يخفي ابتسامته في لحيته" إزاء كل معتقد آخر قد عبهم تنقش الواقعية الحثث. (١٣٦)

البحث وإرساء مشروعيته من خلال الأدائية

فلنعد الآن إلى العلم ونبدأ بنمض برجماتيات البحث. تمر آليات البحث الجبروتية حالياً بتغييرين هامين: هما تضاعف طرق طرح الحجج، ومستوى التعقيد المتصاعد في عملية وضع البراهين.

وقد حاول أرسطو، وديكارت، وجون ستوارت ميل John Stewart Mill، بين آخرين، وضع القواعد التي يمكن بها لمنطوق إشاري أن ينال موافقة المخاطب به (١٧٧) إلا أن البحث العلمي لايرلي أهمية كبرى لتلك المناهج. إذ أن بإمكانه، كما ذكرنا آنفاً، أن يستخدم، بل إنه يستخدم بالفعل مناهج يبدو أن خصائصها البرهانية تتحدى العقل الكلاسيكي. وقد جمع باشلارد Bachelard قائمة بها لا تزال ناقصة. (١٧٨)

الآن أن هذه اللغات لا تُستخدم كيفما اتفق. فاستخدامها خاضع لشرط يمكن أن نُسميه برجماتياً؛ فلابد لكل واحدة منها أن تصوغ قواعدا الخاصة وتطلب من المخاطب قبولها. ولتحقيق هذا الشرط، يجري تعريف بديهية تتضمن تعريفاً للرموز التي ستستخدم في اللغة المقترحة، ووصف الشكل الذي يجب أن تأخذه التعبيرات في اللغة لكي تحظى بالقبول (عبارات جيدة الصياغة)، وتعداد العمليات التي يمكن إجراؤها على التعبيرات المقبولة (البديهيات بالمعنى الضيق). (١٧٩)

لكن كيف نعرف ما يجب أن تحتمل عليه بديهية ما، أو تحتمل عليه بالفعل؟ الشروط التي أوردناها أعلاه هي شروط شكلية. ولابد من وجود ميتا-لغة لتحدد ما إذا كانت لغة معينة تحقق الشروط الشكلية للبديهية؛ وهذه الميتا - لغة هي المنطق.

عند هذه النقطة لابد من توضيح موجز. فالتحيز بين شخص يبدأ بوضع بديهية ثم يستخدمها لإنتاج منطوقات تُعرب بأنها مقبولة، وبين عالم يبدأ بوضع وتقرير الحقائق وعندئذ يحاول اكتشاف بديهيات اللغة التي يستخدمها في صياغة منطوقاته، هذا التحيز ليس خياراً منطقياً، بل مجرد خيار إمبيريقى. وهو ذو أهمية كبيرة، بالتأكيد، بالنسبة للباحث، وكذلك بالنسبة للفيلسوف، لكن في كلتا الحالتين يكون السؤال عن صلاحية المنطوقات هو نفس السؤال. (١٨٠)

أما السؤال التالي فأكثر ارتباطاً بالمشروعية: بأي معايير يُعرف المنطوق الخصائص المطلوبة في بديهية؟ هل هناك نموذج للغات العالمية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك نموذج واحد؟ وهل يقبل التحقق؟ الخصائص المطلوبة عموماً في تركيب نسق شكلي (١٨١) هي الاتساق (فالنظام غير المتسق بالنسبة للنفي، مثلاً، سيفسح المجال في نفس الوقت لقضية وعكسها)، والاتصال التركيبي (فالنسق سيفقد اتساقه إذا اضيفت إليه بديهية) والفصل décidabilité (لابد من وجود خطوات فعالة للفصل فيما إذا كانت قضية مُعطاة تنتمي للنسق أم لا)، واستقلال البديهيات فيما بينها. لكن بوردل Gödel قد أثبت فعلاً وجود قضية في نسق الحساب Le système arithmétique لا تقبل

الإثبات ولا النفي داخل ذلك النسق؛ وهذا يستتبعه أن نسق الحساب يحقق في تحقيق شرط الاكتساب. (١٤٧)

وحيث أن بالإمكان تعميم هذا الموقف، فلا بد من قبول أن لكل الأنساق الشكلية حدود داخلية. (١٤٧) وينطبق هذا على المنطق؛ فالميتا- لغة التي يستخدمها لوصف استنتاجية (تتقدم على بديهيات) هي اللغة "الطبيعية" أو "العادية"؛ وهذه اللغة عامة، حيث أنه يمكن ترجمة كل اللغات الأخرى إليها، لكنها ليست متسقة بالنسبة للنفي - إنها تسمح بتشكيل تناقضات. (١٤٤)

يتطلب هذا إعادة صياغة لسؤال مشروعية المعرفة. فحين يتم الإعلان عن صدق قضية إشارية، يكون ثمة افتراض مسبق بأن نسق البديهيات الذي يمكن داخل نطاقه الفصل في هذه القضية والبرهنة عليها، بأن هذا النسق قد صيغ فعلاً، وأنه معروف للمتحاورين، وأنهم قد قبلوا أنه "رضٍ شكلياً" بقدر الإمكان. وقد كانت هذه هي الروح التي تطورت بها رياضيات جماعة بورباكي Bourbaki (١٤٥) لكن بالإمكان إبداء ملاحظات ماثلة على العلوم الأخرى؛ لأنها تدين بمكانتها لوجود لغة لا يمكن البرهان على القواعد التي تعمد بها، لكن هذه القواعد موضع إجماع من الخبراء. وهذه القواعد، أو بعضها على الأقل، هي مطالب. والمطلب هو صيغة من صيغ التعقيد.

عكذا فإن طرح الحجج، المطلوب لجعل منطق علمي مقبولاً، يخضع لقبول "أول" (يتجدد باستمرار في الحقيقة بفضل مبدأ التكرارية *récurtivité*) للقواعد التي تحدّد طرق طرح الحجج المسموح بها. وتنتج من هذا خاصيتان جديرتان بالذكر للمعرفة العلمية: هما مرونة وسائطها، أي تعدّد لغاتها؛ وطابعها بوصفها لعبة براجماتية - أي أن مقبولة "النتائج" (أي المنطوقات الجديدة) التي تقري فيها تُعتمد على تعادد مُبرم بين الشركاء. وثمة نتيجة أخرى هي أن هناك نوعين مختلفين من "التقدم" في المعرفة: أحدهما يناظر نقلة جديدة (حجة جديدة) ضمن نطاق القواعد المستقرة؛ والثاني يناظر ابتكار قواعد جديدة، وبعبارة أخرى، تحولاً إلى لعبة جديدة (١٤٦).

وبالطبع، يصاحب هذه الترتيبة الجديدة تحولاً أساسياً في مقولة العقل. يحب محل مبدأ الميتا- لغة الشاملة مبدأ تعدّد الأنساق الشكلية والتركيبية القادرة على إثبات صدق المنطوقات الإشارية؛ وهذه الأنساق تصفها ميتا- لغة شاملة لكنها غير متسقة. وما اعتدنا اعتباره تناقضاً، أو حتى غلطاً في البرهان *paralogism*، في معرفة العلم الكلاسيكي أو الحديث، يمكنه، في بعض هذه الأنساق، أن يكتسب قوة إقناع جديدة وينال قبول جماعة الخبراء (١٤٧). ويمكن لمنهج لعبة اللغة الذي اتبعته هنا أن يزعم لنفسه مكاناً متوازناً في هذا التيار من الفكر.

أما الجانب الأساسي الآخر من البحث، وهو إنتاج البرهان، فيأخذنا في اتجاه مختلف تماماً. إنه في الأساس جزء من عملية برهنة تستهدف كسب القبول لمنطوق جديد (مثلاً، الإدلاء بشهادة أو تقديم قرينة في حالة البلاغة القضائية) (١٤٨). لكنه يمثل مشكلة خاصة: أن المرجع ("الواقع") هو ما يُطلب هنا إلى منصفة الشهادة ويُستشهد به في المناظرة بين العلماء.

وقد أوضحت بالفعل أن مسألة البرهان إشكالية حيث أن البرهان بحاجة إلى البرهنة عليه. وباستطاعة المرء أن يبدأ بنشر وصف لكيفية التوصل إلى البرهان، حتى يمكن للعلماء الآخرين التأكيد من النتيجة عن طريق تكرار نفس العملية. لكن مازال يشترج ملاحظة واقعة ما ليتمكن البرهنة

عليها. فما الذي يكون ملاحظة علمية؟ هل هو تسجيل الواقعة بالعين، أو الأذن، أو أي عضو إحساس؟ (١٤٩). الحواس خادعة، ومداها وقوة تمييزها محدودة.

هنا تدخل التكنولوجيا. فقد نشأت المعدات التقنية كمعاونات إضافية للأجهزة البشرية أو كأنظمة فسيولوجية وظيفتها استقبال البيانات أو تحديد السياق (١٥٠). وهي تتبّع مبدأً، هو مبدأ الأداء الأمثل؛ أي جعل المخرجات عند حدها الأقصى (المعلومات أو التعديلات الناتجة) وجعل المدخلات عند حدها الأدنى (الطاقة المستهلكة خلال العملية) (١٥١). من هنا فالتكنولوجيا لعبة لا تنتمي إلى الصادق، أو العادل، أو الجميل، أو ماشابه، بل إلى النعالية efficiency: "فالنقلة" التقنية تكون "جيدة" حين تؤدي عملها بشكل أفضل و/أو تستهلك طاقة أقل من أخرى غيرها.

هذا التعريف للكفاءة التقنية هو تطور متأخر. فلزمن طويل كانت الاختراعات تأتي من حين لآخر، كنتيجة لبحث بالصدفة، أو لبحث يتصل بالفنون (technai) أكثر منه بالمعرفة: فاغريق الفترة الكلاسيكية، على سبيل المثال، لم يقيموا علاقة وثيقة بين المعرفة والتكنولوجيا (١٥٢). وخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان عمل "ذوي البصيرة" لا يزال أمراً من أمور حب الإستطلاع والتجديد الفني (١٥٣). وظلت الحال كذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر (١٥٤). ويمكن القول أنه ما زالت تجري، حتى يومنا هذا، نشاطات إختراع تقني "محمومة"، تتصل أحياناً بالبريكولا، bricolage خارج متطلبات البرهنة العلمية (١٥٥). إلا أن الحاجة إلى البراهين تزداد قوة مع حلول برابجانيات المعرفة العلمية محل المعرفة التقليدية أو المعرفة القائمة على الحدس. وفي ختام المقال في المنهج فيديكارث يطالب بأموال للمختبرات. تظهر مشكلة جديدة: هي أن المعدات التي تحسّن أداء الجسم الإنساني إلى الحد الأمثل يفرض التوصل إلى البرهان، تتطلب المزيد من الإنفاق. ودون نقود، ما من برهان- مما يعني عدم التحقق من المنطوقات وعدم التوصل إلى الصدق. تصبح ألغاب اللغة العلمية ألغاب الأغنياء، التي تتورّف فيها للأكثر ثراءً أفضل فرصة ليكون على صواب. هكذا تنقر المعادلة بين الثروة، والفعالية، والصدق.

وما حدث في نهاية القرن الثامن عشر، مع الثورة الصناعية الأولى، هو اكتشاف مقلوب هذه المعادلة: لتكنولوجيا بدون ثروة، لكن لا ثروة بدون تكنولوجيا. أي جهاز تقني يتطلب استثماراً؛ لكنه لما كان يحسّن إلى الحد الأمثل فعالية المهمة التي يطبّق فيها، فإنه يحسّن كذلك إلى الحد الأمثل فائض القيمة المستخلص من هذا الأداء المحسّن. وكل المطلوب هو تحقيق فائض القيمة، أن يُباع ناتج المهمة المؤدّة، بمبراة أخرى. ويمكن إغلاق النظام على النحو التالي: يباد تدوير جزء من البيع في رصيد أبحاث مكّرس لزيادة تحسين الأداء. عند هذه اللحظة بالضبط، يصبح العلم قوة إنتاج، أي، لحظة في دورة رأس المال.

كانت الرغبة في الثروة أكثر من الرغبة في المعرفة هي ما أجبر التكنولوجيا في البداية على ضرورة تحسين الأداء وإيجاد المنتج. وقد سبق ارتباط التكنولوجيا "العنصري" بالربح اتحادها مع العلم. ولم تصبح التكنولوجيا هامة بالنسبة للمعرفة المعاصرة إلا من خلال توسّط روح أدائية عامة. وحتى في أيامنا لا تخضع المعرفة خضوعاً تاماً للاستثمار التكنولوجي (١٥٦).

أما المشكلة العلمية لتمويل البحث فتحلها الرأسمالية على طريقتها: بصورة مباشرة، بتمويل

إدارات البحث في الشركات الخاصة، التي توجّه فيها مطالبُ الأدائية وإعادة التسويق للبحث، أولاً وقبل كل شيء، باتجاه "التطبيقات" التكنولوجية؛ وبصورة غير مباشرة، عن طريق مؤسسات أبحاث خاصة، أو مملوكة للدولة، أو مشتركة، تمنح إعانات على البرامج للإدارات الجامعية، ومعامل الأبحاث، ومجموعات البحث الخاصة دون انتظار لعائد فوري من نتائج العمل - ويتم هذا بناءً على نظرية أن البحث يجب تمويله بالخسارة لدى زمني محدّد لزيادة فرصة أن يخرج منه تفهيد حاسم، ومن ثم عالي الربحية^(١٥٧). وتفتح الدول القومية، خصوصاً في مرحلتها الكثرية، نفس القاعدة: البحث التطبيقي من جهة، والبحث الأساسي من الجهة الثانية. وهي تتعاون مع الشركات الكبرى من خلال عديد من الإدارات الحكومية^(١٥٨). وتعدّ المعايير السائدة لإدارة العمل في الشركات الكبرى إلى مختبرات العلم التطبيقي: المراتبية، واتخاذ القرار مركزياً، والعمل الجماعي، وحساب العائدات الفردية والجماعية، وتطوير برامج يمكن بيعها، وأبحاث السوق، وما إلى ذلك^(١٥٩). وتضاهي المراكز المكرّسة للبحث "الخالص" من ذلك بدرجة أقل، لكنها أيضاً تنطلق تمويلياً أقل.

هكذا فإن وضع البرهان، الذي هو الأساس مجرد جزء من عملية برهنة تستهدف نيل موافقة المخاطبين بالرسائل العلمية، يقع تحت سيطرة لعبة لغة أخرى، لم يعد الهدف فيها هو الصدق، بل الأدائية - أي أفضل معادلة ممكنة للمُدخلات/المُخرجات. ولابدّ للدولة و/أو الشركة أن تتخلّى عن الحكايات المثالية والإنسانية الزعّة للمشروعية لكي تهرّس الهدف الجديد: ففي خطاب ممولى البحث نبي أيامنا، يكون الهدف الوحيد المعقول هو السُلطة. يُشترى العلماء، والتقنيون، والمعدات لا لكي يجدوا الحقيقة، بل لدعم السلطة.

والسؤال هي تحديد ما يتكوّن منه خطاب السلطة وما إذا كان بإمكانه إقامة مشروعية. لأول وهلة، يبدو أن ما يجمع من ذلك هو التفرقة التقليدية بين القوة والحق، بين القوة والحكمة - وبعبارة أخرى، بين ما هو قوي، وما هو عادل، وما هو صادق. وقد أشارت إلى عدم التناسب ذاك فيما سبق. على أساس نظرية ألعاب اللغة، حين وضعتُ تفرقةً بين اللعبة الإشارية (التي ترتبط بتفرقة الصادق/الزائف) واللعبة التعقيدية (التي تنتمي إلى تفرقة العادل/الجارّ) واللعبة التقنية (التي يكون المعيار فيها هو تفرقة الدّعال/غير الدّعال). ويبدو أن "القوة" تنتمي برمتها إلى هذه اللعبة الأخيرة، لعبة التكنولوجيا. وأنا أشتكي هنا الحالة التي تصل فيها القوة بواسطة الإرهاب. فهذه تقع خارج نطاق ألعاب اللغة، لأن فعالية تلك القوة تقوم بالكامل على أساس التهديد بتصفية اللاعب الخصم، وليس على أساس القيام "بنقطة" أفضل منه. وحيثما كانت الفعالية (أي الحصول على الأثر المطلوب) مستمدةً من "قُل أو افعل، هذا، وإلا فلن نتحدث ثانية أبداً"، فإننا نكون داخل مجال الإرهاب، وتتمزق الرابطة الاجتماعية.

لكن تبقى حقيقة أن الأدائية لما كانت تزيد القدرة على الوصول إلى البرهان، فإنها كذلك تزيد قدرة المرء على أن يكون على صواب؛ لا بد للمعيار التقني، الذي دخل إلى المعرفة العلمية على نطاق واسع، أن يؤثر على معيار الصدق، وقد قيل الشيء نفسه عن العلاقة بين العدالة وبين الأداء: فإمكانية إصدار أمر ما تزداد مع ازدياد فرص تطبيقه، مما يزيد بدوره مع ازدياد قدرة من يصدره على الأداء. وقد قاد هذا لومان Luhmann إلى افتراض أن معيارية القوانين تحل محلها أدائية الإجراءات في المجتمعات ما بعد الصناعية^(١٦٠). و"التحكّم السياقي"، أي تحصيل الأداء المكتسب

وفقاً لوظيفة التأهيل المهني التي يقوم بها التعليم العالي، فإنه مازال يتوجّه إلى شباب النخبة الليبرالية، الذين ينقل إليهم الكفاءة المطلوبة في كل مهنة. وينضم إليهم، من طريق أو آخر (من خلال معاهد التكنولوجيا، مثلاً) -وكل هذه الطرق تتمشى، رغم ذلك، مع نفس النموذج التعليمي- المخاطبين في مجالات المعرفة الجديدة المرتبطة بالتقنيات والتكنولوجيات الجديدة، وهؤلاء من جديد، هم شباب لم يصبحوا "عاملين" بعد.

وفيما عد هاتين الفئتين من الطلبة، اللتين تعيدان انتاج "الانتاجات المهنية" و"الانتاجات التقنية"، فإن بقية الشباب الموجودين في الجامعات هم في أغلبهم عاطلين لا تدرجهم الإحصاءات في قوائم الباحثين عن عمل، رغم أنهم يفوقون في أعدادهم الطلبة المبتدئين في التخصصات التي يوجدون بها (وهي الفنون والعلوم الإنسانية). ورغم سنهم، فإنهم يتحمون في الحقيقة للفئة الجديدة من مخاطبي المعرفة.

فالجامعة، بالإضافة إلى وظيفتها المهنية، قد بدأت، أو لابد أن تبدأ، في لعب دور جديد في تحسين أداء النظام - هو دور إعادة التأهيل والتعليم المستمر. (١٧٠) وخارج الجامعات، أو الأقسام، أو المؤسسات ذات التوجه المهني، لن تعود المعرفة تُنقل ككتلة واحدة en bloc، مرةً وإلى الأبد، للشباب قبل دخولهم قوة العمل؛ بل سيجري تقديمها "حسب القائمة" à la carte لبائعين إما أنهم يعملون بالفعل أو يتوقعون ذلك، بفرض تحسين مهاراتهم وفرص ترقيةهم، لكن كذلك لمساعدتهم على اكتساب المعلومات، واللغات، وألعاب اللغة التي تتيح لهم توسيع آفاقهم المهنية وكذلك تهذيب خبرتهم التقنية والأخلاقية. (١٧١)

ولا يخلو المسار الجديد الذي يتخذه نقل المعرفة من الصراع فكما أن من مصلحة النظام، وبالتالي "صانعي القرار"، فيه، أن يشجعوا التقدم المهني (حيث أنه سيجسّن أداء المجموع بالتأكيد)، فإن أي تجريب في الخطاب، والمؤسسات، والقيم (مع "الاضطرابات" المهنية التي يحدثها في المنهج، وفي الإشراف على الطلاب واختبارهم، وفي البيداغوجيا -ناهيك عن عواقبها الاجتماعية- السياسية) يُعتبر معدوم أو قليل القيمة التشغيلية ولا يُولى له أي اهتمام باسم جذبة النظام. لكن هذا التجريب يقدم مهراً، من النزعة الوظيفية؛ ولا يجب إهماله بخلة حيث، أن النزعة الوظيفية ذاتها هي التي فتحت له الطريق. (١٧٢) لكن من المأمون أن نفترض أن مسئولية ستؤول إلى شبكات عبر جامعية. (١٧٣)

على أية حال، وحتى لو لم يكن مبدأ الأدواتية يُعين في كل الحالات على تحديد السياسة الواجب اتباعها، فإن تأثيره العام هو اختضاع مؤسسات التعليم العالي للسلطات القاتية. وفي اللحظة التي لا تعود فيها المعرفة هدفاً في ذاتها -هو تحقيق الفكرة أو تحرير البشر- لا يعود ثقلها مسئولية معصورة في الأساطلة والطابة. ومقولة "امتياز الجامعة" تنتمي الآن إلى عهد مضى. والاستقلال" المنحوق للجامعات بعد أزمة أواخر الستينيات يكاد يكون بلا معنى إذا نظرنا إلى حقيقة أن مجموعات المدرسين ليس لها في أي مكان تقريباً سلطة تقرير ميزانية معاهدها! (١٧٤) وكل ما نستطيع عمله هو توزيع المهام المخصصة لها على بنودها، وهم في ذلك يمثلون آخر خطوة في تلك العملية. (١٧٥)

ما الذي يجري نقله في التعليم العالي؟ في حالة التأهيل المهني، وإذا اقتصرنا على وجهة النظر الوظيفية الضيقة، فإن الشيء الأساسي الذي يجري نقله هو مخزون مُرتَّب من المعرفة المستقرة. وقد يكون لتطبيق التكنولوجيات الجديدة على هذا المخزون تأثير ملحوظ على وسيط النقل. ولا يبدو ضرورياً على الإطلاق أن يكون الوسيط محاضرةً يلقبها أستاذ بنفسه على طلبة صامتين، وتقتصر فيها الأسئلة على الفصول "العلمية" التي يديرها مساعد. فبقدر ما تكون المعارف قابلةً للترجمة إلى لغة الكمبيوتر ويتم استبدال الأستاذ التقليدي بنوك الذاكرة، يمكن أن تتولى التعليم آلات تربط. بنوك الذاكرة التقليدية (المكتبات، وما إلى ذلك) وبنوك المعلومات المبرمجة بأجهزة ذكية موضوعة في متناول الطالب.

ولن نضار الهيدروجين بالضرورة. فسوف يظل الطلبة بحاجة إلى تعلم شيء: ليس المضامين، بل كيفية استخدام الأجهزة. ومعنى هذا، من جهة، تعليم لغات جديدة، ومن جهة أخرى، قدرة أرقى على التعامل مع لعبة لغة الاستفهام - أين يجب توجيه السؤال، أي ما هو بنك الذاكرة المناسب لما نحن بحاجة إلى معرفته؟ كيف يجب صياغة السؤال لتجنب إساءة الفهم؟ إلى آخره. (١٧٦) من هذه الزاوية، يجب أن يكون التدريب الأساسي في المعلوماتية، وخصوصاً التليماطيقا télématique، شرطاً أساسياً في الجامعات، على نفس النحو الذي نجد عليه إجابة لغة أجنبية الآن، على سبيل المثال. (١٧٧)

في سياق الحكايات الكبرى للمشروعية فقط - حياة الروح و/أو تحرير البشرية - قد يبدو الاستبدال الجزئي للعاملين بالآلات غير مناسب أو حتى غير محتمل. لكن الاحتمال هو أن هذه الحكايات لم تعد تمل الآن القوة الدافعة الرئيسية وراء الاهتمام باكتساب المعرفة. وإذا كان الدافع هو السلطة، فلن يعود هذا الجانب من العملية التعليمية الكلاسيكية موضع بحث. والسؤال (الصريح أو المضمّر) الذي يسأله الآن الطالب المهني، أو الدولة، أو معاهد التعليم العالي لم يعد "هل هذا صادق؟ بل "ما فائدته؟". وفي سياق تسويق المعرفة، غالباً ما يكون هذا السؤال مساوياً لسؤال: "هل يمكن بيعه؟". وفي سياق نحو القوة: "هل هو فعال؟" إن امتلاك الكفاءة في مهارة ذات وجهة أدائية يبدو بالفعل قابلاً للبيع في الشروط التي شرحناها، وهو فعال بالتعريف. أما ما يخفق في الامتحان فهو الكفاءة كما تصرفها المعايير الأخرى - صادق / زائف، عادل/ جائر، الخ - وكذلك، بالطبع، الأدائية المنخفضة عموماً.

يخلق هذا إمكانية سوق ضخمة للكفاءة في المهارات التشغيلية. وسوف يكون من يملكون هذا النوع من المعرفة محط غرور أو حتى سياسات إغراء (١٧٨) وفي ضوء ذلك، لا يكون ما تقترب منه هو نهاية المعرفة... على العكس تماماً. فبنوك المعلومات هي موسوعة الغد. وهي تتجاوز قدرة أي واحد من مستخدميها، إنها هي "الطبيعة" بالنسبة للإنسان ما بعد الحديث. (١٧٩)

لكن يجب ملاحظة أن العملية التعليمية لا تتكون ببساطة من نقل المعلومات، والكفاءة، حتى حين نعرفها بأنها مهارة تشغيلية، لا نتحول ببساطة إلى التمتع بذاكرة جديدة تحفظ البيانات أو سهولة الوصول إلى كمبيوتر. وبدلها أن أهم شيء هنا هو القدرة على تحديث المعلومات المتعلقة بالوضع لحل مشكلة "هنا والآن"، وتنظيم تلك البيانات في استراتيجية فعالة.

وطالما ليست اللعبة لعبة معلومات كاملة، ستكون الميزة من نصيب اللاعب الذي تكون لديه

المعرفة ويمكنه الحصول على المعلومات. وهذه، بالتحريف، هي حالة الطالب وهو في وضع التعليم. لكن في ألعاب المعلومات الكاملة،^(١٨٠) لا يمكن أن تكون أفضل أدائية هي الحصول على معلومات إضافية بهذه الطريقة. بل إنها تنأى من ترتيب البيانات بطريقة جديدة، هي ما يشكل "نقطة" بالمعنى المحدد. ويتحقق هذا الترتيب الجديد عادةً بالربط بين سلاسل من البيانات كانت تُعدُّ مستقلة من قبل.^(١٨١) هذه القدرة على تطوير ما كان منفصلاً يمكن تسميتها الخيال. والسرعة هي إحدى سماتها.^(١٨٢) ويمكن تصور عالم المعرفة ما بعد الحدائية على أنه محكوم بلعبة المعلومات الكاملة، بمعنى أن البيانات في متناول كل خبير من حيث المبدأ؛ ليس ثمة سرٌّ علمي. ومع وجود كثافة متساوية (ليس في اكتساب المعرفة، بل في إنتاجها)، فإن ما تعتمد عليه الأدائية الإضافية في التحليل الأخير هو "الخيال"، الذي يسمح للمرء إما بعمل نقلة جديدة أو بتغيير قواعد اللعبة.

إذا كان من الضروري للتعليم الأيمل على إعادة إنتاج المهارات فحسب، بل على تقديمها أيضاً، تكون نتيجة ذلك أن نقل المعرفة لا يجب أن يكون مقصوراً على نقل المعلومات، بل لابد أن يتضمن التدريب على كل الإجراءات التي يمكن أن تزيد قدرة المرء على الربط بين الحقول التي يبقها التنظيم التقليدي للمعرفة منفصلةً بحذر عن بعضها. وشعار "الدراسات عبر- التخصصية" الذي أصبح شائعاً بوجه خاص بعد أزمة عام ١٩٦٨ لكنه كان موضع مطالبة أسبق بكثير، يبدو أنه يتحرك في هذا الاتجاه. وقد اصطدم بإقطاعية الجامعات، فيما يقال. لكنه اصطدم بأكثر من ذلك.

في النموذج الذي وضعه هببولت للجامعة، يجد كل علم مكانه في نسق يتوَّجه التأمل. وأي انتهاك لعلم من العلوم لحقل علم آخر لا يمكن إلا أن يخلّف الاضطراب، "والتشوش" في النسق، والتعاون بين هذه العلوم لا يمكن أن يحدث إلا على مستوى التأمل، في رؤوس الفلاسفة.

أما فكرة المقاربة عبر- التخصصية فتتميز عصر نزع المشروعية وإمبريقية المتعجّلة. فالعلاقة بالمعرفة لا تنفصل على أساس تحقيق حياة الروح أو تحرير البشرية، بل على أساس من يستخدمون آلة مفهومية ومادية معقدة ومن يستخدمون إمكانيات تشغيلها. وليس في حوزتهم ميتا- لغة أو ميتا- حكاية يصيغون فيها الهدف النهائي والاستخدام الصحيح لتلك الآلة. لكن لديهم حماس جنوني لتحسين أدائها.

كذلك فإن التأكيد على العمل الجماعي يرتبط بسيادة معيار الأدائية في المعرفة. فعندما يتعلق الأمر بقول الصدق أو الحكم بالعدل، لا يكون للأرقام معنى. ولا يكون لها مغزى إلا إذا كان التفكير في العدل والصدق يجري على أساس احتمال النجاح. وعموماً، يحسّن العمل الجماعي من الأداء، إذا تمت تأديته في شروط معينة فصلها علماء الاجتماع منذ زمن طويل.^(١٨٣) وقد ثبت، خصوصاً، أن العمل الجماعي ناجح بوجه خاص في تحسين الأدائية ضمن إطار نموذج معطى، أي لتنفيذ مهمة. وتكون مزاياه غير مؤكدة حين نطرق الحاجة إلى "تخيّل" نماذج جديدة، أي، على مستوى إدراكها. وقد كان ثمة حالات يبدو فيها أنه ينجح حتى في ذلك،^(١٨٤) لكن من الصعب أن نعزل ما يميز إلى تشكيل فريق العمل عما يعزى إلى النبوغ الفردي لأعضاء الفريق.

وسوف يلاحظ أن هذا التوجه يهتم بإنتاج المعرفة (البحث) أكثر من اهتمامه بنقلها. فالفصل التام بينهما يعني الوقوع في التجريد وربما كما غير مثمر حتى ضمن إطار الوظيفية والمهنية. ورغم

ذلك، فإن الحل الذي تتحرك باتجاه مؤسسات المعرفة في العالم أجمع يقوم في الحقيقة على الفصل بين هذين الجانبين للعملية التعليمية - إعادة الإنتاج "البسيطة" وإعادة الإنتاج "الممتدة". ويجري هذا عن طريق تخصيص كيانات من كل نوع - معاهد، مستويات أو برامج داخل المعاهد، مجموعات من المعاهد، مجموعات من التخصصات - إما لاختيار وإعادة إنتاج المهارات المهنية، أو لتطوير "وحفز" العقل "المبدعة". وقتوات التوصيل التي تتاح أمام الفئة الأولى يمكن تبسيطها وجعلها في متناول الناس العاديين. أما الفئة الثانية فتتمتع بامتياز العمل على نطاق أصغر في ظروف مساواة أرسقراطية. (١٨٥) ولايهم كثيراً إذا كانت الفئة الأخيرة تشكل رسمياً جزءاً من الجامعات.

لكن شيئاً واحداً يبدو مؤكداً، هو أننا نجد في كلتا الحالتين أن عملية نزاع المشروعية وسيادة معيار الأدائية يَدُكَّان ناقوس نهاية لعصر الأستاذ: فالأستاذ ليس أكفأ من شبكات بنوك الذاكرة في نقل المعرفة المستمرة وليس أكفأ من الفرق أو المجموعات عبر- التخصصية في تخيل ثقافات جديدة أو ألعاب جديدة.

[١٣]

العلم ما بعد الحداثي بوصفه بحثاً عن القلائق

كما أشرنا آنفاً، فإن برامجيات البحث العلمي، خصوصاً في بحثها عن طرق جديدة للبرهان، تشدد على ابتكار "ثقافات" جديدة وحتى فواعد جديدة لألعاب اللغة. ولا بد لنا الآن من القاء نظرة أعمق على هذا الجانب من المشكلة، الذي يعدُّ ذا أهمية حاسمة في الحالة الراهنة للمعرفة العلمية. ويمكننا القول، على سبيل المجاز، أن المعرفة العلمية تبحث، عن "حل للأزمة" - حل لأزمة الحتمية، فالحتمية déterminisme هي الفرضية التي تقوم عليها المشروعية عن طريق الأدائية؛ فحيث أن الأدائية تُعرَّف بأنها نسبة بين مدخلات ومخرجات، فإن ثمة افتراض مُسبق بأن النمق الذي يجري فيه إدخال المدخلات نمق مستقر، ولا بد أن يتبع هذا النمق "مساراً" منتظماً يمكن التعبير عنه بأنه وظيفة مستمرة لها ناتج، حتى يمكن توقع دقيق للمخرجات التي يمكن الحصول عليها.

هذه هي "الفلسفة" الوضعية للفعالية. وسوف أورد عدداً من الأمثلة البارزة كدليل ضد هذه الفلسفة وذلك لتسهيل المناقشة النهائية حول المشروعية. والهدف، باختصار، هو أن أبين على أساس أمثلة قليلة أن برامجيات المعرفة العلمية ما بعد الحداثية في ذاتها لها علاقة كبيرة بمطلب الأدائية.

لا يتوسع العلم بواسطة وضعية الفعالية. فالمعكس صحيح: إذ أن العمل على برهان يعني البحث عن، واختراع أمثلة مضادة، أي اختراع ما لا يمكن إدراكه؛ تأييد حجة يعني البحث

عن "التناقض" وجعله مشروعاً بقواعد جديدة في ألعاب التذليل العقلي. وفي كلتا الحالتين، لا تُطلب الفعالية لثانيتها؛ بل إنها تأتي، متأخرة أحياناً، كإضافة، عندما يقرر وأهو المنحة أخيراً الاهتمام بالحالة. (١٨٩) لكن ما لا يخفى أبداً في المجى المرة ثلر المرة، مع كل نظرية جديدة، أو افتراض جديد، أو منطق جديد، أو ملاحظة جديدة، فهو سؤال المشروعية. فليست الفلسفة هي التي توجه هذا السؤال إلى العلم، بل إن العلم هو الذي يوجهه إلى نفسه.

الشيء الذي مضى عهده ليس السؤال عما هو صادق وما هو عادل، بل اعتبار العلم وضئياً، وتهيبته إلى مرتبة محارف لامشروعية لها، نصف - معرفة، كما فعل المثاليون الألمان. وسؤال، "ما قيمة حجتك، ما قيمة برهانك؟" قد أصبح جزءاً من برامجيات المعرفة العلمية لدرجة أنه هو ما يضمن تحوّل الخطاب بحجة وبرهان معينين إلى مرسل لحجة وبرهان جديدين - وبذلك يضمن تحدد الخطاب العلمي وإحلال كل جيل من العلماء. والعلم يتطور - ولا أحد اليوم ينكر أنه يتطور - بتطوير هذا السؤال. وبينما يتطور هذا السؤال، فإنه يؤدي إلى السؤال التالي، أي المبتا- سؤال، سؤال المشروعية: "ما قيمة هذه 'المقيمة' التي تقولها؟" (١٨٧)

وقد أوضحت نقطة أن الملمح المدهش في المعرفة العلمية ما بعد الحدائرية هو أن الخطاب حول الفراغ الذي تحمّلها صالحة محايث ب (وضوح) لها. (١٨٨) وما كان يُعدّ عند نهاية القرن التاسع عشر فقداناً للمشروعية وسقوطاً في "البراجماتية" الفلسفية المنطقية مجرد فصل واحد من ذلك، تعافت منه المعرفة بأن ضمت داخل خطابها العلمي الخطاب حول صلاحية المنطوقات التي تعتبر بمثابة قوانين. وكما رأينا، فليس ذلك الضم عملية بسيطة، لكن تنشأ عنه "تناقضات" تؤخذ بجديّة بالغة و"حدود" على مدى المعرفة هي في الحقيقة تغييرات في طبيعة هذه المعرفة.

والبحث المبتا- حسابي الذي أدى إلى نظرية جودل Gödel هو نموذج صادق لكيفية حدوث هذا التغيير في الطبيعة. (١٨٩) لكن التحول الذي شهدته الديناميكا ليس أقلّ ثقيلاً لهذه الروح العلمية الجديدة، ويتمتع بأهمية خاصة هنا لأنه يدفعنا إلى إعادة النظر في مقولة تبرز بوضوح، كما رأينا، في النقاش حول الأداء، خصوصاً في مجال النظرية الاجتماعية: هذه هي مقولة النسق.

تتضمن فكرة الأداء وجود نسق بالغ الاستقرار لأنها تقوم على أساس مبدأ العلاقة، التي تكون قابلة للحساب دائماً من الناحية النظرية، بين الحرارة والشغل، بين المصدر الساخن والمصدر البارد، بين المدخل والمخرج. وتأتي هذه الفكرة من الديناميكا الحرارية. وترتبط بمقولة أن تطور أداء أي نسق يمكن توقعه إذا عرفنا كل المتغيرات فيه. والتحقق المثالي لهذا الشرط يجد تعبيره في خرافة لابلاس Laplace عن «الشیطان» (١٩٠): إنه يعرف كل المتغيرات التي تحدد حالة الكون في لحظة (١)، وهكذا يمكنه التنبؤ بحالته عند اللحظة (١) (١). هذه الخرافة تقوم على مبدأ أن الأنساق الفيزيائية، بما في ذلك نسق الأنساق المسمى الكون، تتبع منظومات منتظمة، والنتيجة أن تطورها يتبع مساراً منتظماً تنشأ عنه وظائف "قياسية" مستمرة (كما ينشأ عنه علم المستقبلات...).

وقد جاءت الميكانيكا الكمية والفيزياء الذرية لتحدّ من مجال قابلية هذا المبدأ للتطبيق بطريقتين، تختلف مدلولات واحدة منها في مداها. أولاً، أن تجديداً كاملاً للحالة المبدئية لنسق ما (أو كل المتغيرات المستقبلية فيه) سوف تتطلب اتفاقاً للطاقة يعادل على الأقل الطاقة التي

ولا يمكن جعلها متجانسة إلا إذا جعلناها نسبية بالنسبة لقياس تختاره. علاوة على ذلك، فإن منطق الكشافة لا يمكن صياغته، عند مستويات معينة، كمباراة إثبات بسيطة، بل يمكن ذلك فقط بجعل المنطق عبارة مشروطة من نوع: من المرجح أن الكثافة ستساوي صفراً لكن ليس من المستبعد أن تكون من مرتبة (١٠)، حيث (ن) عبارة عن رقم كبير جداً.

هنا، نجد أن العلاقة بين منطق العالم وبين "ما تقوله الطبيعة" تبدو وكأنها منظمة كلعبة دوين معلومات كاملة. ومشروطة منطق العالم تعكس حقيقة أن المنطق الضمني، الفريد (الإشارة) الذي ستنتجه الطبيعة غير قابل للتنبؤ. وكل ما يمكن حسابه هو احتمالية أن يقول المنطق شيئاً بحد شيء آخر. وعلى مستوى الفيزياء المتناهية الصغر، لا يمكن الحصول على معلومات "أفضل" - أي على معلومات ذات، قدرة أعلى على الأداء. والمشكلة ليس معرفة ماهو الخصم ("الطبيعة")، بل تحديد اللعبة التي يلعبها. وقد تراجع آينشتاين أمام فكرة أن "الرب يلعب الترد" (١٩٥٥)، إلا أن الترد على وجه الدقة هو لعبة يمكن فيها إثبات حدوث هذا النوع من الانتظامات الإحصائية "الكافية" (كما يتفق مع الصورة القديمة لشيفرة عليا). أما إذا لعب الرب البريدج، فلن يعود بالإمكان أن نعوذ بمستوى "الصدفة الأولية" التي نجدها في العلم إلى لامبالاة الترد بالوجه الذي يظهر منه، بل يجب أن نعوذها إلى الدهاء - أي إلى الاختبار، المتروك هو نفسه للصدفة، بين عدد من الاستراتيجيات الممكنة، وبخاصة (١٩٩).

ومن المقبول عموماً أن الطبيعة خصم لامبال، وليس خادعاً، وعلى هذا الأساس يجري التمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية (١٩٩٧) ويعني هذا، بتعابير براجماتية، أن الطبيعة هي المرجع في العلوم الطبيعية - خرساء، لكنها قابلة للتنبؤ مثل ترد تلقية عدداً متخفاً من المرات - يتبادل حوله العلماء منطوقات، إشارية تشل ثقلات يلعبونها ضد بعضهم. أما في العلوم الإنسانية، من الجهة الأخرى، فإن المرجع (الإنسان) مشارك في اللعبة. يتكلم ويطور إستراتيجية (إستراتيجية مختلفة، ربما) ليواجه إستراتيجية العالم: هنا لا يكون نوع الصدفة التي يواجهها العالم لامبالياً أو قائماً على أساس الشيء، بل سلوكية أو إستراتيجية - تنافرية، بعبارة أخرى.

يمكن الجدال بأن هذه المشكلات تخص الفيزياء المتناهية الصغر وأنها لا تمنع من قيام دوائر مستمرة دقيقة بما يكفي لتشكّل أساس التنبؤات الاحتمالية عن تطوّر أي نسق معطى. وهذه هي الحجّة التي يستخدمها منظور نظرية الأنساق الذين هم أيضاً منظور المشروعية عن طريق الأداء - لمحاولة استعادة حقوقهم. إلا أن هناك تيار في الرياضيات المعاصرة يشكك في نفس إمكانية القياس الدقيق وبذلك يشكك في إمكانية التنبؤ بسلوك الموضوعات حتى على المستوى الإنساني.

ويورد ماندلبروت Mandelbrot مصدراً له نص بيران الذي ناقشناه أعلاه. لكنه يمتطي، بالتحليل في اتجاه غير متوقع. يكتب أن "الدوال ذات المشتقات هي أبسط وأسهل ما يمكن العمل به، إلا أنها استثنائية. وإذا استخدمنا لغة هندسية، فإن المنحنيات التي لا مماس لها هي القاعدة، والمنحنيات المنتظمة، مثل الدائرة، مثيرة للاهتمام، لكنها خاصة جداً." (١٩٩٩)

هذه الملاحظة ليست مجرد موضوع للفضول البليد لكنها صالحة لأغلب المعطيات التجريبية؛ فالخطوط الخارجية لقناع من الماء الصابوني، المالح، تُقدّم من عدم الانتظام ما يجعل من المستحيل

على العين أن ترسم مُناساً لأي نقطة على سطحها والنموذج القابل للتطبيق هنا هو نموذج الحركة البراونية، التي إحدى خصائصها المعروفة هي أن مُنتَجَه إزاحة حركة الجزيء من نقطة معطاه متكافئ isotrope أي أن كل الاتجاهات المحتملة ممكنة على قدم المساواة.

لكننا نصلطدم بنفس المشكلة على مستويات أكثر ألفة كذلك- فإذا أردنا- مثلاً، أن نجري قياساً دقيقاً لساحل إقليم بريتاني، أو للوجه البركاني للقمر، أو لتوزيع مادة الكواكب، أو لتردد نبضات التداخل خلال مكالمات هاتفية، للإضطراب عموماً، بشكل السحب، وبإختصار، غالبية الموضوعات التي لم تتل خطوطها العامة وتوزيعاتها تقنياً قياسياً على يد البشر.

ويبين ماندلبروت أن معطيات من هذا النوع تصف منحنيات مشابهة لمنحنيات الدوال المبهتة التي ليس لها مشتقات، والنموذج المبسط لذلك هو منحنى كوخ^(٢٠٠) Koch، فهو يماثل ذاته، ويمكن أن نبين أن بعد التشابه - الذاتي الذي يتشكل فيه ليس رقماً صحيحاً بل لو $4/3$ ، ومن المبرر أن نقول إن هذا المنحنى يقع في فراغ يتراوح "عدد أبعاده" بين واحد واثنين، وبذلك يقع في مكان ما بين الخط والسطح المستوي. ولأن بعد التشابه الذاتي المشار إليه ففى هذه المنحنيات هو كسراً، فإن ماندلبروت يسمي الأشياء من هذا النوع كسريات.

ويتحرك عمل رينيه توم René Thom في اتجاه مماثل^(٢٠١) فهو يتشكك مباشرة في صلاحية مقولة النسق المستقر، التي تُعد فرضاً مسبقاً في حتمية لابلان وحتى في نظرية الاحتمالات. يؤسس توم لغة رياضية تسمح بوصف شكلي للاضطرابات التي تمكن أن تطرأ في ظواهر محددة، فتجعلها تأخذ أشكالاً غير متوقعة: هذه اللغة تكون ما يُعرف بأسس نظرية الكارثة.

غذ العدوانية في الكلب باعتبارها متغير حالة variable d'état : هذه العدوانية تنزايد طردياً مع تزايد غضب الكلب، الذي هو متغير تحكم $\text{variable de contrôle}$ ^(٢٠٢) وإذا افترضنا أن غضب الكلب قابل للقياس، فإنه عندما يبلغ عتبة معينة يجد التعبير عنه في شكل هجوم. أما الخوف، متغير التحكم الثاني، فتأثيره معاكس؛ حين يبلغ عتبته يجد التعبير عنه في شكل هروب. وفي غياب الغضب أو الخوف، يكون سلوك الكلب مستقراً (قمة منحنى جاوس Gauss). لكن إذا زاد متغيرا التحكم معاً، فسوف تقترب من العتبتين في آن واحد؛ يصبح سلوك الكلب غير قابل للتنبؤ ويمكن أن ينحول بمتعة من الهجوم إلى الهروب، والعكس صحيح. يقال هنا أن النسق غير مستقر؛ ومتغيرات التحكم مستمرة، بينما متغيرات الحالة انقطعية.

يبين توم أن من الممكن كتابة معادلة تهر عن عدم استقرار من هذا النوع وكذلك وضع رسم بياني (ذي أبعاد ثلاثة، حيث أن لدينا متغيرا تحكم اثنان ومتغير حالة واحد) يسجل كل ازاحات النقطة التي تمثل سلوك الكلب، بما في ذلك الانتقال الحاد من نوع من السلوك إلى الآخر. والمعادلة تميز فئة من الكوارث، تتحدد بعد متغيرات التحكم والحالة (هنا $1+2$).

وهذا يقدم لنا إجابة في المناظرة بين الأنساق المستقرة وغير المستقرة، بين الحتمية واللاحتمية. هذه الإجابة يصوغها توم في فرضية: "أن الظواهر الحتمية بدرجة أو بأخرى لعملية ما محتوم بالحالة

الموضعية للعلمية". (٢٠٢) الختمية هي نخط من الأداء محتوم هو نفسه: ففي كل حالة تنتج الطيفية المورفولوجيا الموضعية الأقل تعقيداً والتي تتشعب مع الظروف الموضعية الأولية. (٢٠٤) لكن من الممكن - والحالة غالباً ما تكون كذلك، في الحقيقة - أن تمنع هذه الظروف خلق حالة مستقرة. ويحدث هذا لأن الظروف عادةً ما تكون في صراع: "يختزل نموذج الكارثة كل العمليات السببية إلى عملية واحدة، يسهل تهريرها حدسياً، هي الصراع، والكل الأشياء طبقاً لهرارقليطس. (٢٠٥) والحالة الأرجح هي أن تكون متغيرات التحكم غير متجانسة، وكل ما هناك هو "بُزور من الختمية". التناحر الكارثي هو القاعدة حرفياً؛ وهناك قواعد للتناحرات العامة للمتسلسلات، تتحدد بعدد المتغيرات التي تعمل فيها.

ومن المطروح أن نقيم توازياً (نسلم بأذه ضعيف) بين عمل توم وأبحاث مدرسة بالوالطو Palo Alto خصوصاً في تطبيقها لعلم التضاد على دراسة الفصام، والمعروف باسم نظرية الانعطاف المزودج. (٢٠٦) وهناساً كتفي ملاحظة الارتباط بين الاثنين. هذه النظرية تعيننا على فهم كيف يمكن تطبيق البحث الذي يركز على أوجه التفرّد والوجه غير القابلة للتباس" على برامجيات أشد المشكلات يومية.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من هذا البحث (والكثير محالم نذكره هنا) هي أن الدالة المستمرة القابلة للتمييز أخذت تفقد صدارتها كنموذج للمعرفة وللتنبؤ. ان العلم ما بعد الحدائي - باعتماده بأشياء من قبيل الأشياء غير القابلة للتحديد، وحدود التحكم الدقيق، والصراعات التي تتميز بملومات غير كاملة، و"الكسور"، والكوارث، والتناقضات البراجماتية - ينظر لتطوره الخاص باعتباره انقطاعياً، وكارثياً، وغير قابل للتصحيح، ومتناقضاً انه يغير معنى كلمه معرفة، بينما هو يعبر عن كيفية حدوث هذا التغير. انه لا ينتج المعروف، بل المجهول. وهو يوحي بنموذج للمشروعية لاعلاقة له بتنظيم الأداء الى الحد الأقصى، لكن في أساسه يوجد الاختلاف المفهوم على أنه بارالوجيا. (٢٠٧) [خطاب هامشي].

وقد عبر عن ذلك جيداً أحد خبراء نظرية اللعب الذي ينحو عمله نفس هذا المنحنى: "أين، إذن، يكمن نفع نظرية اللعب؟ إن نظرية اللعب، فيما نعتقد، مفيدة بنفس المعنى الذي تكون به أي نظرية معقدة"، أي بوصفها موكدة للأفكار". (٢٠٨) وقد قال ب. ب. ميداوار، بدووه إن، "امتلاك أفكار هو أرقى إنجاز للعالم"، (٢٠٩) إنه ليس هناك "منهج علمي". (٢١٠) وإن العالم هو قبل كل شيء شخص "يحكي قصصاً". والفرق الوحيد هو أن الواجب يجبره على إثباتها.

المشروعية عن طريق البارالوجيا (الخطاب الهامشي)

لنقل عند هذه النقطة أن الحقائق التي قدمناها بصدد مشكلة مشروعية المعرفة اليوم كافية لأغراضنا. لم نعد نستطيع الاستعانة بالحكايات الكبرى- لا نستطيع اللجوء لا إلى جدل الروح ولاحتى إلى تحرير البشرية كمبرر لصلاحيّة الخطاب العلمي ما بعد الحدائش. لكن، وكما رأينا لتونا، تظل الحكاية الصغرى [Petit récit] هي الشكل الجوهرى للابتكار الإبداعى، وبالأخص في العلم. (١٧٧) وفضلاً عن ذلك، فإن مبدأ الاجتماع بوصفه معياراً للصلاحيّة يبدو غير كافٍ. وله صنيعتان. في الأولى، يكون الاجتماع اتفاقاً بين بشر، يُعرفون بأنهم أذهان عارفة وإرادات حرة، ويتم التوصل إليه من خلال الحوار. هذا هو الشكل الذي طوّره هابرماس، لكن مفهومه قائم على أساس صلاحيّة حكاية التحرر. وفي الصيغة الثانية، يكون الاجتماع أحد مكونات النظام، الذي يستغله للحفاظ على أداؤه ومحسبته. (٧١٢) إنه موضوع الإجراءات الإدارية، بالمعنى الذي يقصده لومان Luhman. وفي هذه الحالة، تكون صلاحيته الوحيدة هي كونه أداة تُستخدم في اتجاه تحقيق الهدف الحقيقي، الذى يضفي المشروعية على النظام- ألا وهو السلطة.

من ثم فإن المشكلة هي تحديد ما إذا كان من الممكن أن يكون لدينا شكل من المشروعية لا يقوم سوى على أساس البارالوجيا [الخطاب الهامشي]. ويجب التمييز بين البارالوجيا وبين التجديد: فالآخر تحت سيطرة النظام، أو على الأقل يستخدمه النظام لتحسين فعاليته؛ أما الأولى فهي نقلة (لا يتم في العادة ادراك أهميتها الا فيما بعد) يتم اتخاذها في لعبة ذرائعية المعرفة وحقيقة أن أحدهما يتحول إلى الآخر، في الواقع، هي حقيقة مألوفة لكنها ليست ضرورية، وهي لا تمثل أية صعوبات بالنسبة للفرضية.

وإذا عدنا إلى وصف البراجماتيات العلمية (القسم ٧)، فلا بد الآن من التشديد على الانشقاق. فالاجماع هو أفق لا يتم بلوغه أبداً. والبحث الذي يجرى تحت جناح نموذج paradigm (٧١٣) يميل إلى إقرار الاستقرار؛ انه مثل استغلال "فكرة" تكنولوجية، أو اقتصادية، أو فنية. لا يمكن التقليل من شأنه. لكن المدهش أن شخصاً ما دائماً ما يأتي ليوقع الاضطراب في نظام "العقل". ومن الضروري طرح وجود قوة تقلل القدرة على التفسير، تنبذ في تعميم معايير جديدة للفهم أو، إذا فضلنا، في اقتراح إقامة قواعد جديدة تحدّد حدود حقل جديد للبحث بالنسبة للغة العلم. وهذا، في سياق النقاش العلمي، هو نفس العملية التي يسميها Thom باسم التوليد المورفولوجي morphonése وهي لا تجري دون قواعد (فئة أنواع من الكوارث)، ولكنها دائماً ما تتحدّد موضعياً. ويتطابق هذه الخاصية على النقاش العلمي وضعها في إطار زمني، فإنها تتضمن أن "الاكتشافات" غير قابلة للتنبؤ. وبالنسبة لفكرة الشفافية، فإنها عامل يؤلّد بقعاً عمياء ويؤجل الاجتماع. (٧١٤)

هذا الموجز يجعل من السهل رؤية أن نظرية الأنساق ونوع المشروعية الذي تقترحه ليس لهما أي أساس علمي مهما كان؛ والعلم نفسه لا يعمل طبقاً لنموذج هذه النظرية عن النسق، كما يستبعد

العلم المعاصر إمكانية استخدام مثل هذا النموذج لوصف المجتمع.

في هذا السياق، دعونا نخصص نقطتين هامتين في حجة لومان. فمن ناحية، لا يمكن للنظام أن يعمل إلا عن طريق اختزال التعقيد، ومن ناحية أخرى، يجب أن يبحث على مساحة التطلعات الفردية مع غاياته الخاصة^(٢١٥). واختزال التعقيد مطلوب للحفاظ على قدرة السلطة النظام. فلو أمكن تداول كل الرسائل بحرية بين جميع الأفراد، فإن كمية المعلومات التي سيتوجب أخذها في الاعتبار قبل اتخاذ الاختيار الصحيح سوف تُعطل القرارات بدرجة ملحوظة، وبذلك تخفض الأدائية، والسرعة، فعليا، هي أحد مكونات قوة النظام.

سيُثار اعتراض أن هذه الآراء الجزئية يجب أن توضع في الاعتبار حقا لو أُريد تجنب خطر وقوع اضطرابات خطيرة. يجب لومان - وهذه هي النقطة الثانية - بأن بالإمكان توجيه التطلعات الفردية من خلال عملية "شبه تأهيل" quasi-apprentissage، "خالية من أي تشوش"، وذلك لجعلها متمشية مع قرارات النظام. القرارات ليس عليها أن تحترم تطلعات الأفراد؛ بل إن التطلعات عليها أن تتطلع إلى القرارات، أو على الأقل إلى تأثيراتها. يجب أن تجعل الإجراءات الإدارية الأفراد "يريدون" ما يحتاجه النظام ليعمل جيدا.^(٢١٦) ومن السهل رؤية الدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا التليماطيقا télématique في ذلك.

ولا يمكن إنكار أن ثمة قوة إقناع في فكرة أن السيطرة والتحكم السياقيين هما أفضل على نحو متواصل من غيابهما. فمقياس الأدائية له "مميزاته" إنه يستبعد من حيث المبدأ الانتماء إلى خطاب متباينين، ويتطلب أنكار الحكايات الجرافية Fables؛ ويطلب بقول صافية وإرادات باردة؛ ويستبدل تعريف الماهيات بحساب التفاعلات؛ ويجعل "اللاعبيين" يتحملون المسؤولية ليس فقط عن المنظومات التي يقترحونها، بل كذلك عن القواعد التي يخضعون لها تلك المنظومات لكي يجعلوها مقبولة. إنه يسلط الضوء بوضوح على الوظائف البراجماتية للمعرفة، إلى المدى الذي يجعلها تبدو مرتبطة بمقياس التفاعلية؛ برجماتيات التدليل بالحجج، وإنتاج البرهان، ونقل المعارف، وتأهيل الخيال.

كذلك فإنه يساهم في رفع كل ألعاب اللغة إلى مرتبة المعرفة - الذاتية، حتى تلك التي لا تدخل في نطاق المعرفة المعيارية. إنه يميل إلى دفع الخطاب اليومي ليصبح ميتا - خطاب؛ فالمنظومات الحادية تكشف الآن عن نزاع إلى الاستشهاد بنفسها، وتقبل المواقع البراجماتية المختلفة إلى إقامة ارتباط غير مباشر حتى بالوسائل الزاهية المتعلقة بها.^(٢١٧) وأخيرا، فإنه يوحي بأن مشكلات الاتصال الداخلي التي تمر بها طائفة العلماء أثناء عملها في فك وإعادة تركيب لغاتها قابلة للمقارنة في طبيعتها بالمشكلات التي يمر بها المجموع الاجتماعي وذلك حين يتوجب عليه، وقد حُرِم من ثقافته الحكائية، أن يعيد محض اتصاله الداخلي ذاته وأن يتسائل خلال هذه العملية عن طبيعة مشروعية القرارات التي تتخذ باسمه.

وأقول أيضا، مخاطرا بأن أصدم القارئ، أن مكان النظام أن يحد الضرامة بين مميزاته. ففي داخل إطار معيار السلطة، لا يكتسب أي مطلب (أي، شكل من التعقيد) شيئا من المشروعية بفضل كونه قائما على أساس عناء حاجة غير مكبأة، فالحقوق لا تتبع من العناء، بل من حقيقة أن تخفيض العناء يحسن أداء النظام. ومن ناحية المبدأ، لا يجب أن تُستخدم حاجات أشد المحرومين لمنظم للنظام؛

فحيث أن وسائل اشباعها معروفة فبملا، فإن اشباعها الفعلي لن يحسن أداء النظام، بل سيزيد فقط من نفقاته. والمحذور الوحيد هو أن عدم اشباعها قد يحدث القلاقل في المجموع. بما هو ضد طبيعية القوة أن يحكمها الضعف، لكن من طبيعتها إثارة مطالب جديدة المقصود منها أن تقود إلى إعادة تعريف معايير "الحياة"، (٢١٨) بهذا المعنى، يبدو النظام "آلة طبيعية تجبر البشرية خلفها، نازعة" إنسانيتها لكي تعيد أنمتتها على مستوى مختلف من القدرة المعيارية. يعلن التكنوقراطيون أنهم لا يستطيعون أن يشقروا بما يحدده المجتمع كاحتياجات له؛ فهم "يعرفون" أن المجتمع لا يمكنه أن يعرف احتياجاته الخاصة حيث أنها ليست متغيرات مستقلة عن التكنولوجيات الجديدة. (٢١٩) تلك هي غطرسة صانعي القرار - وعيادهم أيضاً.

وما تعنيه "غطرستهم" هو أنهم يُسَاهون بين أنفسهم وبين النظام الاجتماعي مُدركاً يسعى إلى تحقيق أكبر وحدة أدائية ممكنة. وإذا نظرنا إلى برامجيات العلم، لعلنا أن مثل هذا التساهي مستحيل؛ فمن ناحية المبدأ، لا يجهل أي عالم المعرفة أو يتجاهل "احتياجات" مشروع بحثي، أو تطلعات باحث، بحجة أنها لا تضيف إلى أداء "العلم" في مجموعته. والإجابة التي عادة ما يقدمها باحث ردأ على مطلب ماهي: "سيكون علينا أن نرى، إحك لي قصتك". (٢٢٠) من ناحية المبدأ، فإنه لا يحكم سلفاً بأن حالة ما قد أغلقت فعلاً أو بأن سلطة "العلم" ستتأثر إذا أعيد فتحها. والحقيقة أن العكس صحيح.

بالطبع، لا يجري الأمر دائماً على هذا النحو في الواقع. فقد رأى عدد لا يحصى من العلماء "نقلتهم" تنال التجاهل أو الكبت، طوال عقود أحياناً، لأنها تهز بشكل مفرد العنف استقرار المواقف المقبولة، ليس فقط في الجامعة والمراتبية العلمية، بل كذلك في الإشكالية. (٢٢١) وكلما كانت "النقلة" أقوى، كلما زاد احتمال حرمانها من الحد الأدنى من الإجماع، بالضبط لأنها تغير قواعد اللعبة التي أقدم الإجماع على أساسها. لكن حين تنصرف مؤسسة معرفة بهذه الطريقة، فإنها تنصرف مثل مركز قوة عادي يحكم سلوكه مبدأ الاتزان الداخلي homeostase.

هذا السلوك إرهابي، مثله مثل سلوك النظام كما وصفه لومان. وأعني بالإرهاب الفعالية المنفصلة عن طريق تصفية، أو التهديد بتصفية، لاعب ما من لعبة اللغة التي يشاركه المرء فيها، يتم إسكاته أو يوافق، ليس لأنه قد تم دحضه، بل لأن قدرته على المشاركة أصبحت مهددة (ثمة طرق عديدة لمنع شخص ما من اللعب)، وطرسة صانعي القرار، التي ليس لها نظير في العلوم من ناحية المبدأ، تتمثل في محاولة الإرهاب. إنها تقول: "كيف تطلعاتك لأغراضنا - والأ..." (٢٢٢)

وحتى الإباحة تجاه مختلف الألعاب قد جعلت متروقة على الادائية. وإعادة تعريف معايير الحياة يتشمل في تعزيز كفاءة النظام للسلطة. وكون الحال على هذا النحو، يتضح على نحو خاص في إدخال تكنولوجيات التليماطيقا: إذ يرى التكنوقراطيون في التليماطيقا وعداً بإضفاء التحرر والثراء على التفاعلات بين المتحاورين؛ لكن ما يجعل هذه العملية جذابة بالنسبة لهم هو أنها ستسبب في أحداث توترات جديدة في النظام، وهذه التوترات ستؤدي إلى تحسين في أدائيتها. (٢٢٣)

بقدر كون العلم إختلافياً، تقدم برامجيات النموذج المضاد لنموذج النسق المستقر. فأي منطق بعدد جذير بالإبقاء عليه في اللحظة التي يحدد فيه إختلاقاً عما هو معروف فعلاً، وبعد

العثور على حجة وبرهان يؤيدانه. العلم هو نموذج « نسق مفتوح » (٢٢٤)، يكون فيه منظوق ما صالحاً إذا كان « يؤكّد أفكاراً »، أي، إذا كان يؤكّد منظوقات أخرى وقواعد لعب أخرى ولا يملك العلم ميتاً - لغة عامة يمكن تحويل كل اللغات الأخرى إليها وتقييمها. وهذا ما يحول دون قماهيه مع النظام ومع الإرباب، إذا أخذنا كل شيء في الاعتبار. وإذا كانت التفرقة بين صانعي القرار وبين المتأملين موجودة في طائفة العلماء (وهي موجودة)، فإنها إحدى حقائق النظام الاجتماعي - الاقتصادي وليست إحدى حقائق برامجيات العالم ذاته. وهي في الحقيقة إحدى العقبات الرئيسية أمام التطور الإبداعي للمعرفة.

يصبح سؤال المشروعية العام كالتالي: ما هي العلاقة بين النموذج المضاد الخاص ببرامجيات العلم وبين المجتمع؟ هل يقبل التطبيق على السُّبب الضخمة من مادة اللغة التي تُشكّل مجتمعاً؟ أم أنه محدود بحدود لعبة التعلم؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو الدور الذي يلعبه بالنسبة للرابطة الاجتماعية؟ هل هو مثل أعلى مستحيل عن مجتمع مفتوح؟ هل هو مَكُونٌ جوهري بالنسبة للمنظومة الفرعية لصانعي القرار، الذين يفرضون على المجتمع معيار الأداء الذي يرفضونه بالنسبة لأنفسهم؟ أم أنه، على العكس، رفضٌ للتعاون مع السلطات، نقلاً باتجاه الثقافة المضادة، مع الحظر المصاحب لذلك والتشمل في منع كل إمكانية للبحث بسبب الافتقار إلى التمويل؟ (٢٢٥)

منذ البداية، في هذه الدراسة، شدّت على الاختلافات (ليس الشكليات فحسب، بل البرامجيات كذلك) بين مختلف ألعاب اللغة، خصوصاً بين الألعاب الإشارية، أو المعرفية، والألعاب التعقيدية، أو ألعاب الفعل، وتتمحور برامجيات العلم حول المنظوقات الإشارية، التي هي القاعدة التي تُبنى عليها مؤسسات التعليم (المعاهد، والمراكز، والجامعات، وخلافه). لكن تطورها ما بعد الحدائي يجلب إلى مكان الصدارة "حقبة" حاسمة: أنه حتى المناقشات بين المنظوقات الإشارية بحاجة إلى أن تكون لها قواعد. والقواعد ليست منظوقات إشارية بل تعقيدية، يكون من الأفضل لنا أن نسميها منظوقات ميتا - تعقيدية، تجنباً للخلط (فهي تُعَمِّد ما يجب أن تكون عليه نقاتل ألعاب اللغة لكي تكون مقبولة). ووظيفة النشاط الاختلافي أو التخيلي أو البارالوجي لبرامجيات العلم الراحة هي إبراز هذه الميتا - تعقيدات (الافتراضات المسبقة للعلم) (٢٢٦) ومطالبة اللاعبين بقبول أخرى غيرها. والمشروعية الوحيدة التي يمكن أن تجعل هذا المطلب مقبولاً هي أنه سيؤكّد أفكاراً، أو منظوقات جديدة، بتعبير آخر.

ولا تتسع البرامجيات الاجتماعية "ببساطة" البرامجيات العلمية. إنها وحش يتشكل من تداخل شبكات عديدة من أنواع متنافرة الشكل من المنظوقات (إشارية، تعقيدية، أدائية، تقنية، تقييمية، إلى آخره). وما من سبب يدعو للاعتقاد بأنه سيكون من الممكن تحديد ميتا - تعقيدات مشتركة بين كل ألعاب اللغة هذه أو أن إجماعاً قابلاً للمراجعة مثل الإجماع الساري عند لحظة معينة بين الطائفة العلمية يمكن أن يحصن المجموع الاجتماعي. وفي الحقيقة، فإن الأقرباء المعاصرين لحكايات اضفاء المشروعية - سواء كانت تقليدية أم "حديثة" (تحرير الإنسانية، تحقيق الفكرة) - مرتبطون بالتخلي عن هذا الاعتقاد. وغريباً هو ما نحاول أن نُعرِّضه إيديولوجياً "النسق"، بادعاءاتها بأنها كلية، وما تُعبر عنه بكلية cynisme معيارها في الأداء.

لذلك السبب، لا يبدو ممكناً، ولا حتى مُعْتَقَلاً، أن نخذو حذر هابرماس في توجيده مقارنتنا

لمشكلة المشروعية في اتجاه بحث عن الإجماع الشامل (٢٢٧) من خلال ما يسميه diskurs، أو بمباراة أخرى، حوار طرح الحجج. (٢٢٨)

إذ أن هذا سوف يعني افتراض افتراضين، الأول هو أن من الممكن لكل المتحدثين أن يتوصلوا إلى اتفاق على القواعد أو البنى - تقديرات التي تكون صالحة بشكل شامل لألعاب اللغة، بينما من الواضح أن ألعاب اللغة متنافرة الشكل، وخاضعة لمنظومات متنافرة من القواعد البراجماتية.

والافتراض الثاني هو أن هدف الحوار هو الإجماع، لكن، وكما أوضحت في تحليل برجماتيات العلم، فإن الإجماع هو مجرد حالة خاصة من النقاش، وليس غايته، فغايته، على النقيض، هي البراجماتية. هذه الملاحظة المزدوجة (تنافر القواعد والبحث عن الإنشاق) تُدعّر اعتقاداً مازال كائناً في أساس بحث هابرماس، ألا وهو أن البشرية بوصفها ذاتاً جمعية (كَلِيَّة) تسعى إلى تجاوزها المشترك من خلال تنظيم "النقلات" المسموح بها في كل ألعاب اللغة وأن مشروعية أي منطق تكمن في مساهمته في ذلك التحرر. (٢٢٩)

ومن السهل رؤية الوظيفة التي يؤديها هذا الالتجاء إلى الـ diskurs في حجة هابرماس ضد لومان. إذ أن الـ diskurs هو سلاحه الأخير ضد نظرية النسق المستقر، القضية جيدة، لكن الحجة ليست كذلك. فقد أصبح الإجماع قيمة مضي أوانها ومشكوك فيها. لكن العدالة بوصفها قيمة لم يَفُتْ أوانها ولا هي مشكوك فيها. من هنا لابد أن نتوصل إلى فكرة وممارسة للعدالة لا ترتبط بفكرة الإجماع.

والإقرار بالطبيعة المتنافرة شكلياً لألعاب اللغة هو خطوة أولى في هذا الاتجاه. ويدهي أن هذا يتضمن نية الإرباب، الذي يَفُتْضُ أنها متماثلة الشكل ويحاول أن يجعلها كذلك، والخطوة الثانية هي مبدأ أن أي إجماع على القواعد التي تُحدّد لعبة معينة و "النقلات" التي يمكن لعبها فيها لابد أن يكون موضعياً، وبعبارة أخرى، مُتَّفَقاً عليه من جانب اللاعبين الحاليين، وخاضعاً للإلغاء المحتمل. من هنا يُحْدِثُ التوجه تعددية ميتا - متجعب متناهية، وأعني بذلك حجباً تتعلق بالميتا - تقديرات وتكون محدودة في الزمان والمكان.

هذا التوجه يناظر المسار الذي يتخذه حالياً تطور التفاعل الاجتماعي؛ فالعقد المؤقت يحلّ في الممارسة محل المؤسسات الدائمة في المجالات المهنية، والعاطفية، والجنسية، والثقافية، والعائلية، والدولية، وكذلك في الشئون السياسية. وهذا التطور، ملتصق بالطبيع، فالنظام يُعْبَدُ العقد المؤقت بسبب مرونته الأكبر، وتكلفتته الأقل، والزخم الإبداعي للدوافع المصاحبة له - وكل هذه العوامل تسهم في الوصول إلى تشغيل أفضل. وعلى أية حال، فليس مطروحاً هنا على الإطلاق اقتراح "تقي" للنظام؛ فنحن جميعاً نعلم الآن، بينما السبعينات تأتي إلى نهايتها، أن أي محاولة لوضع بديل من هذا النوع سينتهي بها الأمر إلى مُشابهة النظام الذي كان المقصود منها أن يحلّ محله. ويجب أن نكون سعداء لأن الميل نحو العقد المؤقت هو ميلٌ ملتصق؛ لأنه ليس خاضعاً تماماً لهدف النظام، ألا أن النظام يستعبد. ويشهد هذا على وجود هدف آخر داخل النظام؛ هو معرفة ألعاب اللغة بوصفها كذلك وقرار تولي المسؤولية عن قواعدنا وتأثيراتها. وأبرز هذه التأثيرات هو بالضغط ما يجعل تبني

(جامعة باريس الشمالية ومركز بيربر) من الجهة الثانية (La Semaine media 5, 30 November 1978). المثال الآخر هو الصحافة الإلكترونية. وقد زادت الشبكات الأمريكية الثلاث الكبرى (ABC, NBC, CBS) عدد ستوديوهات الإنتاج حول العالم حتى أن أي حادث يقع ويمكن الآن تجهيزه إلكترونياً وإرساله بالقرص الصناعي إلى الولايات المتحدة. ومكاتب موسكر فقط هي التي ما زالت تعمل بالأفلام، التي تُرسل إلى فرنكفورت لإرسالها بالقرص الصناعي. وقد أصبحت لندن "نقطة التمتد" الكبرى (La Semaine media, 20, 12 March 1979).

(١٤) وحدة المعلومات هي البت bit. حول هذه التعريفات راجع: Gaud forman & Taib "Glossaire".

وقد نوقش ذلك في: René Thom, "Un procès de la sémiotique: l'information" (1973), in Modèles mathématiques de la morphogénèse (Paris: Union Générale d'Édition, 1974).

بالأخص، فإن تحويل الرسائل إلى شفرات يتيح تصفية الاتصالات، أنظر: Watd wick et al., Pragmatics of Human Communication, P.98.

(١٥) أطلقت شركتنا Lexicon و Craig عن الإنتاج التجاري لألات الترجمة للجب أربعة برامج لأنواع مختلفة مع استقبال فوري، يحتوي كل منها على ١٥٠٠ كلمة، مع ذاكرة. وتنتج شركة Weidner Communication Systems مُعدّ للكلمات متعدد اللغات يسمح بزيادة قدرة الترجمة المتوسط من ٦٠٠ كلمة في الساعة إلى ٢٤٠٠. وبه ذاكرة ثلاثية؛ وقاموس ثنائي اللغة، وقاموس المترادفات، وقائمة نموية (La Semaine media 6, 6 December 1978, 5).

Jürgen Habermas, Erkenntnis und Interesse (Frankfurt: Suhrkamp, 1968) (Eng trans. Jeremy ١٦٦) Shapiro, Knowledge and Human Interests (Boston: Beacon, 1971).

(١٧) يكتب ماركس في ال Grundrisse (1953) (Berlin: Dietz Verlag ١٨٥٧-١٨٥٨) أن "فهم الإنسان للطبيعة وسيطرته عليها بفضل وجدة ككيان اجتماعي... يبدو أنه حجر الأساس العظيم grandpfeiler للإنتاج والوفرة" بحيث أن: المعرفة الاجتماعية العامة تصبح قوة إنتاج مباشرة. ألا أن ماركس يسلّم بأن التعلم لا يصبح قوة "في شكل معرفة فقط، بل كذلك كأجهزة مباشرة للممارسة الاجتماعية"، أي كآلات، بمثابة أخرى. فالآلات هي "أجهزة للعقل البشري خلقها الأيدي البشرية: قوة المعرفة مشيئة". (ص ٧٠٦). أنظر:

Paul Mattick, Marx and Keynes: the limits of the Mixed Economy (Boston: Extending Horizons, Books 1969).

وقد ناقش ليونارد هذه النقطة في:

"La place de L'aliénation dans le retournement marxiste" (1969), in Dérive à partir de Marx et Freud (Paris: Union Générale d'Édition 1973), pp. 78-166.

(١٨) تغير تكوين قوة العمل في الولايات المتحدة على النحو التالي عبر فترة عشرين سنة (١٩٥٠-١٩٧١):

١٩٧١	١٩٥٠	
٥١.٤%	٦٢.٥%	عمال مصانع، أو قطاع خدمات، أو عمال زراعيين
١٤.٢	٧.٥	مهندسون وتقنيون
٢٤.٠٠	٣٠.٠٠	ياقات، بيضاء

(المصدر: (Statistical Abstracts, 1971).

(١٩) يجب الزمن اللازم "لتصنيع" تقني رفيع المستوى أو عالم متوسط بالمقارنة مع الزمن اللازم لاستخلاص المواد الأولية ونقل رأس المال. وقد قدر ماتيك Mattick أن المعدل الصافي للاستثمار في البلدان المتخلفة عند نهاية الستينيات هو ٣-٥٪ من الناتج الإجمالي القومي العام و ١-١٥٪ في البلدان المتطورة (Max and Keynes, P.248).

(Nora & Minc, L'Informatisation de la société, especilly P.T. 1. "lis délis"; Y.Stourdézé, "les - (٢٠) Unis et la guerre des communications", le Monde, 13-15 December 1978.

وفي عام ١٩٧٩، كانت قيمة السوق العالمية لأجهزة الاتصالات عن بعد ٣٠ مليار دولار ويقدر إنها ستبلغ خلال عشر سنوات قيمة ٦٨ مليار دولار (la Semaine media 19, 3 March 1979).

(F. De Combret, "le redéploiement industriel." Le Monde, April 1978; M. Lepage, Demain le ca- (٢١) pitilisme (Paris: Le Livre de Poche, 1978); Alain Cotu, La France et l'impératif mondial (Paris: Presses Universitaires de France, 1978)

(٢٢) إنها مسألة "إضعاف الإدارة" الوصول إلى "دولة الحد الأدنى". إنه تدهور دولة الرفاهية، الذي يصاحب "الأزمة" التي بدأت عام ١٩٧٤.

"La Nouvelle informatique et ses utilisateurs." Annex 3, L'Informatisation de la société (٢٣) (note 8).

B.P. Lécuyer, "Bilan et perspectives de la sociologie des sciences dans les pays occidentaux", (٢٤) Archives européennes de sociologie 19(1978): 257-336(bibliography).

معلومات جيدة عن التيارات الإنجليزية والأمريكية: هيئة ممارسة ميرتون حتى بداية السبعينات ونشأتها الحالي، خصوصاً تحت تأثير كرون Kuhn؛ ومعلومات قليلة حول سوسيولوجية العلم الألمانية.

The team has been given weight by Ivan Illich, Tools for conviviality (New York: Harper & (٢٥) Row, 1973).

On this "demoralization", see A. Saubert and J.-M. Lévy-Leblond, eds., (Auto) critique de la (٢٦) science (Paris: Seuil, 1973), Pt.1.

Jürgen Habermas, Legitimationsprobleme im Spätkapitalismus (Frankfurt: Suhrkamp, (٢٧) 1973)(Eng. trans. Thomas McCarthy, Legitimation Crisis (Boston: Beacon press, 1975).

In the wake of Peirce's semiotics, the distinction of the syntactic, semantic and pragmatic do- (٢٨) mains is made by Charles W. Morris, "Foundations of the theory of Signs," in Otto Neurath, Rudolph Carnap, and Charles Morris, eds., International Encyclopedia of Unified Science, vol. 1, pt. 2 (1938): 77-137. For the use of this term I refer especially to: Ludwig Wittgenstein, Philosophical Investigations (trans. G.E.M. Anscombe (New York: Macmillan, 1953)); J.L. Austin, How to Do Things with Words (Oxford University Press, 1962); J.R. Searle, Speech Acts (Cambridge: Cambridge University Press, 1969); Jürgen Habermas, "Unbereite Bemerkungen zu einer Theorie der kommunikativen Kompetenz," in Habermas and Luhmann, Theorie der gesellschaft oder Sozialtechnologie (Stuttgart: Suhrkamp, 1971); Oswald Ducrot, Dire et ne pas dire (Paris: Hermann, 1972); J. Poulain, "Vers une pragmatique nucléaire de la communication" (typescript, Université de Montréal, 1977).

See too Watzlawick et al., Pragmatics of Human Communication (note 11).

(٢٩) "الإشاري" هنا تناظر "التعريف بالرسم" في الاستخدام التقليدي للناطق. ويستبدل كوين "الأشياء" بعبارة "صادق بالنسبة لـ".
W.V Quine, word and object (Cambridge, MIT press 1960)
J.L. Austin, How to Do things with words. P.39.

وبفضل كلمة "تقريبي" على "وصفي".

(٣٠) اكتسب مصطلح أدائي performatif معنى محدداً في نظرية اللغة منذ أوستين. وفيما يلي من هذا الكتاب، سيماء المفهوم الظهور في ارتباط مع مصطلح الأدائية performativité (بالنسبة لنسق ما، بوجه خاص) بالمعنى الشائع الجديد للناطقية مقابلة طبقاً لنسبة مدخل/ مخرج. وليس المعنيان يمتددين. فلأدائي لدى أوستين يحقق الأداء الأمثل.

(٣١) يربط جاملر حديث لهذه المقولات في
Habermas, "Unbereite Bemerkungen,"
J. Poulain (vers une pragmatique nucléaire).

وناقش في

Philosophical investigations, sec.23 (٣٢)

John Von Neumann & Oskar Morgenstern, Theory of Games and Economic Behavior (Princeton (٣٣) University Press, 1944), P.49:

"اللعبة هي ببساطة مجموع القواعد التي تصنفها". وهذه الصياغة غريبة على روح قنطجشتين، الذي لا يمكن بالنسبة له تلك مفهوم اللعبة بواسطة تعريف، لأن التعريف نفسه لعبة لغوية. (٣٤)
Philosophical Investigations, especially, secs. 65-84.

(٣٤) الصطلح مأخوذ من سيريل: "أفعال الكلام... هي الوحدات الأساسية أو الدنيا للتواصل اللغوي (Speech acts, p.16) وأنا أضع هذه الأفعال ضمن نطاق agôn (المقارعة) وليس التواصل.

(٣٥) التناحرية هي أساس انطولوجيا هيراقليطس وجدل السوفسطائيين، ناهيك عن التراخيدين الأراثل. ويُعزى لها جزء كبير من تأملات أرسطو في
Sophistici Elenchi/Topics
F. Nietzsche, "Hömer's contest" (trans. Maximilian A. Mücke in complete works, vol. 2 (London: T.N. Fowles, 1911, reprint, New York: Gordon press, 1974)

(٣٦) بالمعنى الذي حدده لويس بلسايف في:
Louis Hjelmslev, Prolegomena to a Theory of Language (Madison: Univ. of Wisconsin press, 1963),

وتألفه رولان بارت في:
Roland Barthes, Éléments de sémiologie (1964) (Paris: Seuil, 1966), 4:1 (English trans. Annette Lavers & Colin Smith, Elements of Semiology CNY: Hill Wany, 1968)

(٣٧) راجع خصوصاً:
Talcott Parsons, The Social System (Glencoe, Ill: free press 1967)
Sociological Theory and Modern society (NY: Free press, 1967).

أما بيبولوجيا النظرية الماركسية للمجتمع المعاصر فنصف أقل أكثر من خسين صفحة. ويمكن للقارئ أن يراجع المجلد المفيد (ملفات وبيولوجرافيا نقدية) الذي قدمه بيير سوريري
Pierre Souyri, Le Marxisme après Marx (Paris: Flammarion, 1970).

وهناك رؤية مثيرة للاهتمام للنصرام بين هذين التيارين الكبيرين للنظرية الاجتماعية وتداخلها في:
A.W. Gouldner, the coming crisis of Western Sociology (New York: Basic Books, 1970).

ويحتل هذا النزاع مكاناً هاماً في فكر هابرماس، الذي هو في نفس الوقت ويوث مدرسة فرنكلورت ويقيم علاقة جدلية مع النظرية الألمانية حول النسق الاجتماعي، وخصوصاً نظرية لومان.

(٣٨) يظهر هذا التفاضل بوضوح في استنتاجات روبرت ليند:
Robert Lynd, Knowledge for What? (Princeton, N.J.: Princeton Univ. press, 1939), p.239
أوردوه (1947) Oxford Univ. press, (Oxford: Oxford Univ. press, 1947) Max Horkheimer في المجتمع الحديث، لابد أن يحل العلم محل الدين ("المنهري") في تعريف أهداف الحياة.

(٣٩) Helmut Schelsky, Der Mensch in der Wissenschaftlichen Zivilisation (Köln und Opladen: Ar- beitsgemeinschaft für Forschung des Landes Nordrhein - Westfalen, Geistes Wissenschaften Heft, 1936) سيادة الدولة لم تعد تتبدى في الحقيقة البسيطة لاحتمالها استخدام العنف (ماكس ثيبر) أو أنها تملك سلطات استثنائية (كارل شميث)، بل تتبدى أساساً في حقيقة أن الدولة تجتهد درجة فعالية كل الوسائل التقنية الموجودة فيها، معتقدة لنفسها أكبر فعالية لها، ومعنية باستخدامها في هذه الأدوات التي تفرضها على استخدامها من قبل الآخرين. وسوف نذكر أن هذه نظرية في الدولة، وليس في النسق. لكن شيلسكي يردف: "خلال هذه العملية، يكون اختيار الدولة للأهداف خاضعاً للقانون الذي ذكرت أنه القانون العام للحضارة العلمية: ألا وهو أن الوسائل تحدّد الغايات، أو بالأحرى، أن الإمكانيات التقنية تحلّي استخدامها". ويستدعي هابرماس في مراجعة هذا القانون حقيقة أن منظومات الوسائل التقنية وأتساق الفعل العقلاني الموجه لا تتطور أبداً مستقلة بذاتها: راجع
"Dogmatism, Reason, and Decision: On Theory and Practice in our Scientific Civilization"
Jacques Ellul, La Technique ou l'enjeu du siècle (Paris Armand Colin, 1954)
Le Systéme technicien (Paris: Calmann - Lévy, 1977)

رواجع أيضاً:
أما كون الإضرابات، وبشكل عام الضغط القوي الذي تمارسه المنظمات العمالية القوية، تحدث توتراً بيني في المدى الطويل أداء النظام فقد ذكره بوضوح س. ليفينسون C. Levinson. الناقد التقني: وهو يعزو النقص التقني والإداري للصناعة الأمريكية إلى هذا الترت:
(quoted by H.-F.de Virieu, Le Matin, special number, "Que: veut Giscard?" December 1978)

Talcott Parson, Essays in Sociological Theory Pure and Applied, rev. d. (Glencoe, Ill.: Free (4-) Press, 1954), PP. 216-18.

(٤١) استخدم هذه الكلمة بمعنى مصطلح جون كينيث جالبريث التكنوسينية [البنية-التكنولوجيا] كما ورد في:

J. K. Galbraith, The New Industrial State (Boston: Houghton - Mifflin, 1967)

أو بمعنى مصطلح ريمون أرون البنية التقنية-البيروقراطية كما ورد في:
Raymond Aron, Dix-huit leçon sur la société industrielle (Paris: Gallimard, 1962) (Eng. trans. M. K. Bottomore, Eighteen Lectures on Industrial Society (London: Weidenfeld & Nicholson, 1967)

وليس بالمعنى المرتبط بمصطلح البيروقراطية. فمصطلح البيروقراطية "أصلب" بكثير لأنه إجماعي-سياسي وكذلك

اقتصادي، ولأنه يتحدر من السلطة الباشقية من جانب المعارضة العمالية (كولتاي) وتقد الستالينية من جانب المعارضة التروتسكية. أنظر حول هذا الموضوع:

Claude Lefort, *Éléments d'une critique de la bureaucratie* (Genève: Droz, 1971).

وليه يجري توسيع النقد ليشمل المجتمع البيروقراطي ككل.

Eclipse of Reason, p. 183. (٤٢)

Max Horkheimer, "Traditionelle und Kritische Theorie" (1937), (Eng. trans. in J. O'Connell et al., trans., *Critical Theory: Selected Essays* (New York: Herder & Herder, 1972) 1.

See Claude Lefort, *Éléments d'une critique*, and *Un homme en trop* (Paris: Seuil, 1976); Comeli- us Castoriadis, *La Société bureaucratique* (Paris: Union Générale d'Édition, 1973).

See for example J. P. Garnier, *Le Marxisme Léniniste* (Paris: Le Sycomore, 1979). (٤٣)

(٤٤) كان هذا هو اسم "جهاز النقد والترويجية الثوري" الذي نشرته نيسا بين ١٩٤٩ و ١٩٦٥ جماعة كان محرروها الرئاسيين هم، تحت أسماء مستعارة عديدة، دي بومون C.de Beaumont ، ولانشار D.Blanchar ، وكاستوريادس Castoriadis ، ودي ديزباخ S.de Diesbach ، ولورن C.Lefort ، وج.ف ليوتارد J.F.Lyotard ومارسو A.Maso ، وموتيه D.Mothé ، وسيمون P.Simon ، وسيري P.Souyri .

Ernest Bloch, *Das prinzip Hoffnung* (Frankfurt: Suhrkamp Verlag, 1959). See G.Rauler, ed., (٤٥) Utopic - Marxisme selon H. Bloch (Paris: Payot, 1976).

(٤٦) الإشارة إلى الخلالات النظرية الخرقاء التي أثارتها حرب الجزائر وحرب فيتنام، والحركة الطلابية في الستينات، وتجد مسما تاريخياً لهذه في:

Alain Schapp & Pierre Vidal - Naquet, *Journal de la Commune étudiante* (Paris: Seuil, 1969) (Eng. trans. Maria Jolas, *The French Student Uprising*, November 1967 - June 1968 (Boston: Beacon, 1971)

Lewis Mumford, *The Myth of the Machine: Technics and Human Development*, 2 vols. (٤٧) (New York: Harcourt, Brace, 1971).

(٥٠) كان التردد بين هذين الإقتراضين يتخلل نداء يدعو إلى مساهمة المثقفين في النظام:

P.Nemo, "La Nouvelle Responsabilité des clercs" *Le Monde*, 8 Sept, 1978.

(٥١) نجد أن أصل المعارضة بين Geisteswissenschaft و Naturwissenschaft في عمل فيلهلم ديلتاي Wilhelm Dilthey (1863-1911)

(٥٢) يكتب م. ألبر M.Albert، عضو لجنة الخطية الفرنسية "الخطية هي إدارة بحث حكومية ... وهي أيضاً نطقة إلتقاء كبرى تفتقر فيها الأفكار، تتصادم وجهات النظر ويتم الاعداد للتغيير ... ولا يجب أن نكون وحدنا، فلابد أن نبنينا الآخرون ...". (L'Expansion, Nov.1978).

وحول مشكلة القرار، راجع:

G. Gafgen, *Theorie der wissenschaftlichen Entscheidung* (Tübingen 1963) L.Sfez, *Critique de la décision* (1973: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976).

(٥٣) فكر في أصول أسماء مثل ستالين، زماو، وكاميترو كمعادنات للذرة خلال العشرين سنة الأخيرة، وفكر في تأكل صورة الرئيس في الولايات المتحدة منذ حادثه ووترجيت

(٥٤) هذه تسمية أساسية في:

Robert Musil, *Der Mann ohne Eigenschaften* (1930-33) (Hamburg: Rowohlt, 1952) (Eng. trans. Eithne Wilkins & Ernest Kaiser, *The Man without Qualities* (London: Secker & Warburg, 1953-60)

رغم تعليق سريج، يؤكد بورنيس J.Bouveresse على القرابة بين هذه التيمة، تيمة "تيه" الذات وبين "أزمة" العلم عند بداية أقرن العشرين ومع استرولوجيا ماخ Mach؛ ويقدم الدليل التالي: "مع حالة العلم بالأنفس، لا يكون الإنسان مصنوعاً إلا ما يقول الناس أنه مصنوع منه أو ما يفعله الناس بما هو مصنوع منه .. العالم هو عالم أصبحت فيه الأحداث المعاشة مختلفة عن الإنسان .. إنه عالم أحداث happening، عالم ما يحدث لأي شخص، ودون أن يكون أي شخص

("La proplewadique du sujet dans L' Homme sans qualités." Noroit (Arras) 234235 (December 1978 & January 1979):

والنص المنشور لم يراجع المؤلف.

Jean Baudrillard, A l'ombre des majorités silencieuses, ou la fin du social (Fontenay-sous-Bois: (٥٥) Cahiers Utopie 4, 1978) [Eng. trans. In the Shadow of the Silent Majority (NewYork: Semiotexte, 1983)].

P.Nomo, "La Nouvelle Responsabilité":

(٥٦) هذا هو فاسوس نظرية الأنساق. راجع مثلاً:

"فكر في المجتمع بوصفه نسقاً، بالمعنى المبرنطيني. هذا النسق هو آلة اتصال بها تقاطعات تلتقي عندها الرسائل ويُعاد توزيعها...".

(٥٧) يعطي جارييه مثالاً على ذلك في: J.P. Garnier, Le Marxisme lénifiant. إن دور مركز المعلومات حول التعدد الاجتماعي الذي يديره دوجيه H.Dougier ويلوش- لانه P.Bloch - Laine هو فبرنة، وتجهيل، وتوزيع المعلومات حول التجارب الجديدة في الحياة اليومية (التعليم، الصحة، العدالة، النشاطات الثقافية، تخطيط المدن، والمصارف، الخ.). ويقدم تلك المعلومات حول "الممارسات البدلية" هذا خدماته لأجهزة الدولة التي يكون دورها السهر على بقاء "المجتمع الذي" مجتمعاً متجانساً، The Commissariat au plan, the Secrétariat à l'action sociale, DATAR, etc.

Freud in particular stressed this form of "predestination" See Marthe Robert, Roman de ogines, origine du roman (Paris: Grasset, 1972).

See the work of Michel Serres, especially Hermes I-IV (Paris: Editions de Minuit, 1969- ٥٩) 77).

For example, Erving Goffman, The Presentation of Self in Everyday Life (Garden City, N.Y.: (٦٠) Doubleday, 1959); Gouldner, The Coming Crisis (note 37), chap. 10; Alain Touraine et al., Lutte étudiante (Paris: Seuil, 1978); M. Callon, "Sociologie des techniques?" Pandora 2 (February 1979): 28-32; Watzlawick et al., Pragmatics of Human Communication (note 11).

(٦١) راجع الملاحظة رقم ٤١. وكان أول من طور تيمة البيروقراطية المادية بوصفها مستقبل المجتمعات الحديثة هو ريتسي B. Rizzi, La Bureaucratization du monde (Paris: B. Rizzi, 19391)

See H.P. Grice, "Logic and Conversation" in Peter Col and Jeremy Morgan, eds., Speech Acts III, (٦٢) Syntax and Semantics (NewYork: Academic Press, 1975), PP. 59-82.

Maurice Merleau - Ponty, Résumés de cours, ed. بونتي، راجع ميرلو- (٦٣) Claude Lefort (Paris: Gallimard, 1968) The course for 1954 - 55.

ولقاربة نفسية- إجتماعية، راجع : R.Loureau, L'Analyse institutionnelle (Paris: Editions de Minuit, 1970)

(٦٤) M.Callon, "Sociologie des techniques?"p.30 "علم المنطق الاجتماعي Sociologies هو الحركة التي براستنها يتقم المؤدون ويزسبون اختلافات، أو حدوداً، بين ما هو اجتماعي وما ليس كذلك، بين ما هو تخيالي وما هو واقعي؛ وانحط العام لهذه الحدود مفتوح للتناقض، ولا يمكن تحقيق الإجماع إلا في حالات السوطرة الكامنة". قارن هذا بما يسميه الآن تورين بالسوسيولوجيا الدائمة في Alain Touraine La Voix et le regard

(٦٥) تتحدد حدود موضوع المعرفة لدى أرسطو بتعديداً قاطعاً بما يعرفه بأنه apophantikos بينما لكل جملة معنى (sementikos) ... لا يمكن تسميتها جميعاً باسم التقضايا (apophantikos). ونحن لا نسمي إلا تلك التي تتمتع بالصدق أو الكلاب". "De Interpretatione". The Organon, vol. 1, trans. Harold Cooke & Hugh Tredennick (Cambridge, Mass.: Harvard, 1938), 121.

See Karl Popper, Logik der Forschung (Wien: Springer, 1935) (Eng. trans. Popper et al., The (٦٦) Logic of Scientific Discovery (NewYork: Basic Books, 1949), and "Normal Science and its Dangers," in Imre Lakatos and Alan Musgrave, eds., Criticism and the Growth of Knowledge (Cambridge: Cambridge University Press, 1970).

cf. Hegel's *Volksgeist*. (المسطح قبل رومانسي ورومانسي). *Bildung* (بالإنجليزية culture) (٧٨)

See the American culturalist school: Cora Du Bois, Abram Kardiner, Ralph Linton, Margaret Mead. (٧٩)

See studies of the institution of European folklore traditions from the end of the eighteenth century in their relation to romanticism. for example, the brothers Grimm and Vuk Karadžić (Serbian folktales).

This was, briefly stated, Lucien Lévy-Bruhl's thesis in *La Mentalité primitive* (Paris: Alcan, (٧١) 1922) [Eng. trans. Lillian Clare, *Primitive Mentality* (New York: Macmillan, 1923)].

Claude Lévi-Strauss, *La Pensée sauvage* (Paris: Plon, 1962) [Eng. trans. *The Savage Mind* (Chicago, University of Chicago, 1966)].

Robert Jaulin, *La paix blanche* (Paris: Seuil, 1970).

(٧٢)

Vladimir Propp, *Morphology of the Folktale*, trans. Laurence Scott with intro. by Sustana Pi-kora-Jakobson [Publications of the American Folklore Society, Bibliographical and Special Series, no. 9 (Bloomington, Ind., 1958); 2d ed. rev. (Austin, Tex. University of Texas Press, 1968)].

Claude Lévi-Strauss, "La Structure des Mythes" (1955), in *Anthropologie Structurale* (Paris: Plon, 1958) [Eng. trans. Claire Jacobson and Brooke Grandfest Schoopf, *Structural Anthropology* (New York: Basic Books, 1963)], and "La Structure et la forme: Réflexions sur un ouvrage de Vladimir Propp, *Cahiers de L'Institut de science économique appliquée*, 99, series M, 7 (1960) [in Claude Lévi-Strauss, *Structural Anthropology II*, trans. Monique Layton (New York: Basic Books, 1976). The essay will also be included in Vladimir Propp, *Theory and History of Folklore*, trans. Ariadna and Richard Martin, intro. by Anatoly Liberman, *Theory and History of Literature*, vol. 5 (Minneapolis: University of Minnesota Press, forthcoming)].

Geza Róheim, *Psychoanalysis and Anthropology* (New York: International Universities Press, 1959).

André M. d'Ans, *Le Dit des arais hommes* (Paris: Union Générale d'Édition, 1978).

(٧٧)

Ibid., p.7.

(٧٨)

(٧٩) استخدمتها هنا بسبب "الأنثروبولوجيا" التي يحيط بنقل الحكايات؛ ويفصله العالم الأنثروبولوجي بمثابة كبيرة. راجع:

Pierre Clastres, *Le grand Parler: Mythes et chants sacrés des Indiens Guaraní* (Paris: Seuil, 1972).

Gérard Genette, *Figures III* (Paris: Seuil, 1972) (A٠) [Eng. trans. Jane E. Lewin, *Narrative Discourse* (New York: Cornell University Press, 1980)].

See note 34.

(٨١)

(٨٧) العلاقة بين الوزن والنبر، والتي تسمى الإيقاع وتلبيه، هي في سحر تأمل هيجل حول الفعل. راجع القسم ٤ من تصدير *Phenomenology of Spirit*.

(٨٣) أود أن أشكر أندريه دآنر André M. d'Ans بامدادي بهذه المعلومة.

See Daniel Charles's analyses in *Le Temps de la voix* (Paris: Delarge, 1978) and those of Dominique Avron in *L'Appareil Musical* (Paris: Union Générale d'Édition, 1978).

See Mircea Eliade, *Le Mythe de L'Éternel retour: Archétypes répétitions: Archétypes et répétitions* (Paris: Gallimard, 1949) [Eng. trans. Willard R. Trask, *The Myth of the Eternal Return* (New York: Pantheon Books, 1954)].

The example is borrowed from Frege, "Über Sinn und Bedeutung" (1892) [Eng. trans. Max Black (A٦) and Peter Geach, "on Sense and Reference" in translations from the *Philosophical Writings of Gottlob Frege* (Oxford: Blackwell, 1960)].

Bruno Latour and Paolo Fabbri "Rhetorique de la Science" Actes de la recherche en Sciences Sociales 13 (1977): 81-99.

Gaston Bachelard, Le Nouvel Eachelard, le Nouvel Esprit Scientifique (Paris: Presses Universitaires de France, 1934).

Descartes, Méditations métaphysiques (1641), Méditation 4. (٨٨)

See for example Karl G. Hempel, Philosophy of Natural Science (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1966).

Vincent Descombes, لا مجال هنا لمناقشة الصعوبات التي يثيرها هذا الافتراض المسمين المزدوج. راجع L'Inconscient Malgré Lui (Paris: Ed. de Minuit, 1977) (٩١).

(٩٢) تتجنب هذه الملاحظة صعوبة كبرى. ثور كذلك عند فحص النص: هي التمييز بين ألعاب اللغة و الألعاب الخطائية. وسوف لا أتلقى ذلك هنا.

In the sense indicated in note 90. (٩٣)

Thomas Kuhn, The Structure of Scientific Revolutions (Chicago: University of Chicago Press, 1962).

(٩٤) مثلاً موقف الأطفال إزاء أول دروس العلوم، أو الطريقة التي ينظر بها السكان المحليين شروح العالم الأنثولوجي. أنظر (Levi- Strauss, The Savage Mind [not 72] chap. 1)

(٩٥) هذا هو السبب في أن ميتره يعلق على كلاستر قائلاً: لكي تستطيع دراسة مجتمع بدائي لا بد له أن يكون قد تحلل بعض الشيء. وبالفعل يجب أن يتكهن مصدر المعلومات من السكان الأصليين من رؤية مجتمع من خلال عيون الأنثولوجي؛ لا بد أن يتكهن من التساؤل حول أداء مؤسساته وبالتالي حول مشروعيتها. ويستنتج كلاستر وهو يتأمل حول فشل مع قبيلة أتشي Aché فيقول: وهكذا قبل هنود الأتشي الهندي التي لم يطلبوها بينما رفضوا في نفس الوقت محاولات التزاوج لأنهم كانوا من القردة بحيث لا حاجة لهم به: وكنا نبدأ في الحديث حين يرمضون أو يردد كارثري في: M. Canby, Pierre Clastres, Labor 4 (1978)

(٩٦) حول الايديولوجيا العنصرية راجع: Survivregl 1971 وأعيد طبعه في: Jaubert & Lévy- Leblond, (Auto) critique (note 26) PP. 51 ff.

وفي نهاية مجموعتهما هناك قائمة ببليوجرافية تورد الدوريات والجماعات التي تحارب عدد مختلف أشكال إخضاع العلم للنظام:

Victor Goldschmidt, Les Dialogues de Platon (Paris: Presses Universitaires de France, 1947). (٩٨)

Gnette, Figures III (٩٩) هذه المصطلحات مستعارة من جينيت:

Paul Valéry, Introduction à la méthode de Léonard de Vinci (1894) (Paris: Gallimard, 1957): (١٠٠) this volume also contains "Marginalia" (1930), "Note et digression" (1919), "Léonard et les philosophes" (1929); Eng. trans. in The Collected Works of Paul Valéry, ed. Jackson Matthews (Princeton: Princeton University Press, 1956-75), vol. 8).

Pierre Aubenque, Le Problème de L'Etre chez Aristote (Paris: Presses Universitaires de France, 1962). (١٠١)

Pierre Duhem, Essai sur la notion de théorie physique de Platon à Galilée (Paris: Hermann, 1908) Eng. trans. Edmund Doland and Chaminah Maschler, To Save the Phenomena: An Essay in the Idea of Physical Theory from Plato to Galileo (Chicago: University of Chicago Press, 1969); Alexandre Koyré, Etudes Galiléennes (1940; Hermann, 1966 [Eng. trans. John Meephan, Galileo Studies (Hassocks, Eng.: Harvester Press, 1978)]; Thomas Kuhn, Structure of Scientific Revolutions. (١٠٢)

Michel de Certeau, Dominique Julia, Jacques Revel, Une Politique de la langue: la Révolution Française; et les patois (Paris: Gallimard, 1975). (١٠٣)

(١٠٤) حول التفرقة بين التعميدات والمعايير راجع:

G. Kalinowski, "Du Métalangage en logique, Réflexions sur la logique déontique et son rapport avec la logique des normes," Documents de travail 48 (Université di Urbino, 1975).

(١٠٥) نجد أثر لهذه السياسة في خلق فصل للفلسفة عند نهاية التعليم الثانوي في فرنسا، وفي اقتراح جماعة أبحاث تعليم الفلسفة (GREPI) بتدريس "بعض" الفلسفة بدءاً من بداية الدراسات الثانوية. انظر: Qui a peur de la philosophie? (Paris: Flammarion, 1977), sec.2. "La Philosophie déclassée"

ويبدو أن هذا هو أيضاً ترجمة حلقة بحث CEGEP في كيبيك

خصوصاً بصدده مناهج الفلسفة أنظر مثلاً:

Cahiers de L'enseignement collégial (1975-76) for philosophy)

See H. Jarne, "L'Université et les besoins de la société contemporaine" Cahiers de L'Association internationale des Universités 10 (1970): 5" quoted by the Commission d'étude sur les universités, Document de consultation (Montréal, 1978) (١٠٦)

(١٠٧) يمكن العثور على تعبير "قوي" صوفي - عسكري تقريباً عن ذلك في:

Julio de Mesquita Filho, Discurso de Paraninfo de primeiro turno de licenciadas pela Faculdade de Filosofia, Ciências e Letras da Universidade de São Paulo (25 January 1937)

كما نجد تعبيراً عنه معدلاً ليناسب مشكلات التنمية البرازيلية الجديدة في:

Relatório do Grupo de Trabalho, Reforma Universitária (Brasília: Ministries of Education & Culture etc., 1968)

وهذه الوثائق جزء من ملف عن الجامعة في البرازيل، تكرمت بإرساله إليّ هيلينا شامليان Helena C. Chamlian ومارثا راموس دي كارفالو Martha Ramas de Carvalho من جامعة ساو باولو.

The documents are available in French thanks to Miguel Abensour and the Collège de philosophie: Philosophes de l'Université: 1. idéalisme allemand et la question de L'université (Paris: Payot, 1979). The collection includes texts by Schelling, Fichte, Schleiermacher, Humboldt, and Hegel.

"Über die innere und äussere Organisation der höheren wissenschaftlichen Anstalten in Berlin" (١٠٨) (1810), in Wilhelm von Humboldt (Frankfurt, 1957), P. 126.

Ibid. P. 128. (١١٠)

Friedrich Schleiermacher, "Gelegentliche Gedanken über Universitäten in deutschen Sinn, (١١١) nebst einem Anhang über eine neu zu errichtende" (1808), in E. Spranger, ed., Fichte, Schleiermacher, Steffens über das Wesen der Universität (Leipzig, 1910), P. 126ff

(١١٢) "من المتعارف به عموماً أن تدريس الفلسفة هو أساس كل نشاط جامعي" (المرجع السابق . ص ١٢٨).

(١١٣) حلل آلان تورين Alain Touraine التناقضات المتضمنة في هذا النقل في:

Université et société aux Etats-Unis (Paris: Seuil, 1972) PP. 32-40.

(١١٤) وهي موجودة حتى في استنتاجات روبرت نيشيت:

Robert Nisbet, The Degradation of the Academic Dogma: The University in America, 1945-70 (London: Heinemann, 1971). المرفأ استأذ بجامعة كاليفورنيا، في ريفرسايد.

See G. W. F. Hegel, Philosophie des Rechts (1821) [Eng. trans. T. M. Knox, Hegel's Philosophy of Right (Oxford: Oxford University Press, 1967)]. (١١٥)

See Paul Ricoeur, Le Conflit des interprétations. Essais d'herméneutique (Paris: Seuil, 1969) (١١٦) [Eng. trans. Don Ihde, The Conflict of Interpretations (Evanston, Ill.: Northwestern University Press, 1974)]; Hans Georg Gadamer, Wahrheit und Methode 2d ed. (Tübingen: Mohr, 1965) [Eng. trans. Garrett Barden and John Cumming, Truth and Method (New York: Seabury Press, 1975)].

(١١٧) حذ منطوقين (١) "صعد القمر" (٢) منطوق/صعد القمر/هو منطوق "أشاري" الاستنتاج/ صعد القمر/في المنطوق (٣) يقال أنها المنطوق (٤)autonym (Paris: Le Robert, 1978) pt. 4autonym Jorette Rey Dehoue, L.e Métalangage (١١٨) رابع:

(١١٨) مبدأ كائنطي، على الأقل في أمور الأخلاق الفرنسية التالية-راجع نقد العقل العملي Critique of Practical Reason. أما حين يصل الأمر إلى السياسة والأخلاق الامبيريقية، فإن كائنط حريص: حيث أن لا أحد يستطيع أن

يتماشى مع الذات العيانية الترتيبية، فإن من الأصوب نظرياً التوصل إلى حل وسط مع السلطات القائمة. راجع مثلاً:

"Antwort an der Frage: 'Was ist 'Aufklärung?'" (1784) [Eng. trans. Lewis White Beck, in *Critique of Practical Reason & Other Writings in Moral Philosophy* (Chicago: Chicago University Press, 1949)].

Kant, "Antwort"; Jürgen Habermas, *Strukturwandel der Öffentlichkeit* (Frankfurt: Luchterhand, (1991), 1962).

وقد وجه مبدأ Öffentlichkeit ("الجمهور" أو "الجماعية" بمعنى "إذاعة رسالة خاصة على الجمهور" أو "الناقشة العامة") عمل الكثير من جماعات العلماء في نهاية الستينات، خصوصاً جماعة "Survivre" (فرنسا)، وجماعة "العلماء والمهندسون من أجل العمل الاجتماعي والعائلي" (الولايات المتحدة)، وجماعة "الجمعية البريطانية من أجل المسؤولية الاجتماعية في العلم".

A French translation of this text by G. Granel can be found in *Phi*, supplement to the *Annales* (12.) de l'Université de Toulouse - Le Mirail (Toulouse: January 1977).

(١٢١) راجع الهامش رقم ١. وقد أورد إيهاب حسن قائمة بجزائري علمية معينة لما بعد المائدة في كتابه:

"Culture, Indeterminacy, and Immanence: Margins of the (Postmodern) Age," *Humanities in Society* 1 (1978): 51-85.

Claus Mueller uses the expression "a process of delegitimation" in *The Politics of Communion* (New York: Oxford University Press, 1973), p.164.

(١٢٣) "طريق الشك... طريق اليأس... نزعة الشك". هكذا يكتب هيجل في تمدير فينومينولوجيا الروح، ليصفه أثر الدافع التأملي على المعرفة الطبيعية.

(١٢٤) خشية أن أتبل هذا التقرير، أرجأت إلى دراسة تالية عرض هذه المجموعة من القواعد. راجع:

"Analyzing Speculative Discourse as Language - Game," *The Oxford Literary Review*. 4.no.3 (1981): 59-67.]

Nietzsche, "Der europäische Nihilismus" (MS. N VII 3); "der Nihilismus, ein nonnormaler Zustand" (١٢٥) (MS. W II 1); "Kritik der Nihilismus" (MS. W VII 3); "Zum Plane" (MS. W II 1), in *Nietzsches Werke kritische Gesamtausgabe*, vol. 7. pts. 1 and 2 (1887-89) (Berlin: De Gruyter, 1970). These texts have been the object of a commentary by K. Ryjik, Nietzsche, le manuscrit de Lenzer Heide (typescript, Département de philosophie, Université de Paris VII [Vincennes]).

"On the future of our educational institutions," in *Complete Works* (note 35), vol. 3. (١٢٦)

Martin Buber, *Ich und Du* (Berlin: Schocken Verlag, 1922) [Eng. trans. Ronald (١٢٧)

G.Smith, *I and Thou* (New York: Charles Scribner's Sons, 1937)]. and *Dialogisches Leben* (Zürich: Müller, 1947); Emmanuel Lévinas, *Totalité et Infinité* (La Haye: Nijhoff, 1961) [Eng. trans. Alphonso Lingis, *Totality and Infinity: An Essay on Exteriority* (Pittsburgh: Duquesne University Press, 1969)], and "Martin Buber und die Erkenntnis theorie" (1958), in *Philosophen des 20. Jahrhun* (Stuttgart: Kohlhammer, 1963) [Fr. trans. "Martin Buber et la théorie de la connaissance," in *Noms Propres* (Montpellier: Fata Morgana, 1976)].

Philosophical Investigations, sec. 18, p. 8. (١٢٨)

Ibid (١٢٩)

Ibid (١٣٠)

(١٣١) راجع مثلاً، "La taylorisation de la recherche", in *(Auto) critique de la science* (note 26), PP.29-193 And especially D. J. de Solla Price, *Little Science, Big Science* (New York: Columbia U.P., 1963).

وهو يركز على الفجوة بين عدد صغير من الباحثين ذوي الإنتاجية المرتفعة (مقدرة بالنشر) وبين كتلة ضخمة من الباحثين ذوي الإنتاجية المنخفضة. وعدد المجموعة الأخيرة يتزايد بقليل مُرَّع الأولى، بحيث أن عدد الباحثين ذوي الإنتاجية

المرتبة لا يزيد فعلياً إلا كل عشرين سنة. يستنتج براهس أن العلم منظوراً إليه ككيان اجتماعي هو "غير ديمقراطي" (ص ٥٩) وأن "العالم البارز" متقدم بمائة عام عن "عالم الحد الأدنى" (ص ٥٦).

See J. T. Desanti, "Sur le rapport traditionnel des sciences et de la philosophie," in *La Philosophie silencieuse, ou critique des philosophies de la science* (Paris: Seuil, 1975).

(١٧٣) إن إعادة تصنيف الفلسفة الأكاديمية باعتبارها تندرج في العلوم الإنسانية في هذا الصدد له أهمية تتجاوز بكثير الهوم المهنية البسيطة. ولست أظن أن الفلسفة بوصفها مشروعية مكتوب لها أن تخفني، لكن من المحتمل ألا تستطيع أداء هذا العمل. أو على الأقل أن تطوره، بدون مراجعة ورابطها مع مؤسسة الجامعة. راجع في هذا الشأن

تصنيف:
Projet d'un institut polytechnique de philosophie (typescript, Département de philosophie, Université de Paris VIII (Vincennes), 1979.)

See Allan Janik and Stephan Toulmin, *Wittgenstein's Vienna* (New York: Simon & Schuster, 1974) and J. Piel, ed., "Vienna début d'un siècle," *Critique*, 339-40 (1975).

See Jürgen Habermas, "Dogmatismus, Vernunft und Entscheidung-Zu Theorie und Praxis in der vorwissenschaftlichen Zivilisation" (1963), in *Theorie und Praxis* (Theory and Practice, abr. ed. of 4th German ed., trans. John Viertel (Boston: Beacon Press, 1971)).

(١٧٤) "العلم الذي يخفي إبتسامته في لحيته" هو عنوان الفصل ٧٢، المجلد ١. من رواية موزيل، "رجل بلا مزاج".
أورد، ونافش:

J. Bouveresse, "La Problématique du sujet" (note 54).

Aristotle in the *Analytics* (ca. 330 B.C.), Descartes in the *Regulae ad directionem ingenii* (1641) and the *Principes de la Philosophie* (1644), John Stuart Mill in the *System of Logic* (1843).

Gaston Bachelard, *Le Rationalisme appliqué* (Paris: Presses Universitaires de France, 1949); Michel Serres, "La Réforme et les sept péchés," *L'Arc* 42, Bachelard special issue (1970).

David Hilbert, *Grundlagen der Geometrie* (1899) [Eng. trans. Leo Unger, *Foundations of Geometry* (La Salle: Open Court, 1971)]; Nicolas Bourbaki, "L'architecture des mathématiques," in Le Lionnais, ed., *Les Grands Courants de la pensée mathématique* (Paris: Hermann, 1948); Robert Blanché, *L'Axiomatique* (Paris: Presses Universitaires de France, 1955) [Eng. trans. G. B. Keene, *Axiomatics* (New York: Free Press of Glencoe, 1962)].

See Blanché, *L'Axiomatique*, chap. 5.

(١٤٠)

I am here following Robert Martin, *Logique contemporaine et formalisation* (Paris: Presses Universitaires de France, 1964), pp. 33-41 and 122ff.

Kurt Gödel, "über formal Unentscheidbare Sätze der Principia Mathematica und verwandter Systeme," *Monatshefte für Mathematik* 38 (1931) [Eng. trans. B. Bletzer, *On Formally Undecidable Propositions of Principia Mathematica and Related Systems* (New York: Basic Books, 1962)].

Jean Ladrière, *Les Limitations internes des formalismes* (Louvain: E. Nauwelaerts, 1957).

(١٤٣)

Alfred Tarski, *Logic, Semantics, Metamathematics*, trans. J. H. Woodger (Oxford: Clarendon Press, 1956); J. P. Desclés and Z. Guentcheva-Desclés, "Métalangue, métalangage, métalinguistique," *Documents de travail* 60-61 (Université di Urbino, January-February 1977).

Les Éléments des mathématiques (Paris: Herman, 1940-)

(١٤٥)

ونقاط الانطلاق الجيدة لهذا العمل يمكن العثور عليها في المحاولات الأولى لعرض "تدريبات" معينة للهندسة الإقليدية.

راجع:
Léon Brunschwig, *Les Etapes de la philosophie mathématique*, 3rd. ed. (Paris: Presses Universitaires de France, 1947).

Thomas Kuhn, *Structure of Scientific Revolutions* (note 94).

(١٤٦)

A classification of logico-mathematical paradoxes can be found in P. P. Ramsey, *The Foundations of Mathematics and Other Logical Essays* (New York: Harcourt & Brace, 1931).

(١٤٧)

See Aristotle, *Rhetoric* 2. 1393a ff.

(١٤٨)

(١٤٩) المشكلة هي مشكلة الشاهد وكذلك مشكلة المصدر التاريخي: هل الواقعة معروفة بالسمع أو البصيرة؟ وقد وضع هيرودوت هذه التفرقة. راجع:

F. Hartog, "Hérodote rapsode et arpenteur," *Hérodote* 9 (1977): 55-65.

A. Gehlen, "Die Technik in der Sichtweise der Anthropologie," *Anthropologische Forschung* (1960) (Hamburg: Rowohlt, 1961).

André Leroi-Gourhan, *Milieu et techniques* (Paris: Albin-Michel, 1945), and *Le Geste et la parole* (1951) *role, I, Technique et langage* (Paris: Albin-Michel, 1964).

Jean Pierre Vernant, *Mythe et pensée chez les Grecs* (Paris: Maspéro, 1965) especially sec. 4, (1952) "Le travail et la pensée technique" [Eng. trans. Janet Lloyd, *Myth and Society in Ancient Greece* (Brighton, Eng.: Harvester Press, 1980)].

Jurgis Baltrusaitis, *Anamorphoses, ou magie artificielle des effets merveilleux* (Paris: O. (1953) Perin, 1969) [Eng. trans. W. J. Strahan, *Anamorphic Art* (New York: Abrams, 1977)].

Lewis Mumford, *Technics and Civilization* (New York: Harcourt, Brace, 1963); Bertrand Gille, (1944) *Historie des Techniques* (Paris: Gallimard, Pléiade, 1978).

A striking example of this, the use of amateur radios to verify certain implications of the theory of relativity, is studied by M. J. Mulkey and D. O. Edge, "Cognitive, Technical, and Social Factors in the Growth of Radio-Astronomy," *Social Science Information* 12, no. 6 (1973): 25-61.

(١٥٦) بطور ملڪاي Mulkey نموذجاً مرناً للاعتماد النسبي للتكنولوجيا والمعرفة العلمية في "The Model of Branching," *The Sociological Review* 33 (1976): 509-26). رئيس كما يمكنه بروكس II. Brooks, (1969), (OCDE, June 1971) منتقداً منهج لجنة العلم والجمهور بالأكاديمية القومية للعلوم، والمؤلف المشارك لتقرير بروكس (1971)، منتقداً منهج الاستثمار في البحث والتطوير خلال الستينات، "كان أحد آثار السباق للوصول إلى القمر هو زيادة تكاليف الابتكار التكنولوجي إلى النقطة التي يصبح عنها مفرط التكلفة... والبحث بالمعنى المحدود هو نشاط طويل المدى، والتعجيل السريع أو الإبطاء السريع له ينطوي على افتراض غير ظاهر وعلى قدر كبير من عدم الكفاءة. فالإنتاج الذهني لا يمكنه تجاوز إبتاع معين".

(١٥٧) كان هذا أحد شروط لازار سفلد Lazarsfeld للموافقة على تأسيس ما أصبح يعرف باسم مركز أبحاث وسائل الاتصال الجماهيرية في برينستون عام ١٩٣٧. وقد سبب ذلك بعض التوتر؛ فقد رفضت صناعات الراديو الاستثمار في المشروع وقال الناس أن لازار سفلد كان يهدأ الأشياء لكنه لا يكمل أي منها. وقد تآل لازار سفلد نفسه لوريسون Morri-son، "أنا عادة ما أحض الأشياء سريراً وأمل أن تعمل" أورد.

D. Morrison, "The Beginning of Modern Mass Communication Research," *Archives européennes de sociologie* 19, no. 2, (1978): 34759.

(١٥٨) في الولايات المتحدة، كانت الأموال التي خصصتها الحكومة الفيدرالية للأبحاث والتطوير، في عام ١٩٥٦، مساوية للأموال القادمة من رأس المال الخاص؛ وقد ناقشتها منذ ذلك الحين (OCDE, 1956).

(١٥٩) يقدم روبرت نيسبت (Robert Nisbet, *Degradation* (note 114) chap.5) وصفاً مبرراً لتفلفل "الرأسمالية المتأخرة" في الجامعة في شكل مراكز أبحاث مستقلة عن الأقسام الأكاديمية، والعلاقات الاجتماعية في تلك المراكز ترفع الاضطراب في التقاليد الأكاديمية. راجع كذلك:

(Auto) critique de la science (note 26), the chapters, "Le prolétariat scientifique," "Les chercheurs," "La Crise des mandarins."

Niklas Luhmann, *Legitimation durch Verfahren* (Neuwied: Luchterhand, 1969). (١٦٠)

(١٦١) يكتب مولر Müller, معلناً على لسان، "في المجتمع الصناعي المتقدم، يحل محل الشريعة القانونية - العقلانية مشروعية تكنولوجية لا تولي أي اهتمام لمعتقدات المواضع أو للأخلاق في ذاتها."

(Politics of Communication [note 122], p. 135).

Gilles Fauconnier gives a linguistic analysis of the control of truth in "Comment contrôler la (١٦٢)

(١٦٣) هكذا، في عام ١٩٧٠، تم حث لجنة المنح الجامعية البريطانية "على تولي دور أكثر إيجابية في الإنتاج، والتخصص، وتركيز الموضوعات، والتحكم في البناء من خلال وضع حدود للشكافة"

[The Politics of Education: Edward Boyle & Anthony Crosland in Conversation with Maurice Kogan (Harmondsworth, Hag.: Penguin, (1971) P. 196]

وقد يبدو أن هذا مناقض للتصريحات من قبيل تصريح بروكس، الذي أوردته أنثا (الهامش رقم ١٥٦) لكن ١- قد تكون الاستراتيجية "ليبرالية" و "التكسيكات" سطورية ، كما يقول إدواردز في موضوع آخر. ٢- أن التسولية في إطار مراتبية السلطات العامة عادة ما تؤخذ بأشيق معانيها، أي بمعنى القدرة على الدفاع عن الأداة. القابل للحساب لمشروع معين. ٣- ليست السلطات العامة حرة دائماً من ضغوط الجماعات الخاصة التي يكرن معيارها للأداء، ملزماً بشكل فوري. وإذا لم يكن بالإمكان حساب فرص الابتكار في البحث، يبدو عندها أن الصالح العام يمكن في مساعدة كل الأبحاث، تحت شروط مختلفة عن تقييم الغدالية بعد فترة محددة.

(١٦٤) خلال حلقات البحث التي أدارها لازارسفلد في مركز أبحاث هيرستون للراديو عام ٣٩-١٩٤٠، عرك لازويل عملية الاتصال بصيغة "من يقول ماذا لن من خلال أي قناة وأي تأثير" راجع موريسون "Beginning"

(١٦٥) هذا هو ما يعرّكه باروسوز على أنه "النشاطية الأدائية" ويعبّده إلى حد الخلط بينه وبين "العقلانية الإدراكية"، إن توجيه العقلانية الإدراكية متعصّن في الثقافة العامة للنشاطية الأدائية لكنها لا تصبح صريحة بدرجة أو بأخرى. وتلقي

تقديرًا عاليًا إلا بين الطبقات المتعلمة والمتقنين الذين يطبقونها بشكل أوسع في مساعيهم المهنية
[Talcott Parsons & Gerald M. Platt, "Considerations on the American Academic Systems", Minerva 6 (Summer 1968): 507; cited by Alain Touraine, Université et société (note 113), p. 146]

(١٦٦) ما يسميه مولر باسم الانتلجنسيا المهنية، مقابل الانتلجنسيا التقنية ومعتقياً أثره جون جالبريث John Kenneth Galbraith، يصف النزاع ومقاومة الانتلجنسيا المهنية في وجه المشروعية التكنوقراطية (Politics of Communication [note 122], pp. 172-77).

(١٦٧) (M. Devèze, Histoire contemporaine de l'université (Paris: SEDES, 1979)

في بداية السنة الدراسية ١٩٧٠-١٩٧١، كان ٦٠٪ من الشباب في سن ١٩ مسجلين في التعليم العالي في كندا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وبورغولافيا، ونحو ٢٠٪ في ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، واليابان، وهولندا. وفي كل هذه البلاد تضاعف الرقم مرتين أو ثلاثة منذ ١٩٥٩ وأطبقاً لنسب المصدر، وقد زادت نسبة الطلبة إلى مجمل السكان من نحو ٤٪ إلى نحو ١٠٪ في أوروبا الغربية، ومن ٦.١٪ إلى ٢١.٣٪ في كندا، ومن ١٥.١٪ إلى ٣٧.٤٪ في الولايات المتحدة.

(١٦٨) في فرنسا، زادت الميزانية الإجمالية للتعليم العالي (دون حساب المركز القومي للأبحاث العلمية) من ٢.٧٥ مليون فرنك عام ١٩٦٨ إلى ٥٤٤ مليون عام ١٩٧٥، مما يمثل انخفاضاً من نحو ٥٥٪ إلى ٣٩٪ من إجمالي الناتج القومي. وجاءت الزيادات بالأرقام المطلقة في مجالات الأجور، ونفقات التشغيل، والمنح؛ وظلت الكليات المخصصة لدعم الأبحاث ثابتة تقريباً (Devèze, Histoire, pp. 447-50). ويقرر ديتيد أن الطلب على درجات الدكتوراه في السمينات لم يكد يزيد عنه في الستينات (ص ٢١٢) وأنظر الهامش رقم ١٥٦).

(١٦٩) بمصطلحات مولر، Politic of Communication (أنظر الهامش ١٢٢).

(١٧٠) هذا ما يناقشه دوفني Dofny، لا وريو M. Rioux تحت لافتة "التأهيل الثقافي". راجع: "Inventaire et bilan de quelques expériences d'intervention de l'université", in L'Université dans son milieu action et responsabilité (AUPLEP conference, Université de Montréal, 1971), 155-62).

ويتنقد المؤلفان ما يسميانه باسم نوعي الجامعات الأمريكية الشمالية: كليات الفنون الحرة، التي يكرن فيها التعليم والأبحاث منفصلة تماماً عن الطلب الاجتماعي، والجامعة المتعددة، المستعدة لتقديم أي تعليم يكرن المجتمع مستعداً لدعم قيمته. وحول هذا النظام الأخير، راجع:

Clark Kerr, The uses of the University : With a Postscript -1972 (Cambridge, Mass. Harvard University Press. 1972).

وفي نفس الاتجاه، يدور نزعة التدخل الجامعي في المجتمع والتي يرمي بها دوفني وديرو، أنظر وصف جامعة المستقبل الذي يقدمه أليوت M. Alliot خلال نفس المؤتمر: "البنات الأمثل للمؤسسة الجامعية"، المرجع السابق ص ١٠٤٩-١٥٤. ويختم أليوت قائلاً: "نحن نؤمن بالبنات، حين يجب أن تكون أقل ما يمكن". وكان هذا هدف المركز التجريبي، الذي أصبح فيما بعد جامعة باريس الثامنة (فانسين)، كما أعلن عند إنشائها عام ١٩٦٨ رابع: في ذلك ملف:

Vincennes ou le désir d'apprendre (Paris: Alain-Moreau, 1979).

(١٧١) خبرة المؤلف الشخصية تقول أن هذه كانت الحالة بالنسبة لعدد كبير من الأقسام في فانسين.

(١٧٢) قانون إصلاح التعليم العالي الصادر في ١٢ نوفمبر ١٩٦٨، بعد التعليم المستمر (مُدركاً بمعنى مهني النزعة) بين واجبات التعليم العالي، الذي يجب أن يكون مفتوحاً أمام الطلبة الساهقين وأمام من لم يتمكنوا من الدراسة، لكي يتيح لهم زيادة فرصهم في الترقى أو في تغيير وظائفهم، طبقاً ل قدراتهم.

(١٧٣) في حوار مع تلي-ست-جور Télé-Sept-Jours (١٧ مارس ١٩٧٩)، أعلن وزير التعليم الفرنسي، الذي كان قد أوصى شخصياً بهت مسلسل المحرقة Holocaust على القناة الثانية لطلاب المدارس العامة (وهي خطوة غير مسبوقة)، أعلن أن محاولة قطاع التعليم لخلق أداة سبعية - بصرية مستقلة خاصة به قد فشلت وأن المهمة الأولى للتعليم هي تعليم الأطفال كيف يختارون برامجهم على التلفزيون.

(١٧٤) في بريطانيا، حيث زادت مساهمة الدولة في التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل للجامعات من ٤٠٪ إلى ٨٠٪ فيما بين عام ١٩٧٠ و ١٩٦٠، ولقد أنشأت لجنة المتح الجامعية المتعلقة بوزارة الدولة للعلم والجامعات، هي التي توزع الدعم السنوي بعد دراسة الاحتياجات وخطط التطوير التي تتقدم بها الجامعات. أما في الولايات المتحدة، فإن كل السلطة بيد الأمانة.

(١٧٥) في فرنسا، يعني هذا توزيع الأموال المخصصة لمصاريف التشغيل والمعدات بين الأقسام. وليس للوجهين سلطة على الميزانية إلا في حالة المستخدمين المؤقتين. أما تحويل المخرجات وإعادة التنظيم الإداري، إلخ، فنقتطع من إجمال، ميزانية التاريس المخصصة للجامعة.

(١٧٦) Marshall McLuhan, Essays (Montreal: Hartubise Ltd., 1977); P. Antoine, "Comment s'informer?" *Projet* 124 (1978): 395-413.

(١٧٧) من المعروف أن استخدام أطراف التوصيل الذكية يُدرس لتلايف المدارس الأطفال في اليابان. وفي كندا، تستخدم هذه الأطراف بانتظام بواسطة أقسام الكليات والجامعات المنفصلة.

(١٧٨) جرى اتباع هذه السياسة من جانب مراكز الأبحاث الأمريكية منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية.

(١٧٩) يكتب تورأ ومنيك: Nova & Mine (L'Informatisation de la Société [note9] p.16
لم يعد التحدي الرئيسي أمام الأقطاب المتقدمة للبشرية هو السيطرة على المادة - فهذه السيطرة قد تحققت فعلاً. إن التحدي بالآخرى هو إنشاء شبكة من الروابط تتيح للمعلومات والتنظيم أن يتقدما سوياً.

Anatol Rapoport, *Fights, Games, and Debates* (ANN Arbor: University of Michigan Press, ١٨٠٠ 1960).

(١٨١) This is Mulkay's Branching Model (see note 156). Gilles Deleuze has analyzed events in terms of the intersection of series in *Logique du sens* (Paris: Editions de Minuit, 1969) and *Différence et répétition* (Paris: Presses Universitaires de France, 1968).

(١٨٢) Time is a variable in the determination of the power factor in dynamics. See also Paul Virilio, *Vitesse et politique* (Paris: Galilée, 1976) [Eng. trans. *Speed and Politics* (New York: Semiotexte, forthcoming)].

(١٨٣) Jacob L. Moreno, *Who shall survive?* rev. ed. (Beacon, N. Y.: Beacon House, 1953).
(١٨٤) من أشهرها: مركز أبحاث الاتصال الجامعي (برنستون)؛ ومعهد الأبحاث العقلية (بالرأسفل)؛ ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (بوسطن)؛ ومعهد الأبحاث الاجتماعية Institut für Sozialforschung (فرانكفورت).

ويقوم جزء من حجة كلارك كير Clark Kerr في مجتهد ما يسميه مدينة الأفكار Ideapolis على أساس مبدأ أن البحث الاجتماعي يزيد الإبتكارية. (Uses of the University, pp. 91ff.)

(١٨٥) يحاول سولابريس Salla Price, Little Science, Pig Science, (note 131) تأسيس علم للعلم. فهو يؤسس القرائين (الإحصائية) للعلم كموضوع إجتماعي. وقد أشرت بالفعل إلى قانون التقسيم غير الديمقراطي في الهامش ١٣١. وهناك قانون آخر، هو قانون "الكليات الخفية"، يصف تأثير العدد المتزايد من المنشورات ورتب نشرات المعلومات في المؤسسات العلمية: يميل "أرستوقراطي" المعرفة إلى الرد على ذلك بإقامة شبكات مستقرة للاتصال الشخصي تضم نحو مائة عضو مختارين على الأكثر. وقد قدمت ديانا كرين تحليلاً على أساس القياس الاجتماعي لهذه الكليات في Diana Crane, Invisible Colleges (Chicago & London: University of Chicago Press, 1972). See Lévy, "Bilan et perspectives" (note 24).

(١٨٦) Fractals: Form, Chance and Dimension (San Francisco: W. H. Freeman, 1977) يقدم بنوا ماندلبروت Benoit Mandelbrot ملحقاً يضم "رسوماً تخطيطية جيوغرافية وتاريخية (ص ص. ٢٤٩ - ٢٧٢) لباحثين في الرياضيات والفيزياء جرى الاعتراض بهم متأخرين أو لم يعترف بهم على الإطلاق، رغم خصوبة أبحاثهم. لأن احتمالاتهم كانت غير مألوفة.

(١٨٧) أحد الأمثلة الشهيرة على ذلك هي الجدل حول الحتمية الذي سببته ميكانيكا الكم. راجع مثلاً J. M. Lévy - Leblond, "Le grand débat de la mécanique quantique," La Recherche 20 (1972): 137-44. وهو تقديم لمراسلات بورن-آينشتين. وتاريخ العلوم الإنسانية خلال القرن الماضي حائل بتلك الانتقالات من الخطاب الأنثروبولوجي إلى مستوى الميتا-لغة.

(١٨٨) يقدم إيهاب حسن "صورة" لما يسميه الحائثية في: "Culture, Indeterminacy, and Immanence" (note 121).

(١٨٩) أنظر الهامش ١٤٢

Pierre Simon Laplace, Exposition du système du Monde, 2 vols. (1796) [Eng. trans. Henry (١٩٠) Herte, The System of the World, 2 vols, (Dublin: Dublin University Press, 1830)].

"Del Rigo en la ciencia," in Historia, ed. (Buenos Aires: Emecé, 1954), pp. 131-32. [Eng. (١٩١) trans. N. T. di Giovanni, A Universal History of Infamy (New York: Dutton, 1972)].

Information itself costs energy, and the negentropy it constitutes gives rise to entropy. (١٩٢) Michel Serres often refers to this argument, for example, in Hermès III: La Traduction. (Paris: Editions de Minuit. 1974), p. 92.

I follow Ilya Prigogine and I. Stengers, "La Dynamique, de Leibniz à Lucrèce," Critique 380, (١٩٣) Serres special issue (1979): 49.

Jean Baptiste Perrin, Les Atomes (1913; Paris: Presses Universitaires de France 1970,) pp. (١٩٤) 14-22. The text is used by Mandelbrot as an introduction to l'fractals.

Quoted by Werner Heisenberg, Physics and Beyond (New York: Harper & Row, 1971). (١٩٥)

(١٩٦) في بحث مقدم لأكاديمية العلوم (ديسمبر ١٩٢١)، يقترح بويرل Borel أنه "في الألعاب التي تكون فيها أفضل طريقة للعب غير موجودة" (الألعاب دون معلومات كاملة)، "قد يتساءل المرء، في غياب شفرة اختيرت مرة واحدة وإلى الأبد، عما إذا كان من الممكن اللعب بطريقة رابحة بتغيير اللعبة". وعلى أساس هذه التفرقة يبين فون نويمان-von Neu-mann أن هذه الاحتماليات للقرار هي في حد ذاتها، في حالات معينة، "أفضل طريقة للعب". راجع: George Guillaud, Éléments de la théorie mathématique des Jeux (Paris: Dunod, 1968) pp. 17-21 & J. P. Séries, La Théorie de Jeux (Paris: Presses Universitaires de France, 1974)

ويستخدم الفنانين "ما بعد الحداثيين" هذه المفاهيم على نحو متواتر. أنظر مثلاً John Cage, Silence & A year from Monday (Middletown, Conn.: Wesleyan University Press, 1961 & 1967).

سيزان. ماهر الافتراض المسبق الذي يحدث دوشامب Duchamp قطبقة معه عام ١٩١٢ هو افتراض أن لابد أن المرء يصنع لوحة، ولو كانت تكعيبية. ويطرح بورين للتساؤل ذلك الافتراض المسبق الآخر الذي يعتقد أنه أقلت سليماً من عمل دوشامب: أي، مكان تقديم العمل. في تسارع مدتهش، تستيق الأجيال نفسها. لا يمكن لعمل أن يصبح حدثاً إلا إذا كان ما بعد حدثاً أولاً، وما بعد الحدث بناءً على هذا الفهم ليست الحادثة عند نهايتها بل في حالة الميلاد، وهذه الحالة دائمة.

الأ أنني لأود أن أبقى طويلاً مع هذا المعنى الميكانيكي بعض الشيء. للكلمة. إذا كان صحيحاً أن الحادثة تحدث خلال تراجع الواقعي وفقاً للعلاقة السامى بين ما يقبل التقديم وما يقبل الإدراك، فإن بالإمكان، في إطار هذه العلاقة، التميز بين مقامين two modes (إذا استخدمنا لغة الموسيقيين). إذ يمكن التشديد على عجز ملكة التقديم، على الخنن إلى الحضور الذي تحسب الذات البشرية، على الإرادة الغامضة والعقيم التي تسكن هذه الذات رغم كل شيء. كما يمكن التشديد على قوة ملكة الإدراك، على "لانسانيته" إذا شئنا (وهذه هي السمة التي طالب بها أبوللينيير-Apolinaire الفنانين الحديثين)، حيث أنه ليس من شأن فهمنا ما إذا كانت اللانقة أو المخيلة تستطيع أن تكون نداءً لما تدركه أم لا. كذلك يمكن التشديد على اتساع الوجود والانتهاج الذي ينشأ من اختراع قواعد جديدة للعبة، سواء كانت هذه اللعبة تصويرية، أو فنية، أو سواهما. وسوف يتضح ما أفكر فيه إذا رتبنا بطريقة تخطيطية جداً بعض الأسماء على لوحة شطرنج تاريخ حركات الطليعة: على جانب السوداوية، التعبيريون الألمان، وعلى جانب التجديد novatio، براك وبكاسو، على الجانب الأول مالفيتش وعلى الآخر ليسيتسكى Lissitsky، على الجانب الأول شيريكو Chirico وعلى الآخر دوشامب. قد تكون الظلال التي تميز بين هذين المقامين mode متناهية الصغر؛ وعادةً ما تتواجد معاً في نفس القطعة الفنية، ولا يكاد يمكن تمييزها؛ لكنها تشهد على وجود اختلاف (undifférend) يعتمد عليه مصير الفكر وسوف يظل يعتمد لزمن طويل، بين الأسى وبين المحاولة.

يُلمحُ كلُّ من عمل بروسـت Proust وجويس Joyce إلى شيء يستعصي على التقديم، وربما كان التلميح allusion، الذي لفت انتباهي إليه مؤخراً باولو فابري Paolo Fabbri، شكلاً من أشكال التعبير لاغنى عنه للأعمال التي تنتمي إلى جماليات السامي. لدى بروسـت، نجد أن ما يجري تحجته كمن لهذا التلميح هو هوية الوعي، الذي يقع ضحية إفراط الزمن (au trop de temps). لكن الضحية، لدى جويس، هي هوية الكتابة التي تقع ضحية إفراط الكتاب (au trop de livre) أو الأدب.

إن بروسـت يستحضر ما لا يقبل التقديم بواسطة لغة لا تتغير في صرفها ومفرداتها وكتابة لا تزال تنتمي في كثير من مؤدياتها operators لجنس السرد الروائي. ومن المسلم به أن المؤسسة الأدبية، كما يرثها بروسـت من بلزاك Balzac وفلوبير Flaubert، قدمت تخريبها من حيث أن البطل لم يعد شخصية بل هو الوعي الداخلي بالزمن، ومن حيث أن تعاقب الحكاية diegetic diacrony، الذي كان فلوبير قد حطمه، يوضع هنا موضع التساؤل بسبب الصوت السردى. ورغم ذلك، لا يثار تحدٍ جدي لوحدة الكتاب، لأوديسا ذلك الوعي، حتى إذا كانت تؤجل من فصل إلى آخر؛ فتساهى الكتابة مع نفسها عبر كل متاهة السرد الذي لا ينتهي، كاف لتضمين تلك الوحدة، التي قورنت بوحدة

فينومولوجيا العقل The Phenomenology of Mind

أما جويس فيتتيح ادراك مالا يقبل التقديم في كتابته ذاتها، فهو الدالّ. يتم إحداث التفاعل بين كل مجال المؤدّيات operators السردية وحتى الأسلوبية المتاحة دون اهتمام بوحدة المجموع الكلي، كما يتم تجريب مؤدّيات جديدة. لم يعد لا نحو ولا مفردات اللغة الأدبية تُقبل على أنها مُعطاة، بل إنها تظهر، بالأحرى، كاشكال أكاديمية، كطقوس تنشأ من الورع (كما قال نيتشه) وتقع من إبراز ما يستعصي على التقديم.

هنا، إذن، يكمن الاختلاف: الجماليات الحدائية هي جماليات السامي، رغم أنها جماليات حنين. وهي تتيح إبراز مالا يقبل التقديم بوصفه المضامين الناقصة؛ لكن الشكل، بسبب اتساقه الواضح، يظل يقدّم للقارئ. أو المشاهد مادةً للحرّاء واللذة. لكن هذه المشاعر لا تشكّل الشعور السامي الحقيقي، الذي هو عبارة عن مزيج كامن من اللذة والألم؛ اللذة لأن العقل يتجاوز كل تقديم، والألم لأن المخيلة أو الذائفة لا تكون مكافئةً للمفهوم.

سيكون ما بعد الحدائي، في الحدائي، هو ما يبرز مالا يقبل التقديم في التقديم نفسه؛ هو ما يُنكر على نفسه عزاء الأشكال الجيدة، وإجماع ذوق يتبع المشاركة الجماعية في الحنين إلى ما لا يمكن بلوغه؛ هو ما يبحث عن تقديمات جديدة، لا لكي يستمتع بها بل لكي ينقل حسّاً أقوى بما لا يقبل التقديم. إن الفنان أو الكاتب ما بعد الحدائي في وضع الفيلسوف؛ فالنص الذي يكتبه، والعمل الذي يُنتجه لا تحكمهما، من حيث المبدأ، قواعد راسخة سلفاً، ولا يمكن الحكم عليهما طبقاً لحكم قاطع عن طريق تطبيق مقولات مألوفة على النص أو العمل. فهذه التواعد والمقولات هي ما يفتش عنه العمل الفني ذاته. الفنان والكاتب، إذن، يعملان دون قواعد لكي يصوغا قواعد ما تم عمله فعلاً ومن هنا حقيقة أن للعمل والنص سمات حدّث؛ ومن هنا، أيضاً، أنهما دائماً ما يأتريان متأخرين جداً بالنسبة لمؤلفهما. وإذا قلنا نفس الشيء بطريقة أخرى، فإن وضعهما في عمل، تحديقهما (mise en oeuvre) [إنجازهما] دائماً ما يبدأ مبكراً جداً. سيكون علينا أن نفهم ما بعد الحدائي طبقاً لتناقض المستقبل post السابق Mode.

ويبدو لي أن المقال (مونتاني Montaigne) ما بعد حدائي، بيننا الشذرة (الاثنينيوم The Athaenecum) حدائي.

وأخيراً، لا بد أن يكون قد اتضح أن مهمتنا ليست تقديم واقع بل اختراع تلميحات إلى ما يقبل الإدراك ولا يمكن تقديمه. وليس لنا أن نتوقع أن تؤثر هذه المهمة على المصالحة الأخيرة بين ألعاب اللغة (التي عرف كائط أنها، تحت اسم الملكات، تفصل فيما بينها هوة)، وأن يكون الوهم المتعالي (الترنسندنتالي) (لدى هيجل) هو الوحيد الذي يأمل في الجمع الكلي بينها في وحدة حقيقية. لكن كائط عرف كذلك أن الثمن الذي يُدفع مقابل ذلك الوهم هو الإرهاب. وقد منحنا القرنان التاسع عشر والعشرون من الإرهاب قدر ما نحتمل. لقد دفعنا ثمناً باهظاً للحنين لكل ولواحد، للمصالحة بين المفهوم والمحسوس، بين الخبرة الشفافة والخبرة القابلة للتوصيل. وتحت المطلب العام للتضيق وللتهدئة، يمكننا أن نسمع دمدمة الرغبة في العودة إلى الإرهاب، في تحقيق الوهم للإمساك بالواقع. والإجابة هي: لنُشْن حرياً على الكليّة totality؛ لكن شهداء على ما يستعصي على التقديم؛ لنُشْط الاختلافات ونُقدّ شرف الاسم.

